

بِحُجُوتٍ فِي مَشِيخَةٍ  
 عَنْ لَا يَحْضَرُ الْفَقِيهَ  
 لِلشَّيْخِ الصِّدِّيقِ

بِقَلَمِ  
 الشَّيْخِ عَادِلِ هَاشِمِ



بحوث في مشيخة  
من لا يحضره الفقيه ج٢



# بحوث في مشيخة من لا يحضره الفقيه



الجزء الرابع

بقلم  
الشيخ عادل هاشم

طبعة مُحَقَّقة

سرشناسه

هاشم، عادل، ۱۹۸۱-م. Hashim, Adil

عنوان قراردادی

من لایحضره الفقیه شرح

عنوان و نام پدیدآور : بحوث فی مشیخته من لایحضره الفقیه للشیخ الصدوق / بقلم عادل هاشم.

مشخصات نشر

تهران : موسسه الصادق علیه السلام للطباعة والنشر،

مشخصات ظاهری

ج.

۹-۶۰-۸۰۱۴-۶۲۲-۹۷۸ دوره ؛ ۷-۶۴-۸۰۱۴-۶۲۲-۹۷۸ ج. ۴

شابک

وضعیت فهرست نویسی: فیبا

عربی.

یادداشت

کتاب حاضر شرحی بر کتاب «من لایحضره الفقیه» تألیف شیخ صدوق است.

یادداشت

ج. ۲ و ۳ و ۵ (چاپ اول: ۱۴۴۳ ق. = ۲۰۲۲ م. ۱۴۰۰ (فیبا).

یادداشت

کتابنامه.

یادداشت

ابن بابویه، محمد بن علی، ۳۱۱ - ۳۸۱ ق. -- دیدگاه درباره محدثان

موضوع

Ibn Babawayh al-Qummi, Muhammad ibn Ali -- Views on hadith authorities

موضوع

ابن بابویه، محمد بن علی، ۳۱۱ - ۳۸۱ ق. من لایحضره الفقیه -- نقد و تفسیر

موضوع

محدثان -- سرگذشتنامه

موضوع

Hadith -- Authorities -- Biography

احادیث شیعه -- قرن ۴ ق.

Hadith (Shiites) -- Texts -- 10th century

ابن بابویه، محمد بن علی، ۳۱۱ - ۳۸۱ ق. من لایحضره الفقیه. شرح

شناسه افزوده

BP۱۲۹

رده بندی کنگره

۲۹۷/۲۱۲

رده بندی دیویی

شماره کتابشناسی ملی : ۸۷۱۵۲۴۷

## بَحْوثُ فِي مَشِيخَةِ مَنْ لَا يَحْضُرُهُ الْفَقِيهُ لِلشَّيْخِ الصَّدُوقِ الْحُجَّةِ الرَّابِعِ

بِقَلَمِ: الشَّيْخِ عَادِلِ هَاشِمٍ

الطبعة: الثانية، ۱۴۴۷ هـ - ۲۰۲۵ م - ۱۴۰۴ ش

القطع: وزیری

المطبعة: الصادق علیه السلام

عدد النسخ: ۱۰۰۰ نسخة

عدد الصفحات: ۳۸۷ صفحة

ردمک: ۷-۶۴-۸۰۱۴-۶۲۲-۹۷۸

ردمک الدورة: ۹-۶۰-۸۰۱۴-۶۲۲-۹۷۸

الناشر: موسسة الصادق للطباعة و النشر

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف



www.alsadegh.com

موسسة الصادق للطباعة و النشر

مراكز التوزيع: ايران- قم- شارع معلم- مجمع ناشران - طابق الأسفل - رقم B۴۰

موسسة الصادق ۰۲۰۹۶ ۹۱۲۴۱ (۰۰۹۸)

ايران- تهران- شارع ناصر خسرو- زقاق حاج نايب - سوق المجیدی

۰۲۱-۳۳۹۳۴۶۴۴

موسسة الصادق





الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام  
على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين، وبعد:

فهذه مجموعة أبحاث في طرق الشيخ الصدوق (عليه السلام) في كتابه (من لا يحضره الفقيه)، وفقنا الله سبحانه وتعالى بإلقائها على ثلثة من طلبة البحث الخارج في عاصمة العلم النجف الأشرف في رحاب حوزتها العلمية المباركة، وبعد الانتهاء من إلقائها رغب جمع من أصحاب العلم والفضل بالاطلاع عليها مكتوبة مطبوعة، فلم نجد إلا تلبية رغبتهم لتعميم الفائدة، وتسهيل الأمر على الطلبة والباحثين في شأن علم الرجال؛ للأخذ من هذه الأبحاث ما يحتاجونه في بحوثهم ومقالاتهم العلمية.

راجين من الله تعالى أن يتقبل منا هذا القليل، ويثبنا عليه إنه خير مثيب.

والحمد لله أولاً وآخراً



## الطريق الثاني والستون بعد المئة

### الكلام في طريق الصدوق إلى عامر بن نعيم القمّي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عامر بن نعيم القمّي، فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه (رضي الله عنه)، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير، عن عامر بن نعيم القمّي))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن علي ماجيلويه، شيخ الصدوق، معتبر الرواية، تقدّم.

الثاني: علي بن إبراهيم بن هاشم القمّي، صاحب التفسير، شيخ الكليني، ثقة، تقدّم.

الثالث: والده إبراهيم بن هاشم القمّي، معتبر الحديث، تقدّم.

الرابع: محمد بن أبي عمير، أوثق الناس في الحديث، لا يروي ولا يرسل إلا عن ثقة، تقدم.

الخامس: عامر بن نعيم القمّي، بعد التبّع للرجل في كتب

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٤١.

التراجم والرجال، لم نجد له ما يمكن أن يكون أو يعتبر ترجمة واضحة، فقد روى عنه ابن أبي عمير في مشيخة من لا يحضره الفقيه كما تقدم، وهذا هو الوجه الأساسي للقول بوثاقة الرجل واعتبار مروياته، بعد البناء على تمامية القول بأن ابن أبي عمير لا يروي، بل ولا يرسل إلا عن ثقة.

وعليه، فطريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عامر بن نعيم القمي معتبر، مضافاً إلى وثاقة عامر بن نعيم نفسه.

## الطريق الثالث والستون بعد المئة

### الكلام في طريق الصدوق إلى عائد بن حبيب الأحمسي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عائذ الأحمسي، فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، عن سعد بن عبد الله، والحميري، جميعاً عن أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيوب، عن جميل، عن عائذ بن حبيب الأحمسي))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق بل الطرق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقة، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الكليني، ثقة، فقيه، تقدم.

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، ثقة، جليل، تقدم.

الرابع: عبد الله بن جعفر الحميري، شيخ الكليني، ثقة، وجه، تقدم.

الخامس: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمّي، ثقةٌ، جليل القدر، تقدم.

السادس: الحسين بن سعيد بن حماد الأهوازي، ثقةٌ، تقدم.

السابع: فضالة بن أيوب الأزدي، ثقة، من أصحاب الإجماع، تقدم.

الثامن: جميل، والظاهر أنّه جميل بن دراج، ثقة، عظيم المنزلة، تقدم.

التاسع: عائذ بن حبيب الأحمسي، ذكر الشيخ الصدوق في رجاله عائذ الأحمسي في عداد أصحاب الإمام علي السجاد (عليه السلام)، ولم يُترجم له بشيء<sup>(١)</sup>.

وقد ذكر النجاشي في ترجمته أحمد بن عائذ الأحمسي كونه بجلياً، وفي قبال ذلك عدّ البرقي عائذ بن حبيب الأحمسي كوفياً، كان يبيع الهروي، وفي قبال ذلك ذكره الشيخ في أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، عائذ بن حبيب، أبو أحمد العبسي الكوفي، وفي موضع آخر عائذ بن نباتة الأحمسي الكوفي، بيّاع الهروي<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ١١٨ الرقم ١١٩٦.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ص ٢٦٢ الرقم ٣٧٤٧، ٣٧٤٨.

ومن الواضح التهافت في الكلام.

وعلى كلّ حال، فالمهم الحديث عن توثيق الرجل، فبعد التتبع لحال الرجل لم نجد له توثيقاً صريحاً، ومع ذلك ذهب المحدث النُّوري إلى وثاقته بمعية رواية جميل عنه، كما في الكافي في باب النوادر في آخر كتاب الصلاة<sup>(١)</sup>، ومالك بن عطية<sup>(٢)</sup>، وابنه الثقة أحمد<sup>(٣)</sup>.

ولكن تقدم مفصلاً أنّ رواية الثقة عن الآخرين ممن لم تثبت وثاقته، لا تثبت لهم الوثاقة، إلّا إذا كان هذا الثقة ممن ثبت له أنّه لا يروي إلّا عن ثقة، كما ثبت هذا المعنى لأحمد بن محمد بن أبي نصر وابن أبي عمير وأضرابهما، ومن ذُكروا في المقام ليسوا من هؤلاء.

نعم، ذكر البعض أنّ العامة وثّقه، ولكن راجعنا الأمر وتبعنا حال الرجل، فلم نعثر على توثيق صريح لعائذ الأحمسي بنفسه، وإنّما كان التوثيق لأناس آخرين يشتركون معه في جزء الاسم، ويختلفون عنه بالطبقة.

وبالتالي، فلا اطمئنان بوثاقة عائذ بن حبيب الأحمسي الوارد في

محل الكلام.

(١) ينظر: الكليني، الكافي: ٣ / ٤٨٧ ح ٣.

(٢) ينظر: الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ٤ / ٢٩٢ ح ٨٨١.

(٣) ينظر: الكليني، الكافي: ١ / ١٣٨ ح ٢، النوري، خاتمة مستدرک الوسائل: ٤ /

وعليه، فطرق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عائذ بن حبيب الأحمسي معتبرة، ولكن نفس عائذ الأحمسي لم يثبت له توثيق.



## الطريق الرابع والستون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى العباس بن عامر القصباني أو القصباني

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن العباس بن عامر القصباني، فقد رويته عن

أبي (رحمته الله)، عن علي بن الحسن بن علي الكوفي، عن أبيه، عن العباس بن عامر القصباني.

ورويته عن جعفر بن علي بن الحسن بن علي الكوفي، عن

جده الحسن بن علي، عن العباس بن عامر القصباني))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة،

تقدم.

الثاني: علي بن الحسن بن علي الكوفي، وهو والد جعفر وابن

الحسن بن علي الكوفي، والحسن بن علي هذا هو الحسن بن علي

بن عبد الله بن المغيرة، حفيد الراوي الثقة الجليل عبد الله بن المغيرة،

وخارج دائرة وقوعه في الطريق محل الكلام لم نجد ما يمكن أن يقال

بكونه ترجمة للرجل، فضلاً عن إثبات وثاقته في الحديث من خلال

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١١١-١١٢.

معطيات رجالية واضحة في المقام.

وعليه، فالرجل مهمل، لم يثبت له توثيق.

الثالث: والده الحسن بن علي الكوفي، حفيد عبد الله بن المغيرة الثقة الجليل، والرجل ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

الرابع: العباس بن عامر القصباني، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((العباس بن عامر بن رباح، أبو الفضل الثقفي القصباني، الشيخ الصدوق الثقة، كثير الحديث، له كتاب، أخبرنا محمد بن محمد، عن جعفر بن محمد قال: حدّثني أبي، عن سعد بن عبد الله، عن العباس بن عامر))<sup>(١)</sup>.

وذكره الشيخ الطوسي (رحمته الله) في رجاله في عداد من لم يرو عن واحد من الأئمة (عليهم السلام)، وقال عنه: ((العباس بن عامر القصباني، روى عنه أيوب بن نوح))<sup>(٢)</sup>.

وذكره في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((له كتاب، أخبرنا به أبو عبد الله المفيد (رحمته الله)، عن محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، عن أبيه، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن الحسن بن علي

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٨١ الرقم ٧٤٤.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٤٣٤ الرقم ٦٢٢٢.

الكوفي، وأيوب بن نوح عنه))<sup>(١)</sup>.

وبعد التتبع لم نجد ما يחדش في وثاقة الرجل، وعليه فيكون توثيق النجاشي الصريح له ثابت.

**فالنتيجة:** أن طريق الشيخ الصدوق الأول في كتابه من لا يحضره الفقيه إلى العباس بن عامر القصباني غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة علي بن الحسن بن علي الكوفي، وإن كان القصباني نفسه ثقة، معتبر الحديث.

**وأما الكلام في الطريق الثاني، فرجاله:**

**الأول:** جعفر بن علي بن الحسن بن علي الكوفي، وهو جعفر بن علي بن الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة، حفيد الحسن بن علي، والحسن هذا حفيد عبد الله بن المغيرة الراوي الثقة الجليل، وجعفر هذا مهمل، لم يثبت له توثيق كما تقدم.

**الثاني:** جدّه، الحسن بن علي الكوفي، وهو الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة، حفيد عبد الله بن المغيرة الثقة الجليل الورع، والحسن هذا ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

**الثالث:** العباس بن عامر القصباني، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٨٩ الرقم ٥٢٨.

وعليه، فالطريق الثاني للشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره  
الفقيه إلى العباس بن عامر القصباني غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة  
جعفر بن علي بن الحسن بن علي الكوفي، مع أنَّ نفس العباس بن  
عامر ثقةٌ، معتبر الحديث.

## الطريق الخامس والستون بعد المئة

### الكلام في طريق الصدوق إلى العباس بن معروف

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن العباس بن معروف، فقد رويته عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن محمد بن الحسن الصفار، عن العباس بن معروف.

ورويته عن أبي (عليه السلام)، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، وأحمد بن أبي عبد الله البرقي، جميعاً عن العباس بن معروف))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن الصفار، شيخ الكليني، ثقة، وجه، تقدم.

الثالث: العباس بن معروف، ثقة، صحيح، تقدم.

وعليه، فهذا الطريق الأول معتبر، مضافاً إلى وثاقة العباس بن معروف نفسه.

وأما الكلام في الطريق الثاني، فرجاله:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقة، تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، شيخ الكليني، ثقة، جليل، تقدم.

الثالث: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمّي، ثقة، جليل، تقدم.

الرابع: أحمد بن أبي عبد الله البرقي، وهو أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ثقة، تقدم.

الخامس: العباس بن معروف، ثقة، صحيح، تقدم.

وهذا الطريق بنفسه ينحل إلى أكثر من طريق فرعي في طبقة البرقي، وكلّها معتبرة؛ لوثاقة جميع من وقع فيها، مضافاً إلى وثاقة العباس بن معروف نفسه.

## الطريق السادس والستون بعد المئة

### الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى العباس بن هلال

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن العباس بن هلال، فقد رويته عن الحسين بن إبراهيم بن تاتانة (رضي الله عنه)، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن العباس بن هلال))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: الحسين بن إبراهيم بن تاتانة، الرجل من مشايخ الصدوق الذين ذكرهم في جملة من طرقه إلى مصادره في كتاب من لا يحضره الفقيه، فقد وقع الرجل في الطريق إلى العباس بن هلال كما في محل الكلام، وكذلك في الطريق إلى المبارك العرقوفي، وحيث أن الرجل من مشايخ الصدوق، فقد روى عنه في غير مورد من كتبه، وفي أكثر من كتاب من كتبه، كما في كتاب العيون<sup>(٢)</sup> وغيره.

والمهم من جميع ذلك الحديث في وثاقته:

(١) المصدر السابق: ص ٥٣.

(٢) ينظر: الصدوق، عيون أخبار الرضا: ١/ ١٣.

فبعد التتبع لم نجد ما يصلح أن يكون وجهاً للقول بوثاقته إلاّ ترَضّي الصدوق عنه كما ورد في جملة مواضع، وبالتالي فالرجل ثقة عند من يرى تمامية التَرْضّي بنفسه على الدلالة على الوثاقة في الحديث مطلقاً، ومن قال بذلك غير واحد.

ولكن تقدم منّا الحديث مفصلاً في ألفاظ التوثيق، وقلنا:

إنّ الصحيح ما ذهبنا إليه من التفصيل في دلالة الترضي على الوثاقة في الحديث، ومنشأ التفصيل لدينا هو إضافتنا لعنصر آخر وركيزة أخرى، تدخل في الدلالة النهائية للتَرْضّي وهي عنصر المُتَرْضّي نفسه، وبذلك انتهينا إلى عدم ترضي مثل الشيخ الصدوق (طاب ثله) بنفسه، وكذلك عدم ترضي مثل الشيخ المفيد (طاب ثله) بنفسه على الوثاقة في الحديث، في قبال دلالاته إذا صدر من مثل الشيخ الطوسي (رحمته الله) أو النجاشي (رحمته الله) بنفسه، ومن أراد التفصيل فليراجع مختاراتنا الرجالية في ألفاظ التوثيق<sup>(١)</sup>.

**فالنتيجة:** أنّ الحسين بن إبراهيم بن تاتانة لم يثبت له توثيق، فلا اعتبار لمروياته.

**الثاني:** علي بن إبراهيم بن هاشم القمّي، صاحب التفسير، شيخ الكليني، ثقة، تقدم.

(١) ينظر: عادل هاشم، بحوث في ألفاظ التوثيق: ص ٦٩ وما بعدها.



الثالث: والده إبراهيم بن هاشم القمّي، معتبر الحديث، تقدم.

الرابع: العباس بن هلال، ذكره الشيخ الطوسي في رجاله في أعداد أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام)، ولم يُترجم له بشيء سوى عد الاسم العباس بن هلال الشامي<sup>(١)</sup>.

وترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((عباس بن هلال الشامي، روى عن الرضا (عليه السلام)، أخبرنا محمد بن عثمان بن الحسن، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدّثنا محمد بن أحمد بن خاقان النهدي صاحب القلانيس، قال: حدّثنا محمد بن الوليد الخزّاز، قال: حدّثنا عباس بن هلال الشامي عن الرضا (عليه السلام) بنسخة، وهي تختلف بحسب الرواة))<sup>(٢)</sup>.

ولكن مع ذلك، فلا دليل على وثاقة الرجل وحُسنه واعتبار مروياته، ولكن مع ذلك قيل لإثبات وثاقته أو حُسنه، وجوه منها:

### الوجه الأول:

وقوع الرجل في أسناد ما يسمى بتفسير القمّي، حيث روى عنه إبراهيم بن هاشم في سورة يوسف في تفسير قوله تعالى: ﴿يَغْفِرُ اللَّهُ

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٣٦١ الرقم ٥٣٥٣.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٨٢ الرقم ٧٤٩.

لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ<sup>(١)</sup>.

والجواب عن هذا الوجه:

أنّه قد تقدم سابقاً أنّ المختار وهو الصحيح عدم ثبوت نسبة ما بأيدينا من التفسير إلى علي بن إبراهيم القمّي، مضافاً إلى عدم ثبوت التطابق بين ما بأيدينا من التفسير مع نسخة الأصل للقمّي، بل الظاهر أنّه أكثر من كتاب لأكثر من مؤلف، أُضيفت إليه في أكثر من مقطع زمني كما تقدم، وبالتالي فلا وثوق بالكتاب، وعليه فهذا الوجه لا ينهض لإثبات المدعى.

الوجه الثاني:

رواية جمع عنه، منهم علي بن الحسن الميثمي<sup>(٢)</sup>، ومحمد بن عيسى<sup>(٣)</sup>، ويعقوب بن يزيد<sup>(٤)</sup>.

والجواب عن هذا الوجه واضح:

فإنّ دلالة أو أمارية رواية راوٍ على وثاقة من يروي عنه، إنّما تتم إذا كان ذلك الراوي ثبت له أنّه لا يروي إلا عن ثقة، كما ثبت

(١) سورة يوسف: الآية ٩٢.

(٢) ينظر: الكليني، الكافي: ٢ / ٢١١ ح ٢٩.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٦ / ٤٥٣ ح ٥.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١ / ٨٩ ح ٤، النوري، خاتمة مستدرک الوسائل: ٤ / ٣٧٧.

هذا المعنى لابن أبي عمير وصفوان بن يحيى بيّاع السابري وأحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، وأمّا غيرهم وإن ثبت لهم كونهم ثقات في أنفسهم، ولكن لم يثبت لهم أنّهم لا يروون إلّا عن ثقة، بل كما يروون عن الثقة كذلك يروون عن غير الثقة.

فالنتيجة: أنّ العباس بن هلال الشامي لم يثبت له توثيق.

وعليه، فطريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى العباس بن هلال الشامي غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة الحسين بن إبراهيم بن تاتانة، مضافاً إلى عدم ثبوت وثاقة العباس بن هلال الشامي نفسه.

## الطريق السابع والستون بعد المئة

### الكلام في طريق الصدوق إلى عبد الأعلى مولى آل سام

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عبد الأعلى مولى آل سام، فقد رويته عنه محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن الحسن بن مَتِيل، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن جعفر بن بشير، عن خالد بن أبي إسماعيل، عن عبد الأعلى مولى آل سام))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه، تقدم.

الثاني: الحسن بن متيل الدقاق، معتبر الحديث، تقدم.

الثالث: محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب، ثقة، جليل، تقدم.

الرابع: جعفر بن بشير البجلي، ثقة، تقدم.

الخامس: خالد بن أبي إسماعيل الكوفي، ترجم له النجاشي في

فهرست أسماء مصنفی الشيعة بالقول:

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٣٩.

((خالد بن أبي إسماعيل، كوفي، ثقة، له كتاب، يرويه عدة من أصحابنا، أخبرنا عدة من أصحابنا عن الحسن بن حمزة، قال: حدثنا محمد بن جعفر بن بطة، قال: حدثنا محمد بن الحسن الصفار قال: حدثنا أحمد بن محمد بن عيسى عن صفوان عن خاله بكتابه))<sup>(١)</sup>.

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((له أصل، أخبرنا به بالإسناد الأولي عن أحمد بن محمد بن عيسى عن صفوان بن يحيى به))<sup>(٢)</sup>.

وعليه، فوثيقة الرجل محرزة بمعية تصريح النجاشي، مضافاً إلى رواية صفوان بن يحيى عنه، وصفوان ممن ثبت كما هو الصحيح أنه لا يروي ولا يرسل إلا عن ثقة.

السادس: عبد الأعلى مولى آل سام، ذكر الشيخ الطوسي في رجاله في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) وقال فيه: ((عبد الأعلى مولى آل سام الكوفي))<sup>(٣)</sup>.

ولم نجد له ترجمة تذكر أخرى ما عدا ما ورد في حقه في اختيار معرفة الرجال من الكشي، حيث قال في باب ما روي في عبد الأعلى مولى أولاد سام، ومنها:

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ١٥٠ الرقم ٣٩٢.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٢٢ الرقم ٢٦٨.

(٣) الطوسي، الرجال: ص ٢٤٢ الرقم ٣٣٢٦.

## الوجه الأول:

استدل على وثاقته وحسن حاله، حيث قال: ((حمدويه، قال: حدثنا محمد بن عيسى بن عبيد، عن علي بن أسباط، عن سيف بن عميرة، عن عبد الأعلى، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): إن الناس يعيرون عليّ بالكلام وأنا أكلّم الناس، فقال: أمّا مثلك من يقع ثمّ يطير، فنعم، وأمّا من يقع ثمّ لا يطير، فلا)) (١).

بتقريب: أنّ الإمام (عليه السلام) كان راضياً بمناظراته للآخرين، وكفى بهذا الرضا دليلاً على حسن حال الرجل، وعلى وثاقته في الحديث. والسند وإن كان لا يوجد من يخدش فيه إلا عبد الأعلى نفسه؛ لأنّه لم يثبت له توثيق لحد الآن، ولكن مع ذلك فحتّى على تقدير تمامية السند فيرد عليها أنّ الرواية وردت عن طريق عبد الأعلى نفسه، وقبول وثاقة شخص برواية ذلك الشخص نفسه بنفسه غير تام، ولا يمكن الحمل عليه، ولا المساعدة عليه ولا قبوله.

وأما ما أشكل به سيّد مشايخنا المحقق الخوئي (رحمته الله) على الرواية، من أنّه لا ملازمة بين أن يكون الرجل قوياً في الجدل والمناظرة، وأن يكون ثقة في أقواله، والمطلوب في الراوي هو الثاني دون الأول (٢).

فهذا منه (رحمته الله) غير تام؛ وذلك لأنّ الأقرب في تنصيب ورضا

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢ / ٦١٠ رقم ٥٧٨.

(٢) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ١٠ / ٢٧٩.

الأئمة (عليهم السلام) بمناظرات بعض الأصحاب للمخالفين - مضافاً إلى سعة علمهم وقوة حجتهم - هو صدق لسانهم، بل صدق اللسان والحديث مستبطن في الرضا بهذه المناقشات والمناظرات، ولكن يبقى الأهم وهو رواية عبد الأعلى لهذه الرواية، المانع من قبول دلالتها على وثاقته في الحديث.

ويعضده عدم الوضوح لوثاقة الرجل، أنه لو كان الأمر كذلك وكان صاحب مناظرات، وفيها دلالة على الرضا مع مناقشة المخالفين، وكانت مناظراته مرضية من الإمام (عليه السلام)، لشاع هذا الأمر وانتشر، ولكان سبباً في ترجمته من قبل أهل الرجال والتراجم والسير، ولكن لم نجد لترجمته عيناً ولا أثراً في كتبهم، مع احتوائها على ترجمة للضعفاء والمهملين، ومثل هذا كافٍ للكشف عن عدم وجود مثل هذا الرضا والتنصيب للمناظرات والمناقشات.

### الوجه الثاني:

قد ذكر أن الرجل متحد مع عبد الأعلى بن أعين العجلي، وهو ثقة بشهادة المفيد وعلي بن إبراهيم.

وأما أمارة الاتحاد، فهي ما ورد في رواية محمد بن يعقوب (عنه) والشيخ الطوسي (عنه) من التصريف بأن عبد الأعلى بن أعين، هو عبد الأعلى مولى آل سام.

ويمكن الجواب عنه بالقول:

إنَّ غاية ما يثبت بذلك، أنَّ عبد الأعلى مولى آل سام هو ابن أعين، ولا يثبت بذلك الاتحاد؛ إذ من الممكن أن يكون عبد الأعلى العجلي غير عبد الأعلى مولى آل سام، ويكون والد كل منهما مسمًى بأعين، ويكشف عن ذلك عد الشيخ كلاً منهما مستقلاً في أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، ومن الواضح أنَّ هذا هو أمانة للتعدد.

### الوجه الثالث:

ما ذكره المحدث النُّوري في خاتمة مستدركه، من الاستدلال لوثاقته بما أخرجته ثقة الإسلام الكليني في الكافي، في باب ما يجب على الناس عند مضي الإمام (عليه السلام)، عن علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس بن عبد الرحمن قال: ((حدَّثنا حماد عن عبد الأعلى، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن قول العامة أنَّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: من مات وليس له إمام، مات ميتة جاهلية، فقال: الحق والله، قلت: فإنَّ أمام هلك، ورجل بخراسان لا يعلم من وصيه لم بعد ذلك؟...))<sup>(١)</sup>، وهو حديث طويل شريف، يُنبأ عن حسن فهمه، وصحة عقيدته، وعلو قدره عنده (عليه السلام)<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر: الكليني، الكافي: ١ / ٣٠٩ ح ٢.

(٢) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤ / ٣٨١.



### والجواب عن ذلك واضح:

فغاية ما يثبت من هذه الرواية حسن عقيدة الرجل من جهة الإمامة، ولكن هذا الشيء، والثاقة في الحديث شيء آخر، بما يفتقر إليه من مقدمات خاصة وشرائط مخصوصة، وهذا أمر مختلف كما هو واضح.

وبالتالي، فلا ملازمة بين الأمرين بوجه، وعليه فهذا الوجه غير تام.

### الوجه الرابع:

ما ذكره المحدث النوري من رواية الأجلاء عنه، كيونس بن عبد الرحمن، وعبد الله بن بكير، وسيف بن عميرة، وإسحاق بن عمار، وعلي بن الحسن بن رباط، ويحيى بن عمران الحلبي، وعلي بن رئاب، وخالد بن إسماعيل، وموسى بن الجبل، ودرست، ومزاحم بن حكيم، وثعلبة بن ميمون، وداود بن فرقد، وموسى بن بكر، وهارون بن حمزة، وعلي بن إسماعيل الميثمي، وبعد رواية هؤلاء وفيهم الثقات الأثبات وسدنة الرواة من لا يخفى على أهل الفن، لا يبقى ريب في وثاقته<sup>(١)</sup>.

(١) ينظر: المصدر السابق: ٤ / ٣٨٠.

والجواب عن ذلك واضح:

فإنَّ جميع من ذُكروا في المقام لم يثبت أنَّهم لا يروون إلاَّ عن ثقة، بل الثابت لهم روايتهم عن الثقة وغير الثقة، وبالتالي فلا دلالة في روايتهم عن شخص على وثاقة ذلك الشخص كما هو ظاهر.

فالنتيجة: أنَّه لم يثبت لدينا توثيق لعبد الأعلى مولى آل سام.

وعليه، فطريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عبد الأعلى مولى آل سام معتبرٌ، ولكن نفس عبد الأعلى لم يثبت له توثيق.

## الطريق الثامن والستون بعد المئة

### الكلام في طريق الصدوق إلى عبد الحميد الأزدي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عبد الحميد، فقد رويته عنه محمد بن علي ماجيلويه (رضي الله عنه)، عن عمّه محمد بن أبي القاسم، عن محمد بن علي القرشي، عن إسماعيل بن بشار، عن أحمد بن حبيب، عن الحكم الخياط (الحنّاط)، عن عبد الحميد الأزدي))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن علي ماجيلويه، شيخ الصدوق، معتبر الرواية، تقدم.

الثاني: عمّه محمد بن أبي القاسم ماجيلويه، ثقة، فقيه، معتبر الحديث، تقدم.

الثالث: محمد بن علي القرشي، الظاهر أنّه محمد بن علي الصيرفي، أبو سمينة، وتقدم أنّ الرجل كذاب، غالٍ، لا يعتمد عليه.

الرابع: إسماعيل بن بشار أو إسماعيل بن بشار البصري، ذكره

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٢١.

الشيخ الطوسي في رجاله في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، ولكن ورد في بعض نسخ رجال الشيخ يسار بدل بشار<sup>(١)</sup>.

وقد ورد في جملة من الروايات في الكافي وروضته، وكذلك في الطريق محل الكلام.

نعم، ذهب العلامة المجلسي (طاب الله) في مرآة العقول إلى أنه هو إسماعيل بن الفضل الثقة<sup>(٢)</sup>، ولكن من الواضح أن ذلك بعيد جداً، ولم تُقم عليه قرينة.

وأما الحديث عن وثاقته، فالمستند لها هو رواية ابن أبي عمير عنه في غير مورد كما لاحظناه<sup>(٣)</sup>.

وابن أبي عمير ممن ثبت لدينا أنه لا يروي، بل ولا يرسل إلا عن ثقة، وعليه فإسماعيل بن بشار ثقة، معتبر الحديث.

الخامس: أحمد بن حبيب، بعد التتبع لحال الرجل لم نظفر بترجمة له لا من قريب ولا من بعيد، وعليه فالرجل مهمل لم يرد بحقه توثيق

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ١٦٧ الرقم ١٩٢٧.

(٢) ينظر: المجلسي، مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول: ٢٦ / ١٦٣، الخوئي، معجم رجال الحديث: ٤ / ١٣.

(٣) ينظر: الكليني، الكافي: ٦ / ٤٠٢ ب: أن الخمر رأس كل إثم وشرح ١، ٢ / ٩٩ كتاب الإيمان والكفر ب: أخوة المؤمنين بعضهم لبعض ح ٢٨، ٥ / ٤٥١ ب: انهن بمنزلة الإماء وليست من الأربع ح ٦.

وبالتالي فلا اعتبار لمروياته.

السادس: الحكم بن الحنّاط (الخياط)، ورد في المصادر كلا اللفظين، وذهب إلى كلّ لفظ جمع، فقد ذهب إلى لفظه بالحنّاط النجاشي<sup>(١)</sup>، وكذلك في جامع الرواة<sup>(٢)</sup>، وكذلك في العُدّة للسيد الكاظمي<sup>(٣)</sup>، وذهب إلى ضبطه بالخيّاط الشيخ الطوسي (عليه السلام) في رجاله<sup>(٤)</sup>، وكذلك البرقي<sup>(٥)</sup>.

نعم، يمكن ترجيح كونه الخياط؛ بقرينة ما ورد في الكافي من قوله لأبي عبد الله (عليه السلام): إِنِّي أَتَقَبَّلُ الثَّوبَ بِدِرْهَمٍ، وَأَسْلَمَهُ بِأَقْلٍ مِنْ ذَلِكَ<sup>(٦)</sup>، ويعضد التعبير بالخيّاط في نفس السند المتقدم.

وعلى كلّ حال، فقد ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((حكم بن أمين الحنّاط، مولى قريش، أبو علي، جد فقاعة الحمري، وهو أحمد بن علي بن الحكم، وكان أبو الحسن علي بن عبد الواحد الحمري من ولده (عليه السلام)، يذكر أنّه من ولد نهد بن زيد، روى حكم عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)).

(١) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٣٧ الرقم ٣٥٤.

(٢) ينظر: الأردبيلي، جامع الرواة: ١/ ٤٦٩.

(٣) ينظر: الكاظمي، عدة الرجال: ٢/ ١٤٥.

(٤) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ١٧ الرقم ١٠٧.

(٥) ينظر: البرقي، الرجال: ص ٣٨.

(٦) ينظر: الكليني، الكافي: ٥/ ٢٧٤ ح ٢.

له كتاب، يرويه ابن أبي عمير، أخبرني عدة من أصحابنا عن الحسن بن حمزة الطبري، قال: حدثنا ابن بطة، قال: حدثنا الصفار، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير، عن حكم به<sup>(١)</sup>.

والرجل وإن لم يصرح النجاشي بوثاقته، ولكن يكفي في ثبوتها:

١ - رواية ابن أبي عمير عنه، كما في الطريق محل الكلام.

٢ - رواية صفوان بن يحيى عنه، كما في الكافي في باب الرجل يتقبل بالعمل<sup>(٢)</sup>، وباب القوم يجتمعون على الصيد وهم محرمون<sup>(٣)</sup>، وفي التهذيب في باب الكفارة عن خطأ المحرم<sup>(٤)</sup>.

وابن أبي عمير وصفوان ممن ثبت أنهم لا يروون ولا يرسلون إلا عن ثقة، وعليه فالرجل ثقة، معتبر الحديث.

السابع: عبد الحميد الأزدي، المحتمل بدواً منه أكثر من راوٍ، ولم يُعَيِّن الصدوق (طائفة) في الطريق من المقصود منهم، ويحتمل:

١ - عبد الحميد بن جابر الأزدي.

٢ - عبد الحميد بن مسلم الأزدي.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ١٣٧ الرقم ٣٥٤.

(٢) ينظر: الكليني، الكافي: ٥ / ٢٧٤ ح ٢.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٤ / ٣٩١ ح ٣.

(٤) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٥ / ٣٥٢ ح ١٢٢٥ وفيه حكم بن أعين والصحيح أيمن.

٣- عبد الحميد بن أبي العلاء بن عبد الملك الأزدي.

والظاهر هو الثالث؛ بقرينة كونه صاحب كتاب، وهو المشهور المعروف بين الرواة، هذا من جانب.

ومن جانب آخر، فقد ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((عبد الحميد بن أبي العلاء بن عبد الملك الأزدي، ثقة، يقال له: السمين، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، له كتاب، أخبرنا أحمد بن عبد الله، قال: حدثنا علي بن حبشي بن قوفي، قال: حدثنا حميد بن زياد، قال: حدثنا عبيد الله بن أحمد بن نهيك، عن ابن أبي عمير عن عبد الحميد بكتابه)) (١).

وتصريح النجاشي بوثاقته، مضافاً إلى رواية ابن أبي عمير لكتابه، كافية للحكم بوثاقة الرجل واعتبار مروياته.

فالنتيجة: أنّ طريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عبد الحميد الأزدي غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة جمع، منهم أحمد بن حبيب ومحمد بن علي الصيرفي القرشي أبو سمينه، مع أنّ عبد الحميد الوارد هو عبد الحميد بن أبي العلاء بن عبد الملك الثقة.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٤٦ الرقم ٦٤٧.

## الطريق التاسع والستون بعد المئة

### الكلام في طريق الصدوق إلى عبد الحميد بن عواض الطائي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عبد الحميد بن عواض الطائي، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن محمد بن يحيى العطار، عن محمد بن أحمد بن عمران بن موسى، عن الحسن بن علي بن النعمان، عن أبيه، عن عبد الحميد بن عواض الطائي))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقة، تقدّم.

الثاني: محمد بن يحيى العطار، شيخ الكليني، ثقة، عين، تقدّم.

الثالث: محمد بن أحمد، وهو محمد بن أحمد بن علي بن الصلت القمّي، من مشايخ الكليني، معتبر الرواية، تقدّم.

الرابع: عمران بن موسى، بدواً ذكر أنّ عمران بن موسى، يُحتمل فيه أكثر من احتمال:

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٣٥ - ١٣٦.



الأول: كونه عمران بن موسى الخشاب، وقد أشار إليه صاحب جامع الرواة في ترجمة عمران بن موسى، وذكر أن له ما يقرب من خمسين رواية.

ولكن الظاهر أن هذا الكلام مبني على الاشتباه والخلط؛ والوجه في ذلك أن هذه الروايات كلها وردت بعنوان عمران بن موسى من دون تقييد بالخشاب، إلا في رواية واحدة ذكرها الشيخ الطوسي (رحمته الله) في كتابه تهذيب الأحكام وردت مقيدة بالخشاب<sup>(١)</sup>.

فقد خُيِّل لصاحب جامع الرواة إلى كون الجميع مقيداً بالخشاب، ومنشأ الوقوع في هذا الوهم هو سقوط لفظ (عن) من نسخة تهذيب الأحكام، وبذلك يكون الصحيح عمران بن موسى عن الخشاب.

والخشاب هذا هو حسن بن موسى الخشاب، الذي يروي عنه عمران بن موسى كثيراً، فيكون الخشاب شخص آخر، لا أنه لقب لعمران بن موسى نفسه كما هو واضح.

ويؤيد ما تقدّم - بل يكشف عنه بوضوح - رواية الشيخ الطوسي (رحمته الله) لهذه الرواية عن ابن قولويه (طاب ثله) في كامل الزيارات بعين السند والمتن<sup>(٢)</sup> بإضافة لفظ (عن) بين عمران بن موسى والخشاب، فبذلك يكون السقط قد ورد في كتاب تهذيب الأحكام للشيخ الطوسي.

(١) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٣٧ / ٦.

(٢) ينظر: ابن قولويه، كامل الزيارات: ص ٢٩ ح ١٠.

ولعل الاشتباه من نفس الشيخ الطوسي؛ من جهة ما قيل من خلو جميع نسخ تهذيب الأحكام عن لفظ (عن)، فإذا كان الأمر كذلك لم يثبت أن لدينا شخصاً اسمه عمران بن موسى الخشاب.

الثاني: عمران بن موسى الزيتوني، وهو المتعين في المقام، وترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول: ((عمران بن موسى الزيتوني، قمّي، ثقة، له كتاب نوادر كبير، أخبرنا ابن شاذان، قال: حدثنا أحمد بن محمد، قال: حدثنا أبي عنه بكتابه))<sup>(١)</sup>.

وبذلك يظهر عدم تمامية ما ذهب إليه البعض، من أن عمران بن موسى في هذا الطريق مشترك بين الثقة، وهو عمران بن موسى الزيتوني الذي قال عنه النجاشي قمّي ثقة وغيره، وهو غيره<sup>(٢)</sup>، وعدم التمامية لهذا القول صار واضحاً لا لبس فيه.

الخامس: الحسن بن علي بن النعمان، وهو الحسن بن علي بن النعمان الأعلم، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

السادس: والده علي بن النعمان الأعلم النخعي، ثقة، وجه، صحيح الحديث، ثبت، معتمد، تقدم.

السابع: عبد الحميد بن عواض الطائي، ترجم الشيخ الطوسي

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٩١ الرقم ٧٨٤.

(٢) عباس الحاجياني، نخبة المقال في تمييز الأسانيد والرجال: ص ٤٣٦.

للرجل في رجاله في ثلاث موارد:

الأول: في عِدَاد أصحاب الإمام محمد الباقر (عليه السلام)، وقال عنه: ((عبد الحميد بن عَوَّاض الطائي، كوفي))<sup>(١)</sup>.

الثاني: حين عدّه في عِدَاد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((عبد الحميد بن عَوَّاض الطائي الكسائي الكوفي))<sup>(٢)</sup>.

الثالث: حينما عدّه في عِدَاد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام)، وقال عنه: ((عبد الحميد بن عَوَّاض الطائي، ثقة، من أصحاب أبي جعفر (عليه السلام) وأبي عبد الله (عليه السلام) ))<sup>(٣)</sup>.

نعم، بعد التتبع لحال الرجل في فهرست أسماء مصنفى الشيعة للنجاشي، لم نجد له ترجمة مستقلة تذكر، ولكن ذكره في ترجمة مَرازم بن حكيم الأزدي المدائني، حيث قال:

((وهو - أي مرازم بن حكيم الأزدي المدائني - أحد من بُلي باستدعاء الرشيد له وأخوه، أحضرهما الرشيد مع عبد الحميد بن عَوَّاض فقتله، وسلم))<sup>(٤)</sup>.

وهذا يوضح سبب مقتله (عليه السلام) على يد الرشيد.

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ١٣٩ الرقم ١٤٨٣.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ص ٢٤٠ الرقم ٣٢٩١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ص ٣٣٩ الرقم ٥٠٤٥.

(٤) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ٤٢٤ الرقم ١١٣٨.

فالنتيجة: أنّ طريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى  
عبد الحميد بن عوّاض الطائي معتبر، مضافاً إلى وثاقة نفس عبد  
الحميد واعتبار مروياته.

## الطريق السبعون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى عبد الرحمن بن أبي عبد الله البصري

ذكر الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وكلّمها كان فيه عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله البصري، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن أيوب بن نوح، عن محمد بن أبي عمير وغيره، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقة، تقدّم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، ثقة، جليل، شيخ الكليني، تقدّم.

الثالث: أيوب بن نوح بن درّاج، ثقة، عظيم المنزلة، تقدّم.

الرابع: محمد بن أبي عمير، أوثق الناس في الحديث، بل لا يروي ولا يرسل إلا عن ثقة.

الخامس: عبد الرحمن بن أبي عبد الله البصري، لم يذكر الرجل في تراجم الرجال كثيراً، ولكن مع ذلك ما ينفعنا في المقام إنما هو الحديث عن وثاقته واعتبار مروياته، ويمكن استكشاف ذلك من خلال أمور:

### الأمر الأول:

تصريح النجاشي في كتاب فهرست أسماء مصنفى الشيعة في ترجمة حفيده إسماعيل بن همام بن عبد الرحمن بن أبي عبد الله ميمون البصري، مولى كندة، حيث قال:

((إسماعيل يُكنى أبا همام، روى إسماعيل عن الرضا (عليه السلام)، ثقة هو وأبوه وجدّه))<sup>(١)</sup>.

### الأمر الثاني:

رواية ابن أبي عمير عنه، كما في الطريق محل الكلام.

### الأمر الثالث:

رواية صفوان بن يحيى عنه، كما في تهذيب الأحكام<sup>(٢)</sup>.

وابن أبي عمير وصفوان ممن ثبت أنهم لا يروون، بل لا يرسلون إلا عن ثقة، فالرجل ثقة لذلك.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ٣٠ الرقم ٦٢.

(٢) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٧ / ٤٢٧ ح ١٧٠٣.

فالنتيجة: أنّ طريق الصدوق إلى عبد الرحمن بن أبي عبد الله  
ميمون البصري في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبر، مضافاً إلى وثاقة  
نفس عبد الرحمن، واعتبار مروياته.

## الطريق الحادي والسبعون بعد المئة

### الكلام في طريق الصدوق إلى عبد الرحمن بن أبي نجران

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عبد الرحمن بن أبي نجران، فقد رويته عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن محمد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن عبد الرحمن بن أبي نجران))<sup>(١)</sup>.

((وكذلك رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن عبد الرحمن بن أبي نجران))<sup>(٢)</sup>.

يقع الكلام في الطريق الأول، ورجاله:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن الصفار، شيخ الكليني، ثقة، جليل، تقدم.

الثالث: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقة، جليل،

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٩.

(٢) المصدر نفسه: ص ٩٤.



تقدّم .

الرابع: عبد الرحمن بن أبي نجران، ثقة، معتبر الحديث، تقدّم.

وعليه، فطريق الصدوق الأول في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عبد الرحمن بن أبي نجران معتبر، مع وثاقة عبد الرحمن نفسه.

وأما الكلام في الطريق الثاني، فرجاله:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة،

تقدّم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة،

جليلاً، تقدّم.

الثالث: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقة، جليلاً،

تقدّم .

الرابع: عبد الرحمن بن أبي نجران، ثقة، معتبر الحديث، تقدّم.

وعليه، فالطريق الثاني للشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عبد الرحمن بن أبي نجران معتبر، مضافاً إلى وثاقة ابن أبي نجران نفسه.

## الطريق الثاني والسبعون بعد المئة

### الكلام في طريق الصدوق إلى عبد الرحمن بن الحجاج

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عبد الرحمن بن الحجاج، فقد رويته عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار (رضي الله عنه)، عن أبيه، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، والحسن بن محبوب، جميعاً عن عبد الرحمن بن الحجاج البجلي الكوفي، وهو مولى ولقي الصادق (عليه السلام) وموسى بن جعفر (عليه السلام) وروى عنهما، وكان موسى (عليه السلام) إذا ذكر عنده قال: إنّه لثقیل في الفؤاد))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق بل الطريقين، وهم:

الأول: أحمد بن محمد بن يحيى العطار، والرجل معتبر الحديث، ودوره شرفي، وبالتالي فلا يضّرّ عدم ثبوت وثاقته، ولكنه الثابت أنّه معتبر الحديث، تقدّم.

الثاني: والده محمد بن يحيى العطار، شيخ الكليني، ثقة، عين،

تقدّم.

الثالث: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمّي، ثقة، جليل، تقدّم.

الرابع: ابن أبي عمير، أوثق الناس في الحديث، لا يروي بل ولا يرسل إلا عن ثقة، تقدّم.

الخامس: الحسن بن محبوب السراد أو الزراد، ثقة، جليل القدر، تقدّم.

السادس: عبد الرحمن بن الحجاج البجلي الكوفي، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((عبد الرحمن بن الحجاج البجلي، مولا هم، كوفي، بياع السابري، سكن بغداد ورُمي بالكيسانية، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، وبقي بعد أبي الحسن (عليه السلام) ورجع إلى الحق، ولقي الرضا (عليه السلام)، وكان ثقة، ثقة، ثباتاً، وجهاً، وكان بنت ابنته مختلطة مع عجائزنا، تذكر عن سلفها ما كان عليه من العبادة.

له كتب، يرويه عنه جماعات من أصحابنا، أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن يحيى، قال: حدّثنا عبد الله بن جعفر، قال: حدّثنا يعقوب بن يزيد عن محمد بن أبي عمير عنه بكتابه))<sup>(١)</sup>.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٣٧ - ٢٣٨ الرقم ٦٣٠.

وذكره الشيخ الطوسي (رحمته الله) في رجاله في موضعين:

الأول: في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((عبد الرحمن بن الحجاج البجلي، مولا هم، كوفي، يباع السابري، أستاذ صفوان))<sup>(١)</sup>.

الثاني: حينما عدّه في عداد أصحاب الإمام موسى الكاظم (عليه السلام)، وقال عنه: ((عبد الرحمن بن الحجاج، من أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام)، مولى، كوفي، له كتاب))<sup>(٢)</sup>.

وترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((له كتاب، أخبرنا به الحسين بن عبيد الله، عن محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن يعقوب بن يزيد، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن ابن أبي عمير وصفوان عنه))<sup>(٣)</sup>.

والمتحصل من جميع ما تقدّم:

أنّ الرجل ثقةٌ ثقةٌ، وجّهٌ، ثبتٌ، بمعية تصريح النجاشي ورواية ابن أبي عمير وصفوان بن يحيى عنه، وهما لا يرويان ولا يرسلان إلّا

(١) الطوسي، الرجال: ص ٢٣٦ الرقم ٣٢١٥.

(٢) المصدر نفسه: ص ٣٣٩ الرقم ٥٠٤١.

(٣) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٧٧ الرقم ٤٧٣.

عن ثقة.

فالنتيجة: أنّ كلا الطريقتين اللذين ذكرهما الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عبد الرحمن بن الحجاج معتبران، مضافاً إلى وثاقة نفس عبد الرحمن بن الحجاج، بل جلالة قدره وعِظم منزلته.

## الطريق الثالث والسبعون بعد المئة

### الكلام في طريق الصدوق إلى عبد الرحمن بن كثير الهاشمي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عبد الرحمن بن كثير الهاشمي، فقد رويته عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن محمد بن الحسن الصفار، عن علي بن حسان الواسطي، عن عمّه عبد الرحمن بن كثير الهاشمي))<sup>(١)</sup>.  
قبل الدخول في الحديث عن رجال الطريق، لا بدّ من الإشارة إلى مسألة وهي:

أنّه قد ورد في نهاية الطريق الإشارة إلى أنّ عبد الرحمن بن كثير الهاشمي عم علي بن حسان الواسطي، ولكن الظاهر أنّه من سهو القلم وليس بصحيح، والصحيح أنّ عمّه علي بن حسان الهاشمي. يُضاف إلى ذلك، أنّ النسخ من مشيخة من لا يحضره الفقيه تختلف في هذا الموضوع، فقد ورد على أنحاء منها:

الأول: علي بن حسان عن عمّه عبد الرحمن إلى آخره...

الثاني: علي عن عبد الرحمن إلى آخره... دون الإشارة إلى كونه

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٧٥.

عمّه.

ثمّ أنّه يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه،  
تقدّم.

الثاني: محمد بن الحسن الصفار، شيخ الكليني، ثقة، جليل،  
تقدّم.

الثالث: علي بن حسان الواسطي، ذكره الشيخ الطوسي في رجاله  
في عداد أصحاب الإمام محمد الجواد (عليه السلام)، ولم يترجم له بشيء، وقال  
عنه: ((علي بن حسان الواسطي))<sup>(١)</sup>.

وذكره في فهرست كتب الشيعة وأصولهم، وقال عنه:

((له كتاب، أخبرنا به عدّة من أصحابنا، عن أبي المفضل، عن  
ابن بطة، عن أحمد بن أبي عبد الله عنه))<sup>(٢)</sup>.

وترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفى الشيعة بالقول:

((علي بن حسان الواسطي، أبو الحسين القصير، المعروف  
بالمُنَمَّس، عمّر أكثر من مئة سنة، وكان لا بأس به، روى عن أبي عبد  
الله (عليه السلام)، روى عنه حديثه في سعدان بن مسلم، له كتاب، يرويه عدّة

(١) الطوسي، الرجال: ص ٣٧٧ الرقم ٥٥٨٣.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٥٨ الرقم ٢٩٣.

من أصحابنا، أخبرنا أبو الحسين علي بن أحمد، قال: حدّثنا محمد بن الحسن، قال: حدّثنا محمد بن الحسن الصفار، قال: حدّثنا علي بن حسان<sup>(١)</sup>.

وترجم له العلامة الحلي (رحمته الله) ترجمة مهمة في خلاصة الأقوال، حيث قال عنه:

((علي بن حسان الواسطي، أبو الحسن القصير، المعروف بالمنمّس بالنون والسين المهملة، عمّر أكثر من مائة سنة، وكان لا بأس به، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)).

قال الكشي: قال محمد بن مسعود: سألت علي بن الحسن بن فضال عن علي بن حسان، قال: عن أيّهما سألت؟ أمّا الواسطي فهو ثقة، وأمّا الذي عندنا - يشير إلى علي بن حسان الهاشمي - يروي عن عمّه عبد الرحمن بن كثير فهو كذاب، وهو واقفي أيضاً، لم يدرك أبا الحسن (عليه السلام).

قال ابن الغضائري بعد التضعيف: علي بن حسان بن كثير، ومن أصحابنا علي بن حسان الواسطي، ثقة، ثقة.

وذكر ابن بابويه (رحمته الله) في أسناده إلى عبد الرحمن بن كثير الهاشمي، روايته عن محمد بن الحسن عن علي بن حسان الواسطي

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٧٦ الرقم ٧٢٦.



عن عمه عبد الرحمن بن كثير الهاشمي، وهو يُعطي أنّ الواسطي هو ابن أخي عبد الرحمن، وأظنه من سهو قلم الشيخ ابن بابويه القمي، (أو الناسخ))<sup>(١)</sup>.

والمتحصل من جميع ما تقدم: وثاقة علي بن حسان الواسطي واعتبار مروياته.

الرابع: عبد الرحمن بن كثير الهاشمي، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفى الشيعة بالقول:

((عبد الرحمن بن كثير الهاشمي، مولى عباس بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس، كان ضعيفاً، غمز عليه أصحابنا، وقالوا: كان يضع الحديث.

له كتاب فضل سورة إنّّا أنزلناه، أخبرنا أحمد بن عبد الواحد، قال: حدّثنا علي بن حبشي، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن محمد بن لاحق، قال: حدّثنا علي بن الحسن بن فضال، عن علي بن حسان، عن عمّه عبد الرحمن بن كثير به، وله كتاب صلح الحسن (عليه السلام)، أخبرنا محمد بن جعفر الأديب في آخرين، قال: حدّثنا أحمد بن محمد، قال: حدّثنا محمد بن مفضل بن إبراهيم بن قيس بن رمانة الأشعري، عن علي بن حسان، عن عمه عبد الرحمن بن كثير بكتاب الصلح، وله كتاب

(١) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ١٨٢ الرقم ٥٤١.

فدك، وكتاب الأضلة كتاب فاسد مختلط))<sup>(١)</sup>.

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((عبد الرحمن بن كثير الهاشمي، له كتاب، رويناه بالإسناد الأولي عن الصفار عن علي بن حسان عنه، ورواه أيضاً أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، عن أبيه، عن محمد بن يحيى، وسعد بن عبد الله جميعاً، عن الحسن بن علي الكوفي، عن علي بن حسان، عن عمّه عبد الرحمن بن كثير))<sup>(٢)</sup>.

وعلى كلّ حال، فقد ترجم له العلامة الحلي (عليه السلام) في خلاصة الأقوال، وأعاد سرد تضعيفه من قبل النجاشي<sup>(٣)</sup>. وبالتالي، فالخدش في الرجل واضح لا لبس فيه.

ولكن مع ذلك ذهب المحدث النوري إلى وثاقة الرجل، وقربه بالقول: ((ويروي عنه الحسن بن محبوب في الكافي في باب العرش والكرسي<sup>(٤)</sup>، وعلي بن الحسن في التهذيب في باب فضل زيارة أبي عبد الله الحسين بن علي (عليه السلام)<sup>(٥)</sup>، وهو من معشر أمروا (عليهم السلام) بالأخذ بما

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ٢٣٤ - ٢٣٥ الرقم ٦٢١.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٧٧ الرقم ٤٧٤.

(٣) ينظر: العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٣٧٤ الرقم ١٤٩٠.

(٤) ينظر: الكليني، الكافي: ١ / ١٠٣ ح ٧.

(٥) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٦ / ٤٢ ح ٨٧.

رووا، وعلي بن الحكم<sup>(١)</sup>، وعلي بن حسان الواسطي<sup>(٢)</sup>،<sup>(٣)</sup>.

واسترسل (رحمته الله) في سرد كل من روى عن الرجل.

ولكن للمناقشة فيه مجال؛ فإن شيئاً ممن ذكره (رحمته الله) لا ينفع لإثبات وثاقة الرجل؛ وذلك لأنه لم يثبت لأحد من هؤلاء عدم روايته إلا عن الثقات، بل الثابت روايتهم عن الثقات وغيرهم، وبالتالي فلا يمكن الاستناد إلى روايتهم للقول بكونها أمانة على وثاقة عبد الرحمن بن كثير الهاشمي.

**فالنتيجة:** أنه لم يثبت للرجل توثيق، بل ولا اعتبار لمروياته، بل الرجل مخدوش مطعون فيه.

وعليه، فطريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عبد الرحمن بن كثير الهاشمي معتبر، وعبد الرحمن نفسه ضعيف، لم يثبت له توثيق.

(١) ينظر: الكليني، الكافي: ١ / ١٧٥ ح ٢.

(٢) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ١ / ٥٣ ح ١٥٢.

(٣) النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤ / ٤٠٠.

## الطريق الرابع والسبعون بعد المئة

الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى عبد الرحمن القصير الأسدي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عبد الرحيم القصير، فقد رويته عن جعفر بن علي بن الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة الكوفي، عن جده الحسن بن علي، عن العباس بن عامر القصباني، عن عبد الرحيم القصير الأسدي وقيل له الأسدي لأنّه مولى بني أسد))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: جعفر بن علي بن الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة، مهمّل، لم يثبت له توثيق، تقدم.

الثاني: جدّه الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة، وهو حفيد عبد الله بن المغيرة الثقة الورع، والرجل ثقة، معتبر الحديث، تقدّم.

الثالث: العباس بن عامر القصباني، ثقة، معتبر الحديث، تقدّم.

الرابع: عبد الرحيم القصير الأسدي، ذكره الشيخ الطوسي في

رجاله في موردين:

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٢٢.

الأول: في عِدَاد أصحاب الإمام الباقر (عليه السلام)، وقال عنه: ((عبد الرحيم القصير<sup>(١)</sup>)).

الثاني: في عِدَاد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((عبد الرحيم بن روح القصير الأسدي، كوفي، روى عنهما (عليه السلام)، وبقي بعد أبي عبد الله (عليه السلام) ((٢)).

وبعد التتبع لحال الرجل لم نظفر بما يمكن أن يكون مستنداً لوثاقة الرجل عدا أمرين:

### الأمر الأول:

ما ذكره المحدث النُّوري من رواية جمع عنه، كعبد الله بن مسكان في الكافي في باب ما يعاين المؤمن والكافر، وباب ما نصَّ الله ورسوله على الأئمة (صلوات الله عليهم)، وفي كتاب الروضة، وحمّاد بن عثمان في باب آخر من أنَّ الإيمان يُشرك الإسلام، وباب النهي عن الصفة في كتاب التوحيد، وصفوان عن منصور عنه في باب أنَّ الأئمة (عليهم السلام) هم الهداة، ومن الثُّقات إسحاق بن عمار، والعباس بن عامر، وسعدان بن مسلم، ومحمد بن يحيى الخنعمي، ومحمد بن الفضيل، وعمر بن أبان الكلبي، وزيايد بن القندي، وهذه ثلاث أمارات على

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ١٣٩ الرقم ١٤٧٧.

(٢) المصدر نفسه: ص ٢٣٧ الرقم ٣٢٤١.

وثاقته<sup>(١)</sup>.

ولكن تقدّم مفصلاً أنّ هذا الكلام غير صحيح؛ فإنّ من ذكروا في مقام الرواية عن عبد الرحيم لم يثبت لهم أنّهم لا يروون إلّا عن ثقة كابن أبي عمير وصفوان والبنظي، بل الثابت روايتهم عن الثقة وغير الثقة؛ فلذلك لا تثبت روايتهم عن شخص وثاقة ذلك الشخص بمعنى أن روايتهم عن شخص لا تكون -بنفسها- بمثابة الأمانة على الوثاقة في الحديث كما هو واضح.

### الأمر الثاني:

رواية ابن أبي عمير عنه فيما يُسمّى بتفسير القمّي في تفسير قوله تعالى: ﴿ن وَالْقَلَمِ﴾<sup>(٢)</sup>.

### والجواب عن ذلك:

أنّه لم يثبت لدينا ما يُسمّى بتفسير القمّي الموجود بأيدينا، ولا مطابقته مع نسخة الأصل لعلي بن إبراهيم القمّي؛ فلذلك لا يمكن الاعتماد على ورود الرواية لابن أبي عمير عنه، ولا القول بمقتضى تلك الرواية من وثاقة عبد الرحيم.

فالنتيجة: أنّ طريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى

(١) ينظر: النوري، خاتمة مستدرک الوسائل: ٤ / ٤٠١ - ٤٠٢.

(٢) سورة القلم: الآية ١.

عبد الرحمن القصير الأسدي غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة جعفر بن علي بن الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة، مضافاً إلى نفس عبد الرحيم القصير الأسدي لم يثبت له توثيق.

## الطريق الخامس والسبعون بعد المئة

### الكلام في طريق الصدوق إلى عبد الصمد بن بشير الكوفي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عبد الصمد بن بشير، فقد رويته عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن الحسن بن متيل الدقاق، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن جعفر بن بشير، عن عبد الصمد بن بشير الكوفي))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه، تقدم.

الثاني: الحسن بن متيل الدقاق، معتبر الحديث، تقدم.

الثالث: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ثقة، جليل، تقدم.

الرابع: جعفر بن بشير البجلي، ثقة، تقدم.

الخامس: عبد الصمد بن بشير الكوفي، ذكره الشيخ الطوسي

(عليه السلام) في رجاله في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، ولم يُترجم له

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٣٦.



بشئي<sup>(١)</sup>.

وترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((عبد الصمد بن بشير، له كتاب، رواه عبيس بن هشام، أخبرنا به جماعة عن أبي المفضل، عن حميد، عن ابن نهيك عنه))<sup>(٢)</sup>.

بينما ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((عبد الصمد بن بشير العرامي العبدي، مولا هم، كوفي، ثقة ثقة، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، له كتاب، يرويه عنه جماعة منهم عبيس بن هشام الناشري.

أخبرنا أحمد بن عبد الواحد، قال: حدثنا علي بن حبشي بن قنوي، قال: حدثنا حميد بن زياد، عن عبيد الله بن أحمد بن نهيك، عن عبيس، عن عبد الصمد بكتابه، وأخبرنا أحمد بن محمد الجراح، قال: حدثنا محمد بن همام، قال: حدثنا حميد بن زياد، قال: حدثنا القاسم بن إسماعيل، عن عبيس، عن عبد الصمد بكتابه))<sup>(٣)</sup>.

وقد ذكره الكشي في رجاله في محمد بن أبي زينب حمدي، قال: ((حدثنا يعقوب، عن ابن أبي عمير، عن عبد الصمد بن بشير، عن

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٢٤١ الرقم ٣٣١٩.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٩٤ الرقم ٥٥١.

(٣) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٤٨ - ٢٤٩ الرقم ٦٤٥.

مصادف قال لما أتى القوم الذين أتوا بالكوفة.....<sup>(١)</sup>.

والمتحصّل من جميع ما تقدّم:

وثاقة الرجل بمعية تصريح النجاشي من جهة، ورواية ابن أبي عمير عنه من جهة أخرى، وإن كانت إحدى الجهات فقط -بنفسها- كافية لإثبات وثاقته كما هو المختار.

فالنتيجة: أنّ طريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عبد الصمد بن بشير العرامي معتبرٌ، مضافاً إلى وثاقة نفس عبد الصمد بن بشير واعتبار مروياته.

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢ / ٥٨٧ - ٥٨٨.

## الطريق السادس والسبعون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى عبد العظيم بن عبد الله الحسيني

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه أنه:

((وما كان فيه عن عبد العظيم بن عبد الله الحسيني، فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل (رضي الله عنه)، عن علي بن الحسين السعد آبادي، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن عبد العظيم بن عبد الله الحسيني وكان مرضياً.

ورويته عن علي بن أحمد بن موسى (رحمته الله)، عن محمد بن أبي عبد الله الكوفي، عن سهل بن زياد الأدي، عن عبد العظيم))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق الأول، وهم:

الأول: محمد بن موسى بن المتوكل، ثقة، معتبر الحديث، تقدّم.

الثاني: علي بن الحسين السعد آبادي، شيخ الكليني، معتبر للرواية، تقدّم.

الثالث: أحمد بن أبي عبد الله البرقي، وهو أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ثقة، تقدّم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٦٨.

الرابع: عبد العظيم بن عبد الله الحسني، وهو عبد العظيم بن عبد الله بن علي بن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب (عليه السلام)، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفى الشيعة بالقول:

((عبد العظيم بن عبد الله بن علي بن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب (عليه السلام)، أبو القاسم، له كتاب خطب أمير المؤمنين (عليه السلام)، قال أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله: حدّثنا جعفر بن محمد أبو القاسم، قال: حدّثنا علي بن الحسين السعد آبادي، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن خالد البرقي، قال: كان عبد العظيم ورد الري هارباً من السلطان، وسكن سرّاً في دار رجل من الشيعة على سكة الموالي، وكان بعيد في ذلك السرّ، ويصوم نهاره ويقوم ليله، وكان يخرج مستتراً فيزور القبر المقابل لقبره وبينهما الطريق، ويقول: هو قبر رجل من ولد موسى بن جعفر (عليه السلام)، فلم يزل يأوى إلى ذلك السرّ، فوقع خبره إلى الواحد بعد الواحد من شيعة آل محمد (عليه السلام) حتّى عرفه أكثرهم، فرأى رجلاً من الشيعة في المنام رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال له: إنّ رجلاً من ولدي يحمل من سكة الموالي، ويُدفن عند شجرة التفاح في باغ عبد الجبار بن عبد الوهاب، وأشار إلى المكان الذي دُفن فيه، فذهب الرجل ليشترى الشجرة ومكانها من أصحابها.

فقال له: لأي شيء تطلب الشجرة ومكانها؟ فأخبره بالرؤيا، فذكر صاحب الشجرة أنّه كان رأى مثل هذه الرؤية، وأنّه قد جعل

موضع الشجرة مع جميع الباغ وقفاً على الشريف، والشيعة يدفنون فيه، فمرض عبد العظيم ومات (عليه السلام)، فلما جُرد ليُغسل وُجد في جيبه رقعة فيها ذكر نسبه، فإذا فيها: أبو القاسم، عبد العظيم بن عبد الله بن علي بن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب (عليه السلام). أخبرنا أحمد بن علي بن نوح، قال: حدّثنا الحسن بن حمزة بن علي، قال: حدّثنا علي بن الفضل، قال: حدّثنا عبد الله بن موسى الروباني أبو تراب، قال: حدّثنا عبد العظيم بن عبد الله بجميع رواياته))<sup>(١)</sup>.

ثم أن الشيخ الطوسي (رحمته الله) ذكره في رجاله في موضعين:

الأول: في عداد أصحاب الإمام علي الهادي (عليه السلام)، وترضى عليه وقال: ((عبد العظيم بن عبد الله الحسني (رضي الله عنه)))<sup>(٢)</sup>.  
الثاني: في عداد أصحاب الإمام الحسن العسكري (عليه السلام) وترضى عليه كذلك حيث قال: ((عبد العظيم بن عبد الله الحسني (رضي الله عنه)))<sup>(٣)</sup>.

وذكره في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ٢٤٧-٢٤٨ الرقم ٦٥٣.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٣٨٧ الرقم ٥٧٠٦.

(٣) المصدر نفسه: ص ٤٠١ الرقم ٥٨٧٥.

((عبد العظيم بن عبد الله العلوي الحسني، له كتاب، أخبرنا به جماعة عن أبي المفضل محمد بن عبد الله الشيباني، عن أبي جعفر بن بطة، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي عنه، ومات عبد العظيم بالري وقبره هناك))<sup>(١)</sup>.

وترجم له العلامة الحلي (طاب ثله) في خلاصة الأقوال:

((عبد العظيم بن عبد الله بن علي بن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب (عليه السلام)، أبو القاسم، له كتاب خطب أمير المؤمنين (عليه السلام)، كان عابداً، ورعاً، له حكاية تدل على حسن حاله، ذكرناها في كتابنا الكبير، قال محمد بن بابويه: إنه كان مريضاً))<sup>(٢)</sup>.

والمتحصّل من جميع ما تقدم وغيره: جلالة قدر الرجل، وورعه، وإيمانه، المستكشف من كلمات الصدوق (طاب ثله) بحقه من كونه مريضاً، مضافاً إلى ترصّي الشيخ الطوسي (رحمه الله) كما تقدم عليه، وذكرنا أنّ المختار دلالة ترصّي مثل الشيخ الطوسي بنفسه على وثاقة المترصّي عليه.

ويعضد جلالته جملة من الأمور، منها:

### الأمر الأول:

وروده في أسناد ما يُسمّى بتفسير القمّي، حيث روى عن عمر

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٩٣ الرقم ٥٤٨.

(٢) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٢٦٢ الرقم ٧٥٥.

بن رشيد، وروى عنه عبيد الله بن موسى في سورة الجاثية، في تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup>، وقد أشرنا إلى ذلك في مباحثنا الرجالية بحلقتهما الأولى فراجع<sup>(٢)</sup>.

## الأمر الثاني:

ورود جملة من الروايات التي تعضد وثاقته، منها:

ما رواه المحدث النُّوري في خاتمة مستدركه، من أنه روى أبو تراب الرُّوياني، قال: سمعت أبا حماد الرازي، يقول: دخلت على علي بن محمد (عليه السلام) بسر من رأى، فسألته في أشياء من الحلال والحرام فأجابني فيها، فلما ودعته، قال لي: يا أبا حماد، إذا أشكل عليك شيء من أمر دينك بناحيك فسل عنه عبد العظيم بن عبد الله الحسني، وقرأه عني السلام<sup>(٣)</sup>.

وبغض النظر عن الخدش في سند الرواية بالإرسال، إلا أنها نافعة في التأكيد والتعضيد وغيرها من الروايات التي تتجه بهذا الاتجاه.

فالمتحصل: أن عبد العظيم بن عبد الله الحسني ثقة، معتبر

الحديث، ورع، تقي.

(١) سورة الجاثية: الآية: ١٤.

(٢) ينظر: عاد الهاشم، المباحث الرجالية: ١ / ٢٧٥، القمي، تفسير القمي: ٢ / ٢٩٤.

(٣) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤ / ٤٠٦.

**فالنتيجة:** أنّ الطريق الأول للشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عبد العظيم الحسيني معتبر، مضافاً إلى وثاقة عبد العظيم الحسيني نفسه.

**وأما الكلام في الطريق الثاني، فرجاله:**

**الأول:** علي بن أحمد بن موسى الدقاق، شيخ الصدوق، مهمل، لم يثبت له توثيق، تقدم.

**الثاني:** محمد بن أبي عبد الله الكوفي، وهو محمد بن جعفر الأسدي كما تقدم<sup>(١)</sup>، والرجل شيخ الكليني، ثقة، تقدم.

**الثالث:** سهل بن زياد الأدمي: وهو أيضاً من الشخصيات الجدلية الذين وردت بحقّهم كلمات من التضعيف والتوثيق، وحيث أنّنا بحمد أفردنا لمثل هذه الشخصيات الجدلية مباحث خاصة بها، وقد منّ الله تعالى علينا بإتمامها وإلقائها على الأخوة الطلبة وطبعها ونشرها، فنُحيل الأمر في سهل بن زياد إلى تلك الأبحاث<sup>(٢)</sup>.

ولكن مع ذلك حيث أنّه لا بدّ من أن يكون لنا مختار في المقام، فعليه سوف نشير إلى مختارنا في الرجل، إضافة إلى الإشارة ولو بصورة مُبسّطة إلى أهم الكلمات بحقّه.

(١) ينظر ما تقدم في طريق الصدوق إلى إسماعيل بن الفضل.

(٢) ينظر: عاد الهاشم، سهل بن زياد بحث رجالي.



والمختار في سهل بن زياد الآدمي عدم وثاقته؛ وذلك لصريح كلمات الأعلام في تضعيفه والחדش فيه، منها:

١ - ما ذكره النجاشي في فهرست أسماء مصنفى الشيعة بحقه، من أنه كان ضعيفاً في الحديث، غير معتمد فيه، وكان أحمد بن محمد بن عيسى يشهد عليه بالغلو والكذب، وأخرجه من قم إلى الري<sup>(١)</sup>.

٢ - ما ذكره ابن الغضائري في رجاله، من أنه كان ضعيفاً جداً فاسد الرواية والدين، وكان أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري أخرجه من قم، وأظهر البراءة منه، ونهى الناس عن السماع منه والرواية عنه، ويروي المراسيل، ويعتمد المجاهيل<sup>(٢)</sup>.

٣ - ما ذكره الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم من أنه ضعيف<sup>(٣)</sup>، وكذلك في الاستبصار من أنه ضعيف جداً عند نقاد الأخبار، وقد استثناه أبو جعفر بن بابويه من رجال نواذر الحكمة<sup>(٤)</sup>.

وتفصيل الكلام نُحيل القارئ الكريم إلى محله في كتابنا سهل بن زياد بحث رجالي.

(١) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ١٨٥.

(٢) ينظر: ابن الغضائري، الرجال: ص ٦٧، العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٣٥٧، القهبائي، مجمع الرجال: ٣ / ١٧٩.

(٣) ينظر: الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٢٨.

(٤) ينظر: الطوسي، الاستبصار: ٣ / ٢٦١.

الرابع: عبد العظيم الحسني، ثقة، معتبر الحديث، تقدّم.

وعليه، فطريق الصدوق الثاني في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عبد العظيم الحسني غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة سهل بن زياد، مع أنّ نفس عبد العظيم الحسني ثقة، معتبر الحديث.

## الطريق السابع والسبعون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى عبد الكريم بن عتبة الهاشمي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عبد الكريم بن عتبة، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، عن عبد الكريم بن عمرو الحثعمي، عن ليث المرادي، عن عبد الكريم بن عتبة الهاشمي))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، تقدّم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة، جليل، تقدّم.

الثالث: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقة، جليل، تقدّم.

الرابع: أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، ثقة، جليل، لا

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٥٧.

يروى ولا يُرسل إلّا عن ثقة، تقدّم.

الخامس: عبد الكريم بن عمر الخثعمي، ثقة، معتبر الحديث، تقدّم.

السادس: ليث المرادي، وهو ليث بن البختری المرادي، وكذلك يقال له: أبو بصير، وهو أحد خمسة يُطلق عليهم هذه الكنية، وهم:

١ - يحيى بن أبي القاسم.

٢ - ليث بن البختری.

٣ - عبد الله بن محمد الأسدي.

٤ - يوسف بن الحارث.

٥ - حماد بن عبد الله بن أسيد الهروي.

نعم، إذا أُطلقت الكنية مقيدة أمكن تعيين المحمول عليه، وأمّا إذا بقيت مطلقة، فالظاهر أنّها تنصرف إلى يحيى بن أبي القاسم منهم.

ولكن محل الكلام إنّما هو ليث بن البختری المرادي:

وقد ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفی الشيعة بالقول:

((ليث بن البختری المرادي، أبو محمد، وقيل: أبو بصير

الأصفر، روى عن أبي جعفر (عليه السلام) وأبي عبد الله (عليه السلام)، له كتاب يرويه

جماعة، منهم أبو جميلة المفضل بن صالح، أخبرنا أبو عبد الله محمد بن علي القزويني، قال: حدّثنا علي بن حاتم بن أبي حاتم، قال: حدّثنا محمد بن عبد الله بن جعفر، قال: حدّثنا أبي، قال: حدّثنا محمد بن الحسين، قال: حدّثنا ابن فضال عن أبي جميلة عنه به<sup>(١)</sup>.

وذكره الشيخ الطوسي (رحمته الله) في رجاله في غير مورد، منها:

الأول: في عِدَاد أصحاب الإمام محمد الباقر (عليه السلام)، وقال عنه: ((ليث ابن البُخْري المرادي، يُكنّى أبا بصير، كوفي))<sup>(٢)</sup>.

الثاني: حينما عدّه في عِدَاد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ليث بن البُخْري المرادي، أبو يحيى، يُكنّى أبا بصير، أُسْنِد عنه<sup>(٣)</sup>.

الثالث: في عِدَاد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام)، وقال عنه: ((ليث المرادي، يُكنّى أبا بصير))<sup>(٤)</sup>.

وذكره في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((ليث المرادي، يُكنّى أبا بصير، روى عن الصادق (عليه السلام) والكاظم (عليه السلام)، وله

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ٣٢١ الرقم ٨٧٦.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ١٤٤ الرقم ١٥٦٨.

(٣) المصدر نفسه: ص ٢٧٥ الرقم ٣٩٧.

(٤) المصدر نفسه: ص ٣٤٢ الرقم ٥٠٩٩.

كتاب))<sup>(١)</sup>.

ولم يُتعرّض فيه لحد الآن إلى وثاقته في الحديث واعتبار مروياته، والجهة الأساسية التي أشارت إلى حال الرجل من ناحية الوثاقة في الحديث هو الكشي، حيث أورد جملة من الروايات بذلك الخصوص حينما أفرد في رجاله باب بعنوان (في أبي بصير ليث بن البُخْثري المرادي).

وقد أورد تحت هذا العنوان أربع عشرة رواية، ولكن حيث أنّ أبا بصير مشترك مع أكثر من واحد كما تقدم، فالروايات التي تخص ليث بن البُخْثري المرادي محل الكلام إنّما هي سبع فقط، وهي:

١ - الأربع الأولى.

٢ - العاشرة، بقرينة ذكره صريحاً فيها.

٣ - الحادية عشرة، بقرينة كون الراوي فيها هو الحسين بن المختار، الذي هو بروايته يُعتبر سبب من أسباب تميز المرادي عن غيره ممن يشترك معه في عنوان أبي بصير.

٤ - الثالثة عشرة، من جهة كونها بنفس مضمون الرواية العاشرة.

ثمّ أنّه يقع الكلام في تفصيل هذه الروايات، ودلالاتها وسندها:

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٠٥ الرقم ٥٨٥.

## أما الرواية الأولى:

((حَدَّثَنِي حَمْدُويه بن نُصير، قال: حَدَّثَنَا يعقوب بن يزيد عن محمد بن أبي عُمير، عن جميل بن درَّاج، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: بَشَّرَ الْمُخْبَتِينَ بِالْجَنَّةِ: بُرَيْد بن معاوية العجلي، وأبو بصير ليث بن البُخْتري المرادي، ومحمد بن مسلم، ووزارة، أربعة نجباء أَمَناء الله على حلاله وحرامه، لولا هؤلاء لَانْقَطَعَتْ آثَارُ النُّبُوَّةِ وَاَنْدَرَسَتْ))<sup>(١)</sup>.

أما من ناحية السند فحمدويه بن نصير وثقه الشيخ الطوسي، ويعقوب بن يزيد وثقه الشيخ الطوسي والنجاشي، ومحمد بن أبي عمير أوثق الناس في الحديث، وجميل بن درَّاج وثقه النجاشي والشيخ الطوسي، فلا كلام في الرواية من ناحية السند.

وكذلك الحال من ناحية الدلالة، فإنَّها تضع الرجل في مرتبة محمد بن مسلم ووزارة، ومكانة هؤلاء وجلالة قدرهم معلومة معروفة مشهورة.

## الرواية الثانية:

قال الكشي: ((حَدَّثَنِي محمد بن قولويه قال: حَدَّثَنِي سعد بن عبد الله القمِّي، عن محمد بن عبد الله المسمعي، عن علي بن أسباط، عن محمد بن سنان، عن داود بن سرحان قال:

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٣٩٨ / ١.

سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: إِنِّي لأُحَدِّثُ الرَّجُلَ بِالْحَدِيثِ، وَأُنْهَاهُ عَنِ الْجِدَالِ وَالْمِرَاءِ فِي دِينِ اللَّهِ، وَأُنْهَاهُ عَنِ الْقِيَاسِ، فَيُخْرِجُ مِنْ عِنْدِي فَيَتَأَوَّلُ حَدِيثِي عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ، إِنِّي أَمَرْتُ قَوْمًا أَنْ يَتَكَلَّمُوا، وَنَهَيْتُ قَوْمًا، وَكُلُّ تَأَوَّلٍ لِنَفْسِهِ؛ يَرِيدُ الْمَعْصِيَةَ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ، فَلَوْ سَمِعُوا وَأَطَاعُوا لَأَوْدَعْتُكُمْ مَا أَوْدَعَ أَبِي أَصْحَابَهُ، إِنَّ أَصْحَابَ أَبِي كَانُوا زِينًا أَحْيَاءَ وَأَمْوَاتًا، أَعْنِي زُرَّارَةَ وَمُحَمَّدَ بْنَ مُسْلِمٍ، وَمِنْهُمْ لَيْثُ الْمُرَادِيِّ وَبُرَيْدُ الْعَجَلِيِّ، وَهَؤُلَاءِ الْقَوَامُونَ بِالْقِسْطِ، وَهَؤُلَاءِ: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ﴾<sup>(١)</sup> ((٢)).

والرواية وإن كانت واضحة الدلالة، ولكنها مخدوشة سنداً من جهة ضعف محمد بن سنان كما هو الصحيح وعدم ثبوت وثاقة له ولمحمد بن عبد الله، ولكنها تصلح أن تكون مؤيداً للرواية الأولى.

### الرواية الثالثة:

روى ابن أبي يعفور، قال: ((خرجت إلى السَّوَادِ أَطْلُبُ دِرَاهِمَ لِنَحْجٍ، وَنَحْنُ جَمَاعَةٌ وَفِينَا أَبُو بَصِيرٍ الْمُرَادِيُّ، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا بَصِيرٍ، اتَّقِ اللَّهَ وَحُجَّ بِمَا لَكَ، فَإِنَّكَ ذُو مَالٍ كَثِيرٍ، فَقَالَ: أَسَكَتَ، فَلَوْ أَنَّ الدُّنْيَا وَقَعَتْ لِمَصَاحِبِكَ لَأَشْتَمَلُ عَلَيْهَا بِكَسَائِهِ))<sup>(٣)</sup>.

(١) سورة الواقعة: الآيتان ١٠ - ١١.

(٢) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ١/ ٣٩٩.

(٣) المصدر نفسه: ١/ ٣٩٧ - ٣٩٨.



وابن أبي يعفور ممن ثبت وثاقته من النجاشي، وعلى كل حال فالرواية لا تدل على الخدش في أبي بصير من ناحية الوثاقة في الحديث بوجه.

### الرواية الرابعة:

حدّثني حمدويه قال: ((حدّثني محمد بن عيسى بن عبيد، عن يونس بن عبد الرحمن، عن أبي الحسن المكفوف، عن رجل، عن ابن بكير، قال: لقيت أبا بصير المرادي، قلت: أين تريد؟ قال: أريد مولاك، قلت: أنا أتبعك، فمضى معي فدخلنا عليه، وأحدّ النظر إليه، وقال: هكذا تدخلوا بيوت الأنبياء وأنت جنب؟ قال: أعوذ بالله من غضب الله وغضبك، فقال: استغفر الله ولا أعود، روى ذلك أبو عبد الله البرقي عن بكير))<sup>(١)</sup>.

والرواية مخدوشة سنداً؛ لروايتها في جهة منها (عن رجل)، ثم أنّه على تقدير تماميتها سنداً، فدالّتها على عدم وثاقة الرجل في الحديث غير تامة؛ وذلك لأنّ غاية ما تدل عليه حينئذ ارتكابه لشيء غير مقبول ومذموم، وهذا شيء والخدش في الحديث شيء آخر، ليس منه ما ورد في الرواية.

### الرواية الخامسة:

علي بن محمد قال: ((حدّثني محمد بن أحمد بن الوليد، عن حماد بن عثمان قال: خرجت أنا وابن أبي يعفور وآخر إلى الحيرة إلى بعض المواضع، فتذاكرنا الدنيا، فقال أبو بصير المرادي: أما أنّ صاحبكم لو ظفر بها لاستأثر بها، قال: فأخفى، فجاء كلب يريد أن يشغره عليه، فذهبت لأطرده، فقال لي ابن أبي يعفور: دعه، قال: فجاء حتّى شَغَرَ في أذنه))<sup>(١)</sup>.

ويمكن الخدش في الرواية من جهة علي بن محمد القمّي، فإنّ محمد بن أحمد بن الوليد ثقة، وكذلك حماد بن عثمان، هذا من ناحية السند.

وأما من ناحية الدلالة، فلا ربط لدالتها على عدم الوثاقة في الحديث بوجه، فإنّ غاية ما تدل عليه الإشارة إلى حب الدنيا من قبله، وهذا شيء لا يسلم منه إلّا القليل جداً، مضافاً إلى عدم ربطه بالوثاقة في الحديث، كما هو واضح.

### الرواية السادسة:

حمدويه وإبراهيم قالوا: ((حدّثنا العبيدي، عن حماد بن عيسى، عن الحسين بن المختار، عن أبي بصير، قال: كنت أقرأ امرأة كنت

(١) المصدر السابق: ١ / ٤٠٣ - ٤٠٤.

أعلمها القرآن، قال: فما زحتها بشيء، قال: فقدمت على أبي جعفر (عليه السلام)، قال: فقال لي: يا أبا بصير، أي شيء قلت للمرأة؟ قال: قلت بيدي هكذا، وغطى وجهه، قال: فقال لي: لا تعودن إليها<sup>(١)</sup>.

والسند وإن كان بدوياً تاماً، إلا أنه من الواضح عدم دلالتها على شيء مرتبط بالوثاقة في الحديث واعتبار المرويّات، بل كانت تشير إلى تصرف غير مقبول من المؤمن، خصوصاً ممن يرتبط بأهل البيت (عليهم السلام)، ونبّه الإمام (عليه السلام) إليه، ولا علاقة للأمر بالوثاقة في الحديث.

### الرواية السابعة:

محمد بن مسعود قال: ((حدثني جبريل بن أحمد، قال: حدثني محمد بن عيسى عن حماد النابي، قال: جلس أبو بصير على باب أبي عبد الله (عليه السلام) ليطلب الأذن، فلم يؤذن له، فقال: لو كان معنا طبق لأذن، قال: فجاء كلب فشعر في وجه أبي بصير، قال: أف، أف ما هذا؟ قال جليسه: هذا كلب شغل في وجهك))<sup>(٢)</sup>.

ويمكن الخدش في الرواية من ناحية السند من جهة جبريل بن أحمد، مضافاً إلى أنه لا دلالة فيها على عدم الوثاقة في الحديث بوجهه، فالموقف بأجمعه موقف أخلاقي، لا يرتبط بالوثاقة في الحديث أو اعتبار

(١) المصدر السابق: ٤٠٤/١.

(٢) المصدر نفسه: ٤٠٧/١.

المرويات، لا من قريب ولا من بعيد.

وذكر العلامة الحلي (عليه السلام) في خلاصة الأقوال في ترجمته أنه:

((ليث بن البختري، بالباء المنقوطة وتحتها نقطة المفتوحة والخاء المعجمة الساكنة والتاء المنقطة فوقها نقطتين مفتوحة والراء المكسورة، المرادي أبو بصير، ويكنى أبا محمد، روى الكشي، عن حمدويه بن نصير، عن يعقوب بن يزيد، عن محمد بن أبي عمير، عن جميل بن دراج، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: بشر المختين بالجنة: بُريد بن معاوية العجلي، وأبو بصير ليث بن البختري المرادي، ومحمد بن مسلم، وزرارة بن أعين، أربعة نجباء أمناء الله على حلاله وحرامه، ولولا هؤلاء لانقطعت آثار النبوة واندرست.

وقال الكشي: إنَّ أبا بصير الأسدي أحد من اجتمعت العصابة على تصديقه، والإقرار له بالفقه، وقال بعضهم في موضع أبي بصير الأسدي: أبو بصير المرادي، وهو ليث المرادي، وروى أحاديث في مدحه وجرحه، ذكرناها في كتابنا الكبير وأجبنا عنها.

وقال ابن الغضائري: ليث بن البختري المادي، أبو بصير، يكنى أبا محمد، كان أبو عبد الله (عليه السلام) يتضجر به ويتبرم، وأصحابه مختلفون في شأنه، قال: وعندي أنَّ الطعن إنَّما وقع على دينه لا على حديثه، وهو عندي ثقة، والذي اعتمد عليه قبول روايته، وأنَّه من أصحابنا الإمامية

للحديث الصحيح الذي ذكرناه أولاً، وقول ابن الغضائري أنّ الطعن في دينه لا يوجب الطعن في حديثه))<sup>(١)</sup>.

والمتحصل من جميع ما تقدّم: أنّ ليث بن البُخّري المرادي أبا بصير ثقة، معتبر الحديث.

السابع: عبد الكريم بن عُتبة الهاشمي، ذكره الشيخ الطوسي في رجاله في موردين:

الأول: في عِدَاد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((عبد الكريم بن عُتبة القرشي اللهي))<sup>(٢)</sup>.

الثاني: في عِدَاد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام)، وقال عنه: ((عبد الكريم بن عُتبة الهاشمي، ثقة، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)))<sup>(٣)</sup>.

فالنتيجة: أنّ الرجل ثقة، معتبر الحديث.

وعليه، فطريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عبد الكريم بن عُتبة الهاشمي معتبر، مضافاً إلى وثاقة عبد الكريم بن عُتبة الهاشمي نفسه.

(١) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٢٣٥ الرقم ٧٩٨.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٢٣٩ الرقم ٣٢٦٩.

(٣) المصدر السابق: ص ٣٢٩ الرقم ٥٥٢.

## الطريق الثامن والسبعون بعد المئة

### الكلام في طريق الصدوق إلى عبد الكريم بن عمرو

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عبد الكريم بن عمرو، فقد رويته عن أبي  
ومحمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن  
محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن أبي نصير البزنطي، عن عبد  
الكريم بن عمرو الحثعمي ولقبه كرام))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق بل الطريقين، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة،  
تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه،  
تقدم.

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة،  
جليل، تقدم.

الرابع: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقة، جليل،

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٨٩.

تقدّم.

الخامس: أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، ثقة، لا يروي ولا يرسل إلا عن ثقة، تقدّم.

السادس: عبد الكريم بن عمرو الخثعمي، ثقة، معتبر الحديث، تقدّم.

فالنتيجة: أنّ طريق أو طرق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عبد الكريم بن عمرو الخثعمي معتبرة، مضافاً إلى وثاقة عبد الكريم الخثعمي نفسه واعتبار مروياته.

## الطريق التاسع والسبعون بعد المئة

### الكلام في طريق الصدوق إلى عبد الله بن أبي يعفور

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عبد الله بن أبي يعفور، فقد رويته عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير، عن حماد بن عثمان، عن عبد الله بن أبي يعفور))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: أحمد بن محمد بن يحيى العطار القمّي، معتبر الحديث، ودوره شرفي، وبالتالي فلو لم تثبت وثاقته لما أضر ذلك باعتبار مروياته.  
الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، شيخ الكليني، ثقة، جليل، تقدّم.

الثالث: أحمد بن أبي عبد الله البرقي، وهو أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ثقة، تقدّم.

الرابع: والده محمد بن خالد البرقي، معتبر الحديث، تقدّم.



الخامس: محمد بن أبي عُمير، أوثق الناس في الحديث، لا يروي بل ولا يُرسل إلا عن ثقة، تقدّم.

السادس: حمّاد بن عثمان، سواء أكان ابن عمرو بن خالد الفزاري أو النابي أو ذا النابي، فالجميع ثقات.

السابع: عبد الله بن أبي يعفور، ذكره الشيخ الطوسي في رجاله في غير مورد، منها:

الأول: في عِدَاد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((عبد الله بن أبي يعفور العبدي، مولا هم، كوفي، واسم أبي يعفور واقد، أو قدان))<sup>(١)</sup>.

الثاني: كذلك في عِدَاد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((عبد الله بن أبي يعفور، كوفي، مولى عبد القيس))<sup>(٢)</sup>.

وترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((عبد الله بن أبي يعفور العبدي، واسم أبي يعفور واقد، وقيل: وَقْدَان، يُكنى أبا محمد، ثقة ثقة، جليل في أصحابنا، كريم على أبي عبد الله (عليه السلام) ومات في أيامه، وكان قارئاً يقرأ في مسجد الكوفة، له كتاب يرويه عنه عدة من أصحابنا، منهم ثابت بن شريح، أخبرنا أحمد بن

(١) الطوسي، الرجال: ص ٢٣٠ الرقم ٣١٠٦.

(٢) المصدر نفسه: ص ٢٦٤ الرقم ٣٧٧٦.

محمد الجندي، قال: حدّثنا أبو علي بن همام، قال: أحمد بن محمد بن رباح، قال: حدّثنا محمد بن الحسن بن سماعة، قال: حدّثنا صالح بن خالد وعبيس بن هشام عن ثابت بن شريح عنه به<sup>(١)</sup>.

وذكره الكشي في رجاله في جملة روايات، منها:

### الرواية الأولى:

((محمد بن مسعود قال: حدّثني علي بن الحسن أنّ ابن أبي يعفور ثقة، مات في حياة أبي عبد الله (عليه السلام) سنة الطاعون))<sup>(٢)</sup>.

وسند الرواية تام؛ من جهة وثاقة محمد بن مسعود العياشي وعلي بن الحسن بن فضال، ودالاتها صريحة في وثاقة ابن أبي يعفور.

### الرواية الثانية:

((حدّثنا أبو الحسن علي بن محمد بن قتيبة النيسابوري، قال: حدّثنا أبو محمد الفضل بن شاذان، عن ابن أبي يعفور، عن عدة من أصحابنا، قال: كان أبو عبد الله (عليه السلام) يقول: ما وجدت أحداً يقبل وصيتي ويطيع أمري إلا عبد الله بن أبي يعفور))<sup>(٣)</sup>.

والرواية وإن كانت مخدوشة سنداً، إلا أنّها تصلح للتأييد وتعزيز

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ٢١٣ الرقم ٥٥٦.

(٢) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢ / ٥١٥ رقم ٤٥٤.

(٣) المصدر نفسه: ٢ / ٥١٤ رقم ٤٥٢.

ما تقدم.

### الرواية الثالثة:

((حَدَّثَنِي حَمْدُويه بن النُّصير، قال: حَدَّثَنِي محمد بن عيسى ومحمد بن مسعود، قالا: حَدَّثَنَا محمد بن النُّصير، قال: حَدَّثَنَا محمد بن عيسى عن سعيد بن الجناح، عن عدة من أصحابنا، وقال العبيدي: حَدَّثَنِي به أيضاً عن ابن أبي عُمير، أَنَّ ابن أبي يعفور ومعلًى بن خُنيس كانا بالنيل<sup>(١)</sup> على عهد أبي عبد الله (عليه السلام)، واختلفا في ذبائح اليهود، فأكل المعلًى ولم يأكل ابن أبي يعفور، فلما صارا إلى أبي عبد الله (عليه السلام)، أخبره فرضي بفعل ابن أبي يعفور، وخطأ المعلًى في أكله إياه))<sup>(٢)</sup>.

والسند لا يوجد من يחדش فيهم، والدلالة واضحة على سعة علم واطلاع ابن أبي يعفور في الفقه، وهذا متمم ويعضد ما تقدم.

### الرواية الرابعة:

((حَدَّثَنِي علي بن محمد، قال: حَدَّثَنِي أحمد بن محمد، عن محمد بن موسى الهمداني، عن منصور بن العباس، عن مَرُوك بن العبيد،

(١) قال في القاموس: ((والنَّيْلُ، بالكسر: نَهْرٌ مَصْرٌ، وَهُوَ بالكُوفَةِ، وَأُخْرَى يَبْزَدُ، وَدَ بَيْنَ بَغْدَادَ وَوَاسِطَ)).

ينظر: الفيرزو آبادي، القاموس المحيط: ٤ / ٦٢.

(٢) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢ / ٥١٨ الرقم ٤٦٠.

عَمَّن رواه، عن زيد الشَّحَّام، قال: قال لي أبو عبد الله (عليه السلام): ما وجدت أحداً أخذ بقولي، وأطاع أمري، وحذا حذو أصحاب آبائي، غير رجلين (رحمهم الله): عبد الله بن أبي يعفور وحران بن أعين، أما أنَّهما مؤمنان، خالصان من شيعتنا، أسماؤهم عندنا في كتاب أصحاب اليمين الذين أعطى الله محمداً))<sup>(١)</sup>.

مضافاً إلى أنَّ جملة من الروايات - وإن كانت البعض منها ضعيفة سنداً ولكنها مع ذلك - تدل على وثاقة الرجل وطاعته للأئمة (عليهم السلام).  
فالنتيجة: أنَّ وثاقة الرجل واعتبار مروياته واضحة.

وعليه، فطريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عبد الله بن أبي يعفور معتبر، مضافاً إلى وثاقة عبد الله بن أبي يعفور نفسه واعتبار مروياته.

(١) المصدر السابق: ٢ / ٤١٨ الرقم ٣١٣.

## الطريق المئة وثمانون

الكلام في طريق الصدوق إلى عبد الله بن بكير

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عبد الله بن بكير، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن علي بن فضال، عن عبد الله بن بكير))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، تقدم.

الثاني: عبد الله بن جعفر الحميري، شيخ الكليني، ثقة، جليل، تقدم.

الثالث: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقة، جليل القدر، تقدم.

الرابع: الحسن بن علي بن فضال، ثقة، جليل، زاهد، ورع، تقدم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٥.

الخامس: عبد الله بن بكير، وهو عبد الله بن بكير بن أعين بن سُنْسَن الشيباني، ترجم له الشيخ الطوسي في رجاله في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) وقال عنه: ((عبد الله بن بكير بن أعين الشيباني))<sup>(١)</sup>.

بينما ترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((عبد الله بن بكير، فطحي المذهب إلا أنه ثقة، له كتاب، رويناه بالإسناد الأولي عن ابن بطة، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن علي بن فضال عنه))<sup>(٢)</sup>.

وترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفى الشيعة بالقول:

((عبد الله بن بكير بن أعين بن سُنْسَن، أبو علي الشيباني، مولاهم، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وإخوته عبد الحميد والجهم وعمرو وعبد الأعلى، روى عبد الحميد عن أبي الحسن موسى (عليه السلام)، ووُلدَ عبد الحميد محمد والحسين وعلي روى الحديث، له كتاب كثير الرواة، أخبرنا أحمد بن عبد الواحد، عن علي بن حبشي، عن محمد، عن أحمد بن الحسن البصري، عن عبد الله بن جبلة، عن عبد الله بن بكير به))<sup>(٣)</sup>.

(١) الطوسي، الرجال: ص ٢٣٠ الرقم ٣١١٨.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٧٣ الرقم ٤٦٣.

(٣) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ٢٢٢ الرقم ٥٨١.

وترجم له العلامة الحلي (طاب ثله) في خلاصة الأقوال:

((عبد الله بن بكير، قال الطوسي (رحمه الله): إنه فطحي المذهب إلا أنه ثقة، وقال الكشي: قال محمد بن مسعود: عبد الله بن بكير وجماعة من الفطحية هم فقهاء أصحابنا، وذكر جماعة منهم عمار الساباطي وعلي بن أسباط وبنو الحسن بن علي بن فضال علي وأخواه، وقال في موضع آخر: إن عبد الله بن بكير ممن اجتمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه، وأقروا لهم بالفقه، فأنا اعتمد روايته وإن كان مذهبه فاسداً))<sup>(١)</sup>.

ثم أن الكشي أورد في رجاله جملة من الروايات الحاكية عن عبد الله بن بكير بن أعين وحاله، منها:

### الرواية الأولى:

((قال محمد بن مسعود: عبد الله بن بكير وجماعة من الفطحية هم فقهاء أصحابنا، منهم ابن بكير، وابن فضال يعني الحسن بن علي، وعمار الساباطي، وعلي بن أسباط، وبنو الحسن بن علي بن فضال علي وأخواه، ويونس بن يعقوب، ومعاوية بن حكيم، وقد عدّه من أجلة العلماء))<sup>(٢)</sup>.

(١) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ١٩٥ الرقم ٦٠٩.

(٢) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢ / ٦٣٥ الرقم ٦٣٩.

والرواية معتبرة سنداً كما هو واضح.

## الرواية الثانية:

وهي من الروايات المهمة؛ من جهة أنه قد ورد فيها النص على ما يُسمون بأصحاب الإجماع، حيث قال الكشي:

((تسمية الفقهاء من أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام): أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح من هؤلاء وتصديقهم لما يقولون، وأقروا لهم بالفقه من دون أولئك الستة الذين عدناهم وسميناهم ستة نفر: جميل بن درّاج، وعبد الله بن مسكان، وعبد الله بن بكير، وحمّاد بن عيسى، وحمّاد بن عثمان، وأبان بن عثمان، قالوا: وزعم أبو إسحاق الفقيه - يعني ثعلبة بن ميمون - أن أفقه هؤلاء جميل بن درّاج، وهم أحداث أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام)))<sup>(١)</sup>.

ثمّ أنّه لا بأس بذكر بعض ما يوضح مكانة عبد الله بن بكير بعد ثبوت وثاقته واعتبار مروياته، بل وجلالة قدره مما تقدم، ومنها:

الأول: وقوعه في ضمن من ادعى الشيخ الطوسي في العدة من أن الطائفة عملت برواياتهم<sup>(٢)</sup>.

(١) المصدر السابق: ٢/ ٦٧٣ الرقم ٧٠٥.

(٢) ينظر: الطوسي، العدة في أصول الفقه: ١/ ٣٨٠.



الثاني: أشار المفيد (رحمته الله) في الرسالة العددية إليه بأوصاف عالية<sup>(١)</sup>.

الثالث: رواية من لا يروي إلا عن ثقة عن عبد الله بن بكير، مثل أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي<sup>(٢)</sup>، وصفوان بن يحيى<sup>(٣)</sup>.

فالنتيجة: أن عبد الله بن بكير ثقة، جليل القدر، من أصحاب الإجماع، معتبر الرواية.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عبد الله بن بكير معتبر، مضافاً إلى وثاقة عبد الله بن بكير واعتبار مروياته.

(١) ينظر: المفيد، الرسالة العددية: ص ١٤.

(٢) ينظر: الطوسي، الاستبصار: ٤ / ٢٠٨ ح ٧٧٥.

(٣) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٢ / ٣٠٨ ح ١٢٩٩.

## الطريق الحادي والثمانون بعد المئة

### الكلام في طريق الصدوق إلى عبد الله بن جبلة

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عبد الله بن جبلة، فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن ومحمد بن موسى المتوكل (رضي الله عنهم)، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن محمد بن عبد الجبار، عن عبد الله بن جبلة))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق بل الطرق الثلاثة، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة،

تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، تقدم.

الثالث: محمد بن موسى بن المتوكل، ثقة، معتبر الحديث،

تقدم.

الرابع: عبد الله بن جعفر الحميري، شيخ الكليني، ثقة، جليل،

تقدم.

الخامس: محمد بن عبد الجبار، ويُسمى كذلك محمد بن أبي

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١١٠.

الصهبان القمّي، ثقةٌ، معتبر الحديث، تقدم.

السادس: عبد الله بن جبلة، وهو عبد الله بن جبلة بن حيان بن أبجر الكناني، ثقةٌ، معتبر الحديث، تقدّم.

فالنتيجة: أنّ طرق الصدوق إلى عبد الله بن جبلة في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبر، مضافاً إلى وثاقة عبد الله بن جبلة نفسه.

## الطريق الثاني والثمانون بعد المئة

### الكلام في طريق الصدوق إلى عبد الله بن جعفر الحميري

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عبد الله بن جعفر الحميري، فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن ومحمد بن موسى بن المتوكل (رضي الله عنهم)، عن عبد الله بن جعفر بن جامع الحميري))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، تقدّم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه، تقدّم.

الثالث: محمد بن موسى بن المتوكل، ثقة، معتبر الحديث، تقدّم.

الرابع: عبد الله بن جعفر بن جامع الحميري، شيخ الكليني، ثقة، جليل، تقدّم.

وعليه، فطريق أو طرق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عبد الله بن جعفر بن جامع الحميري معتبرة كلّها، مضافاً إلى وثاقة نفس عبد الله بن جعفر الحميري واعتبار مروياته.

## الطريق الثالث والثمانون بعد المئة

### الكلام في طريق الصدوق إلى عبد الله بن جُنْدَب

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عبد الله بن جُنْدَب، فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه (رضي الله عنه)، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن عبد الله بن جُنْدَب))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن علي ماجيلويه، شيخ الصدوق، معتبر الرواية، تقدّم.

الثاني: علي بن إبراهيم بن هاشم القمّي، صاحب التفسير، شيخ الكليني، ثقة، تقدّم.

الثالث: والده إبراهيم بن هاشم القمّي، معتبر الحديث، تقدّم.

الرابع: عبد الله بن جُنْدَب، وهو عبد الله بن جُنْدَب البجلي، ذكره الشيخ الطوسي (رحمته الله) في رجاله في ثلاثة موارد:

الأول: في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) وقال عنه: ((عبد

الله بن جُنْدَب البَجَلِي، عربي، وكان أعور))<sup>(١)</sup>.

الثاني: في عِدَاد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام) وقال عنه: ((عبد

الله بن جُنْدَب البَجَلِي، عربي، كوفي، ثقة))<sup>(٢)</sup>.

الثالث: في عِدَاد أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام) وقال عنه: ((عبد

الله بن جُنْدَب البَجَلِي، كوفي، ثقة))<sup>(٣)</sup>.

ثمَّ أَنَّ الكشي أفرد باباً خاصاً لعبد الله بن جُنْدَب، وأورد فيه

ثلاث روايات:

### الرواية الأولى:

((حدَّثني محمد بن قولويه، قال: حدَّثني سعد بن عبد الله عن

بعض أصحابنا، قال: قال عبد الله بن جندب لأبي الحسن (عليه السلام): أَلست

عني راضياً؟ قال: إِي والله، ورسول الله والله عنك راضٍ، قال: ونظر أبو

الحسن (عليه السلام) يوماً إليه وهو مُوَلِّ، فقال: هذا يُقاس<sup>(٤)</sup>)<sup>(٥)</sup>.

والرواية من ناحية السند لا خدش فيها إلا من جهة عن بعض

أصحابنا، وأمّا دلالة فهي تعضد وثاقة الرجل في الحديث، وتُضيف

(١) الطوسي، الرجال: ص ٢٣٢ الرقم ٣١٤٣.

(٢) المصدر نفسه: ص ٣٤٠ الرقم ٥٠٥٩.

(٣) المصدر نفسه: ص ٣٥٩ الرقم ٥٣١٦.

(٤) معنى هذا يُقاس: أي يُقاس بغيره.

(٥) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٤٣٦ الرقم ١٠٩٦.

له صفات أخرى، كرضا الله تعالى ورسوله (ﷺ) والأئمة (عليهم السلام) عنه، وهذه مرتبة مهمة وعالية تضاف إلى ما ثبت له من وثاقة في الحديث بكلمات الشيخ الطوسي (رحمته الله).

### الرواية الثانية:

((محمد بن سعد بن مزيد أبو الحسن ومحمد بن أحمد بن حماد المروزي، قال: روى أبي (رحمته الله) عن يونس بن عبد الرحمن، قال: رأيت عبد الله بن جندب وقد أفاض من عرفة، وكان عبد الله أحد المتهجدين، قال يونس: فقلت له: قد رأى الله اجتهدك منذ اليوم، فقال لي عبد الله: والله الذي لا إله إلا هو، لقد وقفت موقف في هذا وأفضت، ما سمعني الله دعوة لنفس في بحرف واحد؛ لأنني سمعت أبا الحسن (عليه السلام) يقول: الداعي لأخيه المؤمن بظهر الغيب يُنادى من أعنان السماء لك بكل واحدة مائة ألف، فكرهت أن أدع مائة ألف مضمونة لواحدة لا أدري أجاب إليها أم لا؟؟))<sup>(١)</sup>.

والسند لا خدش فيه إلا لعله من جهة محمد بن سعد بن مزيد، وقد أشار الشيخ الطوسي (رحمته الله) إلى حسنه، فكذلك تعضد وثاقة الرجل وحسن حاله وتقواه وورعه.

(١) المصدر السابق: ٢/ ٨٥٢ الرقم ١٠٩٧.



## الرواية الثالث:

((حدّثني حمدويه بن نصير، قال: حدّثني يعقوب بن يزيد، عن الحسن بن علي بن يقطين وكان سيء الرأي في يونس (عليه السلام)، قال: قيل لأبي الحسن (عليه السلام) وأنا أسمع: إنّ يونس مولى آل يقطين يزعم أنّ مولاكم والتمسك بطاعتهم عبد الله بن جندب يعبد الله على سبعين حرفاً، ويقول: إنّّه شاكٌّ، قال: فسمعتّه يقول: هو والله أولى أن يعبد الله على حرف، ماله ولعبد الله بن جندب؟ إنّ عبد الله بن جندب لمن المُخبّتين))<sup>(١)</sup>.

ورجال السند لا خدش فيهم، ودلالاتها واضحة على عظم منزلة الرجل، معسودة بما تقدم من كلمات أعلام الرجال والروايات. **فالنتيجة: أنّ عبد الله بن جندب ثقة، معتبر الحديث.**

وعليه، فطريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عبد الله بن جندب معتبر، مضافاً إلى وثاقة عبد الله بن جندب نفسه واعتبار مروياته.

## الطريق الرابع والثمانون بعد المئة

### الكلام في طريق الصدوق إلى عبد الله بن الحكم

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عبد الله بن الحكم، فقد رويته عن الحسين بن أحمد بن إدريس (رضي الله عنه)، عن أبيه، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن سهل بن زياد الآدمي، عن الحريري واسمه سفيان بن أبي عمران الأرمني، عن عبد الله بن الحكم.

ورويته عن أبي ومحمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، عن أحمد بن إدريس، عن محمد بن حسان، عن أبي عمران موسى بن رنجويه الأرمني، عن عبد الله بن الحكم))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق الأول، وهم:

الأول: الحسين بن أحمد بن إدريس، وهو الحسين بن أحمد بن إدريس الأشعري القمّي، ثقةٌ، معتبر الحديث، ودوره شرفي في نقل كتب وروايات أبيه، وعليه فلو لم تثبت وثاقته لما أضر ذلك باعتبار مروياته.

الثاني: والده، أحمد بن إدريس الأشعري القمّي، ثقةٌ، جليل

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٣١.

القدر، تقدّم.

الثالث: محمد بن أحمد بن يحيى، وهو محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري القمّي، صاحب كتاب نواذر الحكمة، ثقةٌ، جليلٌ، تقدّم.

الرابع: سهل بن زياد الأدمي، لم يثبت له توثيق، بل ضعفه الأعلام، وبالتالي فهو غير معتبر الحديث، تقدّم.

الخامس: سفيان الحريري أو الجريري، وهو سفيان بن إبراهيم بن مرتد، كما ذكره الشيخ الطوسي في رجاله<sup>(١)</sup>، أو مزيد كما ذكره النجاشي في فهرست أسماء مصنفّي الشيعة<sup>(٢)</sup>، الأزدي، الجريري أو الحريري.

وعلى كلّ حال، فقد ذكره الشيخ الطوسي في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) وقال عنه: ((سفيان بن إبراهيم بن مرشد أو مرتد أو مرشد الأزدي الجريري، مولى، كوفي))<sup>(٣)</sup>.

ولم يُشر إلى حاله لا سلباً ولا إيجاباً من ناحية الوثاقة في الحديث، وفي مقابل ذلك ذكره النجاشي في فهرست أسماء مصنفّي الشيعة، ولكن ليس تحت عنوان مستقل، وإنّما في ضمن ترجمة عبد المؤمن بن القاسم من جهة روايته لكتاب عبد المؤمن هذا، وقال عنه: ((له - أي

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٢٢٠ الرقم ٢٩٣٢.

(٢) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفّي الشيعة: ص ٢٤٩ الرقم ٦٥٥.

(٣) الطوسي، الرجال: ص ٢٢٠ الرقم ٢٩٣٢.

لعبد المؤمن - كتاب، يرويه جماعة، منهم سفيان بن إبراهيم بن مرثد الحارثي))<sup>(١)</sup>.

وخارج دائرة هذه الإشارات لم نجد وجهاً مقبولاً للقول بوثاقة الرجل واعتبار مروياته، وعليه فالرجل مهمل، لا اعتبار لمروياته.

السادس: أبو عمران الأرمني، وهو موسى بن رنجويه الأرمني، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((موسى بن رنجويه، أبو عمران الأرمني، ضعيف، له كتاب، أكثره عن عبد الله بن الحكم، أخبرنا عبد الله بن شاذان، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا عمران بن موسى عن محمد بن حسان عن موسى بن رنجويه))<sup>(٢)</sup>.

وترجم له ابن الغضائري في رجاله بالقول: ((موسى بن رنجويه، أبو عمران الأرمني، ضعيف، له كتاب))<sup>(٣)</sup>.

بينما ذكره الشيخ الطوسي (رحمته الله) في رجاله في موردين:

الأول: في عداد أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام)، وقال عنه: ((موسى

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٤٩ الرقم ٦٥٥.

(٢) المصدر السابق: ص ٤٠٩ الرقم ١٠٨٨.

(٣) ابن الغضائري، الرجال: ص ٩١ الرقم ١٢٦.

بن رنجويه))<sup>(١)</sup> ولم يزد على ذلك بشيء.

الثاني: في عِدَاد من لم يرو عن واحد من الأئمة (عليه السلام)، وقال عنه: ((موسى بن رنجويه الأرمني، يُكنى أبا عمران، روى عن عبد الله بن الحكم، وروى أحمد بن إدريس عن محمد بن حسان عن أبي عمران))<sup>(٢)</sup>.

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى هذا التهافت في كلمات الشيخ الطوسي (عليه السلام)، فكيف يعتبره تارةً في عِدَاد أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام)، ثمّ يعتبره في عِدَاد من لم يرو عن واحد من الأئمة (عليه السلام)؟!!

ويمكن توجيه ذلك بما أشرنا إليه غير مرّة من أنّ ما وصلنا من كتاب الرجال للشيخ الطوسي لم يكن بصيغته النهائية، وإنّما كان مسودة أساسية تحتاج إلى النظر فيها والتدقيق مرة أخرى، وهذا لم يحصل، ولعله لانشغال الشيخ الطوسي (عليه السلام) عنها بالأهم منه، أو غيرها من الأسباب.

وعلى كلّ حال، فلم نجد ما يعارض هذا التضعيف لابن رنجويه.

فالمحصل مما تقدم: ضعف الرجل في الرواية، وعدم اعتبار

(١) الطوسي، الرجال: ص ٣٦٦ الرقم ٥٤٣٤.

(٢) المصدر السابق: ص ٤٣٧ الرقم ٦٢٥٧.

مروياته.

السابع: عبد الله بن الحكم، ويحتل في هذا العنوان رجلان:

الأول: عبد الله بن الحكم الأرمني، الذي ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((عبد الله بن الحكم الأرمني، ضعيف، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، له كتاب، أخبرنا علي بن أحمد، قال: حدثنا محمد بن الحسن، عن أحمد بن إدريس، عن محمد بن حسان، عن أبي عمران موسى بن رنجويه الأرمني عنه بكتابه))<sup>(١)</sup>.

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((عبد الله بن الحكم، له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن أحمد بن إدريس، عن حميد بن حسان، عن أبي عمران موسى بن رنجويه الأرمني عنه))<sup>(٢)</sup>.

وترجم له ابن الغضائري في رجاله بالقول: ((عبد الله بن الحكم الأرمني، ضعيف، مرتفع القول، يقال: روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)))<sup>(٣)</sup>. وقال عنه العلامة الحلي (عليه السلام) في خلاصة الأقوال: ((ضعيف،

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٢٥ الرقم ٥٩١.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٦٧ الرقم ٤٣٧.

(٣) ابن الغضائري، الرجال: ص ٧٦ الرقم ٨٤.

مرتفع القول، يقال أنه روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) ((١)).

نعم، ذكر المحدث الثوري أنه روى عنه ابن أبي عمير، كما في تهذيب الأحكام في باب البيئات (٢)، وكذلك في الاستبصار في باب ما تجوز شهادة النساء به (٣) وهي أمانة الوثاقة، ولا يعارضها ما في النجاشي الظاهر كونه بالغلو كما يظهر من الخلاصة (٤).

ولكن يرد عليه:

أولاً: أن الوارد في كلا الموردين من تهذيب الأحكام والاستبصار ابن أبي عمران، ولم يُعثر على ما يؤيد قول المحدث الثوري (رحمته الله) ولو بالإشارة إلى النسخ الأخرى.

نعم، أشار الأردبيلي (رحمته الله) في جامع الرواة (٥) رواية محمد بن حسان عن ابن أبي عمران عنه في نسخة، وفي أخرى عن ابن أبي عمير عنه، ولكنه استظهر خطأ النسختين، مستصوباً كونه أبا عمران بقرينة رواية محمد بن حسان عن أبي عمران موسى بن رنجويه الأرمني.

ثانياً: أن ثبوت الغلو بحق الراوي يمنع عن الأخذ بمروياته،

(١) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٣٧٣ الرقم ١٤٨٠.

(٢) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٦/ ٢٦٧ ح ٧١٥.

(٣) ينظر: الطوسي، الاستبصار: ٣/ ٢٧ ح ٨٦.

(٤) ينظر: النوري، خاتمة مستدرک الوسائل: ٤/ ٤٩١.

(٥) ينظر: الأردبيلي، جامع الرواة: ١/ ٤٨٢.

وبالتالي فهو خدش واضح فيه كما تقدم.

**فالنتيجة:** ثبوت الخدش في الرجل، وعدم معارضته بتوثيق من جهة رواية ابن أبي عمير عنه الذي لا يروي إلا عن ثقة كما هو المختار.

وعليه، فعبد الله بن الحكم الأرمني ضعيف، غير معتبر الرواية.

**الثاني:** عبد الله بن الحكم بن عتيبة، وهو أيضاً ممن ورد ذكره في كتاب من لا يحضره الفقيه، وكذلك في كتاب كمال الدين في طريق الصدوق في باب الوصية من لَدُنْ آدم كما قاله<sup>(١)</sup>.

ولم نجد ما يدل على وثاقة الرجل كذلك، فهو مهمل، لا توثيق له، ويحتمل أن المقصود بعبد الله بن الحكم هو الأرمني؛ لأنّه هو صاحب الكتاب، والذي يروي عنه موسى بن رنجويه في كتابه، وفي طريق من لا يحضره الفقيه.

والمهم أن عبد الله بن الحكم الذي للصدوق له طريق في مشيخة لا يحضره الفقيه مهمل، لم يثبت له توثيق.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق الأول في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عبد الله بن الحكم غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة جمع ممن وقع في الطريق، منهم: سهل بن زياد الآدمي وسفيان الحريري وأبو

(١) ينظر: النازي، مستدركات علم رجال الحديث: ٥ / ٤ الرقم ٨٢٣٧.



عمران الأرمني، مضافاً إلى ضعف عبد الله بن الحكم نفسه، وعدم اعتبار مروياته.

وأما الكلام في رجال الطريق الثاني، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقة، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه، تقدم.

الثالث: أحمد بن إدريس، وهو أحمد بن إدريس الأشعري القمّي، ثقة، جليل القدر، تقدم.

الرابع: محمد بن حسان، وهو محمد بن حسان الرازي، أبو عبد الله الزينبي، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((محمد بن حسان الرازي، أبو عبد الله الزينبي، يُعرف ويُكر، بين وبين، يروي عن الضعفاء كثيراً، له كتب، منها: كتاب العقاب، كتاب الثواب، كتاب ثواب إنا أنزلناه، كتاب ثواب الأعمال، كتاب الشيخ والشيخة، كتاب ثواب القرآن، أخبرنا ابن شاذان، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن يحيى، قال: حدّثنا أبي ومحمد بن إدريس عن محمد

بن حسان بكتبه))<sup>(١)</sup>.

وترجم له ابن الغضائري في رجاله بالقول: ((محمد بن حسان الرازي، أبو جعفر، ضعيف))<sup>(٢)</sup>.

وكلمات الأعلام واضحة في الخدش بالرجل وحاله.

ومع ذلك ذهب المحدث النوري إلى وثاقته متمسكاً بوجوه،  
منها:

### الوجه الأول:

رواية الأجلاء عنه، مثل أحمد بن إدريس، والحسن بن علي بن النعمان، وأبي علي الأشعري، وسعد بن عبد الله، وعبد الله بن جعفر الحميري، ومحمد بن علي بن محبوب، والحسن بن مّثيل، ومحمد بن عبد الجبار، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ومحمد بن أبي عبد الله جعفر الأسدي، ومحمد بن أحمد بن يحيى<sup>(٣)</sup>.

### والجواب عن ذلك واضح:

وقد تقدم مراراً، وهو: أن هؤلاء وإن ثبتت الوثاقة لهم بأنفسهم، ولكن لم يثبت أنهم لا يروون إلا عن ثقة حتى يمكن القول بوثاقة كلّ

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ٣٣٨ الرقم ٩٠٣.

(٢) ابن الغضائري، الرجال: ص ٩٥ الرقم ١٣٨.

(٣) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤ / ٤١٨.

من يروون عنه، وتكون روايتهم عنه أمانة على الوثاقة، ومنهم محمد بن حسان.

ثمَّ أنّه إذا التزمنا بهذا المنهج -وهو أنّ كلّ من روى عنه ثقة فهو ثقة- لم نجد راوياً ضعيفاً بالمرّة، ولما احتجنا إلى علم الرجال أصلاً؛ فإنّه لا نعدم أن نعثر على رواية ثقة عن كلّ راوٍ كما هو واضح، والأمر ليس كذلك؛ لأنّه لا بدّ من أن نفهم أنّ علم الرجال إنّما وُجد كضابط وآلية علمية لتنقية الحديث الشريف من كذب الكذّابين ووضع الوضّاعين والمجهولين وأصحاب الأغراض الخبيثة، وهو آلية علمية مبتكرة من قبل العقلية الإسلامية، دعت الحاجة إلى اختراعها وابتكارها.

ومثل هذه المناهج والنظريات الضعيفة جداً كمنهج المحدث النوري وأمثاله تهدد علم الرجال من أصله، وبالتالي تمنعه من تأدية غرضه المنشود، والذي شُيّد من أجله، وهو تمييز الرواة الثقات المعتمدين عن غيرهم، مما يجنبنا جملة كبيرة من الروايات الغريبة والمنكرة والموضوعة وغير المقبولة والمنحرفة في بعض الأحيان، والتي استطعنا دفعها عن الشريعة الإسلامية الغراء بالاستعانة بعلم الرجال والمناهج العلمية الرصينة فيه.

وعليه، فلا بدّ من دفع مثل هذه النظريات الضعيفة عن ساحة العمل، وإحالتها إلى تاريخ علم الرجال، دون إدخالها في مباحثه العلمية المعتمدة في عملية صناعة علم الرجال.

## الوجه الثاني:

ما ذهب إليه جمع منهم المحدث النوري (رحمته الله)، وهو أنه لم يُستثنَ من نواذر الحكمة<sup>(١)</sup>.

## والجواب عن ذلك:

أنّه قد تقدّم أنّ الصحيح وإن كان أنّ الاستثناء من نواذر الحكمة يدلّ على الضعف، ولكن عدم الاستثناء لا يدلّ على الوثاقة، وقد فصلنا الحديث في ذلك في مختاراتنا الرجالية في باب التوثيق العامة فراجع<sup>(٢)</sup>.

## الوجه الثالث:

ما ذهب إليه جمع منهم المحدث النوري، من أنّ الرجل أعتمد عليه في طريقه إلى عبد الله بن الحكم وإلى محمد بن مسلم وإلى علي بن غراب، وكلّ ذلك يُشير إلى وثاقته كما صرّح في التعليقة<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: المصدر السابق.

(٢) ينظر: عادل هاشم، وثاقة من روى عنه صاحب نواذر الحكمة: ص ٤٦ وما بعدها.

(٣) ينظر: البهبهاني، تعليقة على منهج المقال: ص ٢٩٠، النوري، خاتمة مستدرک الوسائل: ٤ / ٤١٨.

## والجواب عن ذلك:

أنّ حال هذا الوجه ليس بأحسن من حال الوجه الأول، فمسألة اعتماد الشيخ الصدوق عليه في طرقه إلى جمع ممن ذكروا، فمن قال بأنّ الصدوق لا يعتمد في طرقه إلا على الثقة معتمد الحديث؟!

وعليه، فهذا الكلام باطل من الأساس، ولا وجه للتمسك به، بل الصحيح أنّ ورود الراوي في طرق الصدوق وغيره كان حالة طبيعية تقتضيها مناهج وطرق وكتابة الحديث ورواياته، ولا علاقة للأمر بثقافة الرواة لا من قريب ولا من بعيد من الأساس.

بل طريقة المتقدمين في تحمّل الرواية وكتابة المجاميع الروائية استلزمت وجود الطرق والأسانيد والمشيخة ونحو ذلك، وقد وقع فيها هؤلاء الرواة، وهذا لا علاقة له بالوثاقة في الحديث، بل الوثاقة في الحديث إنّما يمكن استكشافها من كتب الرجال والتراجم والسيرة والفهارس المخصصة لهؤلاء الرواة، حيث يُهتَم بها في تبيان حال الراوي من ناحية الوثاقة والضعف والجرح والتعديل، مضافاً إلى إيرادها للقرائن والشواهد والمؤيدات الدالة على حسن الحال أو ضعفه.

وبالتالي، فالوثاقة والضعف تطلب من تلك الكتب التي تُعنى بها، لا من مشيخة الصدوق أو مشيخة أخرى، ولا من الطرق والأسانيد بنفسها، وإنّما تبقى الطرق والأسانيد هيئة من خلالها وردتنا ووصلتنا

أسماء الرواة.

وعليه، فمحمد بن حسان الرازي لم يثبت له توثيق.

الخامس: أبو عمران الأرمني، مولى بن رنجويه، ضعيف، غير معتبر الحديث، تقدم.

السادس: عبد الله بن الحكم، لم يثبت له توثيق، تقدم.

وعليه، فطريق الصدوق الثاني إلى عبد الله بن الحكم في كتاب من لا يحضره الفقيه غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة جمع ممن وقع فيه، منهم: محمد بن حسان الرازي وموسى بن رنجويه أبو عمران الأرمني، مضافاً إلى عدم ثبوت وثاقة عبد الله بن الحكم نفسه.

## الطريق الخامس والثمانون بعد المئة

### الكلام في طريق الصدوق إلى عبد الله بن حماد الأنصاري

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عبد الله بن حماد الأنصاري، فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل (رضي الله عنه)، عن علي بن الحسين السعد آبادي، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن أبيه، عن محمد بن سنان، عن عبد الله بن حماد الأنصاري))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن موسى بن المتوكل، ثقة، معتبر الحديث، تقدّم.

الثاني: علي بن الحسين السعد آبادي، شيخ الكليني، معتبر الرواية، تقدّم.

الثالث: أحمد بن أبي عبد الله البرقي، وهو أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ثقة، تقدّم.

الرابع: والده محمد بن خالد البرقي، معتبر الحديث، تقدّم.

الخامس: محمد بن سنان، ضعيف، تقدّم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٠٧.

السادس: عبد الله بن حماد الأنصاري، ترجم له الشيخ الطوسي في رجاله في موردين:

الأول: في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((عبد الله بن حماد))<sup>(١)</sup>، ولم يترجم له بشيء.

الثاني: حينما عدّه في عداد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام)، وقال عنه: ((عبد الله بن حماد الأنصاري، له كتاب))<sup>(٢)</sup>.

وترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((عبد الله بن حماد، له كتاب، أخبرنا به عدة من أصحابنا، عن أبي المفضل، عن ابن بطة، عن أحمد بن أبي عبد الله عنه))<sup>(٣)</sup>.

وترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفى الشيعة بالقول:

((عبد الله بن حماد الأنصاري، من شيوخ أصحابنا، له كتابان، أحدهما أصغر من الآخر، أخبرنا بهما علي بن شبل بن أسد عن ظفر ابن حمدون عن الأحمر عنه))<sup>(٤)</sup>.

وترجم له ابن الغضائري في رجاله بالقول: ((عبد الله بن حماد،

(١) الطوسي، الرجال: ص ٢٦٤ الرقم ٣٧٨٣.

(٢) المصدر نفسه: ص ٣٤٠ الرقم ٥٠٦٢.

(٣) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٧٠ الرقم ٤٤٦.

(٤) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ٢١٨ الرقم ٥٦٨.



أبو محمد الأنصاري، نزل قم، لم يرو عن واحد من الأئمة (عليه السلام)، وحديثه يُعرف تارةً ويُنكر أخرى، ويُخرج شاهداً<sup>(١)</sup>.

وترجم له العلامة الحلي (عليه السلام) بترجمة لم تخرج عما تقدم من الكلام<sup>(٢)</sup>.

والرجل من رجال أسناد كامل الزيارات، حيث روى عنه عبد الرحمن بن الأشعث في زيارة الأنبياء للحسين بن علي (عليه السلام)، الباب الثامن والثلاثون، الحديث الثالث.

ثم أنه يقع الكلام في أمور:

### الأمر الأول:

أنّ حاصل حال الرجل هو اعتبار مروياته؛ وذلك لأنّ الظاهر من كلمات النجاشي كونه من شيوخ أصحابنا، ومن أصحاب الدرجات العالية، ولا ينافيه ما ذكره ابن الغضائري، ويعضد اعتبار مروياته وقوعه في أسناد كامل الزيارات.

### الأمر الثاني:

ما ذكره الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم

(١) ابن الغضائري، الرجال: ص ٧٨ - ٧٩ الرقم ٩٢.

(٢) ينظر: العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٢٠٠ - ٢٠١ الرقم ٢٦٥.

من رواية أحمد بن محمد بن خالد البرقي (المتوفى ما بعد سنة ٢٧٠ للهجرة) عنه كتابه، فهذا يستلزم كون عبد الله بن حماد من المعمرين، وهذا لم يثبت.

ويضاف إلى ذلك، ذكر ابن الغضائري له في عداد من لم يرو عن واحد من الأئمة (عليه السلام)، ولعله إشارة إلى طبقته، وكونه ما بعد عصر الرواية المباشرة عن الأئمة (عليهم السلام)، أو لم يكن روى عن واحد من الأئمة (عليهم السلام) مباشرة، وعلى كل حال فلا بدّ من الإشارة إلى هذه المسألة.

**فالنتيجة:** أنّ عبد الله بن حماد الأنصاري ثقة، معتبر الحديث.

وعليه، فطريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عبد الله بن حماد الأنصاري غير معتبر؛ لضعف محمد بن سنان الواقع فيه، مع أنّ عبد الله بن حماد الأنصاري معتبر الحديث.

## الطريق السادس والثمانون بعد المئة

### الكلام في طريق الصدوق إلى عبد الله بن سليمان

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان عن عبد الله بن سليمان، فقد رويته عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن محمد بن الحسن الصفار، عن يعقوب بن يزيد، عن صفوان بن يحيى، ومحمد بن أبي عمير، جميعاً عن عبد الله بن سليمان))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق بل الطرق، وهم:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن الصفار، شيخ الكليني، ثقة، وجه، تقدم.

الثالث: يعقوب بن يزيد، وهو يعقوب بن يزيد بن حماد الأنباري السلمي، ثقة، صدوق، تقدم.

الرابع: صفوان بن يحيى بياع السابري، ثقة، عالي المنزلة، لا

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٦٣.

يروى ولا يرسل إلا عن ثقة.

الخامس: محمد بن أبي عُمير، أوثق الناس في الحديث، لا يروي ولا يرسل إلا عن ثقة.

السادس: عبد الله بن سليمان، وعبد الله بن سليمان مشترك بين أكثر من واحد منهم:

١ - عبد الله بن سليمان الصيرفي.

٢ - عبد الله بن سليمان النخعي الكوفي.

٣ - عبد الله بن سليمان العامري المسلي.

وبادئ ذي بدء لا بدّ من حسم وفض الاشتباك المتولد من هذا الاشتراك، خصوصاً بعد عدم تقييد عبد الله بن سليمان الوارد في طريق الصدوق بقيد يمكن الاستفادة منه لحل الاشتراك.

ولكن مع ذلك، فقد ذهب جمع إلى كونه الأول، بينما ذهب جمع آخر إلى كونه الثاني، وذهب جمع ثالث إلى كونه الثالث.

أمّا الثالث، فإنّه يُحمل عليه عبد الله بن سليمان إذا ورد مقيداً بالعامري، أو المسلي، أو فيما إذا روى عنه ربيع بن محمد.

وأمّا الأول، فيُحمل عليه في حال الإطلاق وعدم التقييد؛ والوجه في ذلك أنّ عبد الله بن سليمان الصيرفي هو الذي له أصل وكتاب، دون غيره من المسمّين بهذا الاسم، مضافاً إلى أنّه هو المعروف والمشهور

من بين المحتملين. وعليه، فعبد الله بن سليمان الوارد في طريق مشيخة الصدوق هو عبد الله بن سليمان الصيرفي، هذا من جانب.

ومن جانب آخر، يقع الكلام في حال الرجل، فقد ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((عبد الله بن سليمان الصيرفي، مولى، كوفي، روى عن جعفر بن محمد (عليه السلام)، له أصل، رواه أخبرنا أحمد بن عبدون، قال: حدّثنا علي بن حبشي بن قوني، قال: حدّثنا حميد بن زياد، قال: حدّثنا إبراهيم بن سليمان الخزاز، قال: حدّثنا جعفر بن علي كان ينزل درب أسامة، قال: حدّثنا عبد الله بن سليمان بكتابه))<sup>(١)</sup>.

ثمّ أنّه يمكن القول بوثاقة الرجل، بمعية رواية صفوان بن يحيى بياع السابري ومحمد بن أبي عمير عنه، كما في الطريق محل الكلام، وكلاهما لا يروي ولا يرسل إلّا عن ثقة كما هو الصحيح.

وعليه، فعبد الله بن سليمان الصيرفي ثقة، معتبر الحديث.

**فالنتيجة:** أنّ طريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عبد الله بن سليمان الصيرفي معتبر، مضافاً إلى وثاقة عبد الله نفسه واعتبار مروياته.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٢٥-٢٢٦ الرقم ٥٩٢.

## الطريق السابع والثمانون بعد المئة

### الكلام في طريق الصدوق إلى عبد الله بن سنان

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عبد الله بن سنان، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن أيوب بن نوح، عن محمد بن أبي عمير، عن عبد الله بن سنان، وهو الذي ذكر عن الصادق (عليه السلام) فقال: أما أنّه يزيد على السن خيراً))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة،

تقدم.

الثاني: عبد الله بن جعفر الحميري، شيخ الكليني، ثقة، جليل،

تقدم.

الثالث: أيوب بن نوح، وهو أيوب بن نوح بن درّاج، ثقة،

عظيم المنزلة، تقدّم.

الرابع: محمد بن أبي عمير، أوثق الناس في الحديث، لا يروي ولا

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٩ - ٢٠.

يرسل إلّا عن ثقة.

الخامس: عبد الله بن سنان، لا بدّ من الإشارة بدوّاً إلى أنّ عبد الله بن سنان يطلق ويحتمل منه إرادة أحد ثلاثة:

الأول: عبد الله بن سنان بن طريف، خازن المنصور والهادي والمهدي والرشيد صاحب الكتب، أدرك الإمام الباقر (عليه السلام) والإمام الصادق (عليه السلام) والإمام الكاظم (عليه السلام).

الثاني: عبد الله بن سنان الواسطي، الذي ذكره البرقي في طبقاته، والظاهر عدم وجود رواية له في الكتب الأربعة.

الثالث: عبد الله بن سنان، الذي هو من أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام) والإمام الجواد (عليه السلام)، وكذلك الظاهر عدم وجود رواية له في الكتب الأربعة.

ثمّ أنّ المعني بمحل الكلام بطريق الصدوق في المشيخة إنّما هو الأول وهو عبد الله بن سنان بن طريف، وقد ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفّي الشيعة بالقول:

((عبد الله بن سنان بن طريف، مولى بني هاشم، يقال: مولى بن أبي طالب، ويقال: مولى بني العباس، كان خازناً للمنصور والمهدي والهادي والرشيد، كوفي، ثقة، من أصحابنا، جليل، لا يطعن عليه في شيء، وروى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وقيل: روى عن أبي الحسن موسى

(عليه السلام)، وليس يثبت.

له كتاب الصلاة الذي يعرف بعمل يوم وليلة، وكتاب الصلاة الكبير، وكتاب في سائر الأبواب من الحلال والحرام، روى هذه الكتب عنه جماعات من أصحابنا لعظمه في الطائفة وثقته وجلالته، أخبرنا الحسين بن عبيد الله، قال: حدثنا أحمد بن جعفر، قال: حدثنا حميد عن الحسن بن سماعة عن عبد الله بن جبلة عنه<sup>(١)</sup>.

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((عبد الله بن سنان، ثقة، له كتاب، رواه جماعة عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، عن أبيه، عن سعد بن عبد الله، عن إبراهيم بن هاشم ويعقوب بن يزيد ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن محمد بن أبي عمير عنه، أخبرنا به الحسين بن عبيد الله، عن أبي محمد الحسن بن حمزة العلوي، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير عنه، وأخبرنا به جماعة عن أبي المفصل، عن ابن بطة، عن أبي عبد الله محمد بن أبي القاسم، عن محمد بن علي الهمداني عنه، وله كتاب يوم وليلة، أخبرنا به جماعة عن التلعكبري، عن ابن عقدة، عن جعفر بن عبد الله العلوي، عن الحسن بن الحسين الكوفي، عن عبد الله بن سنان))<sup>(٢)</sup>.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ٢١٤ الرقم ٥٥٨.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٦٥ - ١٦٦ الرقم ٤٣٣.



وذكره كذلك في رجاله في موردين:

الأول: في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((عبد الله بن سنان، مولى قريش، وكان على الجيش من جهة المنصور والمهدي بعده))<sup>(١)</sup>.

الثاني: في عداد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام)، وقال عنه: ((عبد الله بن سنان، له كتاب، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)))<sup>(٢)</sup>.

والمتحصل من جميع ما تقدم: وثاقة الرجل، بل جلالة قدره واعتبار مروياته.

فالنتيجة: أنّ طريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عبد الله بن سنان معتبر، مضافاً إلى وثاقة عبد الله بن سنان نفسه واعتبار مروياته.

(١) الطوسي، الرجال: ص ٢٦٤ الرقم ٣٧٧٨.

(٢) المصدر نفسه: ص ٣٣٩ الرقم ٥٠٥٣.

## الطريق الثامن والثمانون بعد المئة

### الكلام في طريق الصدوق إلى عبد الله بن فضالة

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عبد الله بن فضالة، فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل (رضي الله عنه)، عن علي بن الحسين السعد آبادي، عن أحمد بن محمد خالد، عن أبيه، عن محمد بن سنان، عن بندار بن حماد، عن عبد الله بن فضالة))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن موسى بن المتوكل، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

الثاني: علي بن الحسين السعد آبادي، شيخ الكليني، معتبر الرواية.

الثالث: أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ثقة، تقدم.

الرابع: والده، محمد بن خالد البرقي، معتبر الحديث، تقدم.

الخامس: محمد بن سنان، غير معتبر الحديث، بل ضعيف، تقدم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٥٢.

السادس: بندار بن حماد، في الحقيقة لا توجد معطيات واضحة وكثيرة عن هذه الشخصية، فإنّه وإن وقع في طريق الصدوق إلى عبد الله بن فضالة كما في محل الكلام، وكذلك في طرق الصدوق في كتاب الخصال وكتاب الأمالي وغيرها عن علي بن سعيد، عنه، عن عبد الله بن فضالة، عن أبي جعفر (عليه السلام) وأبي عبد الله (عليه السلام) في باب أحكام الأولاد وكتاب الصلاة<sup>(١)</sup>.

ولكن مع ذلك، لم ترد لنا ترجمة للرجل يمكن معرفة حاله من ناحية الوثاقة والضعف.

وعليه، فالرجل مهمل لم يرد بحقه توثيق ولا تضعيف، وبالتالي فلا اعتبار لمروياته.

السابع: عبد الله بن فضالة، بعد التتبع لحال الرجل لم نجد معلومات كثيرة عنه، فقد ورد في مشيخة الفقه، وكذلك روى عنه الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه رواية عن أبي عبد الله (عليه السلام) في باب الحد الذي يؤخذ به الصبيان<sup>(٢)</sup>.

ولا يوجد ما يدل على وثاقته في الحديث إلا ما ذكره البهبهاني

(١) ينظر: الصدوق، الأمالي: ص ٤٧٥، من لا يحضره الفقيه: ٤ / ٤٥٤، الحر العاملي، وسائل الشيعة (آل البيت): ٢١ / ٤٧٤، ٣٠ / ٦٩ وغيرها.

(٢) ينظر: الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢٨١ ح ٨٦٣.

(عليه السلام) من أنه حسنه خاله (عليه السلام) من جهة أن للصدوق إليه طريقاً<sup>(١)</sup>.

ولكن تقدم نقد هذا الكلام موسعاً وقلنا:

إنه لا دلالة ولا ربط لوجود طريق إلى شخص في مشيخة الفقيه أو غيرها ووثاقة أو حسن ذلك الشخص، فإن مسألة وجود الطرق هي مسألة استلزامتها مناهج الرجال وطريقتهم في ذكر الطرق والمشيخة ونحو ذلك، وهي حاجة تنظيمية علمية ولا علاقة لها بتقييم الرواة من ناحية الوثاقة والضعف كما هو واضح.

وعليه، فعبد الله بن فضالة مهمل، لم يثبت له توثيق، وبالتالي فهو غير معتبر الحديث.

فالنتيجة: أن طريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عبد الله بن فضالة غير معتبر؛ لضعف محمد بن سنان، وعدم ثبوت وثاقة بندار بن حماد، مضافاً إلى أن نفس عبد الله بن فضالة مهمل، لم يثبت له توثيق.

(١) ينظر: البهبهاني، تعليقة على منهج المقال: ص ٢٢٨.

## الطريق التاسع والثمانون بعد المئة

### الكلام في طريق الصدوق إلى عبد الله بن القاسم

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عبد الله بن القاسم، فقد رويته عن الحسين بن أحمد بن إدريس (رضي الله عنه)، عن أبيه، عن محمد بن أحمد بن يحيى، قال: حدثنا أبو عبد الله الرازي، عن عبد الله بن أحمد<sup>(١)</sup> محمد بن خوشنام الأصفهاني، عن عبد الله بن القاسم))<sup>(٢)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: الحسين بن أحمد بن إدريس، وهو الحسين بن أحمد بن إدريس الأشعري القمي، ثقة، معتبر الحديث، ودوره شرفي في نقل كتبه وروايات أبيه، وبالتالي فلو لم تثبت وثاقته لم يضر ذلك في اعتبار مروياته، تقدم.

(١) هناك ملاحظة مهمة وهي أنه ورد كونها «بن» في مشيخة الفقيه وروضة المتقين، ولكن ذكرت في بعض المواضع أنها «عن» وليس «بن»، وعليه فإذا كانت «بن» كان الراوي عبد الله بن محمد بن خوشنام الأصفهاني، وإذا كانت «عن» صار لدينا راويان فلاحظ.

(٢) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١١٠.

الثاني: والده أحمد بن إدريس الأشعري القمّي، ثقةٌ، جليلٌ،

تقدم.

الثالث: محمد بن أحمد بن يحيى، وهو محمد بن أحمد بن يحيى

بن عمران الأشعري القمّي، صاحب نواذر الحكمة، ثقةٌ، جليل القدر،

معتبر الحديث، تقدم.

الرابع: أبو عبد الله الرازي، هو عبد الله الجامّوراني الرازي، وهو

كذلك محمد بن أبي عبد الله الجامّوراني، وهو محمد بن أحمد الجامّوراني،

ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفى الشيعة بالقول: ((أبو

عبد الله الجامّوراني بن بطة، عن البرقي، عن عبد الله، عن أبي عبد الله

الجامّوراني بكتابه))<sup>(١)</sup>.

وذكره الشيخ الطوسي في رجاله في باب من لم يرو عن واحد

من الأئمة (عليه السلام) مرّتين، قال في المرّة الأولى: ((أبو عبد الله الجامّوراني

الرازي))<sup>(٢)</sup>، وقال في المرة الثانية: ((أبو عبد الله الجامّوراني))<sup>(٣)</sup>.

وهو تكرار واضح لاتحاد الرجلين، ويمكن توجيه التكرار بما

ذكرناه من أنّ الظاهر كون ما وصلنا من كتاب الرجال للشيخ الطوسي

لم يزل بصورة المسودة، ولم يتم النسخة النهائية منه.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ٤٥٦ الرقم ١٢٣٨.

(٢) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٤٥١ الرقم ٦٤١٢.

(٣) المصدر نفسه: ص ٤٥٢ الرقم ٦٤٢٦.

ثمَّ أنَّه يَخدش في الرجل من باب استثنائه من كتاب نوادر الحَكمة، كما صرح بذلك النجاشي في ترجمة محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري القمِّي صاحب كتاب نوادر الحَكمة<sup>(١)</sup>.

وذكرنا أنَّ الصحيح دلالة الاستثناء من نوادر الحَكمة على ضعف المستثنى، ما عدا من استثنيناهم كما فصلناه في مختاراتنا الرجالية كما تقدم فراجع<sup>(٢)</sup>.

ثمَّ أنَّ الشيخ الطوسي (رحمته الله) كذلك ترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((أبو عبد الله الجامَوراني، له كتاب، رويناه بهذا الإسناد عن أحمد بن أبي عبد الله عنه))<sup>(٣)</sup>.

ثمَّ أنَّ العلامة الحلي (رحمته الله) ترجم له في خلاصة الأقوال وصرح بكونه ضعيفاً<sup>(٤)</sup>.

والظاهر أنَّه من جهة استثنائه من كتابه نوادر الحَكمة، هذا من جانب .

ومن جانب آخر، فلم نجد ما يدعم وثاقته سوى وقوع الرجل

(١) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ٣٤٨ الرقم ٩٣٩.

(٢) ينظر: عادل هاشم، وثاقة من روى عنه صاحب نوادر الحَكمة: ص ٤٦ وما بعدها .

(٣) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٣٧ الرقم ٨٥٠.

(٤) ينظر: العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٤٢٤ الرقم ١٧٣٠.

في أسناد كامل الزيارات، حيث روى عن الحسين بن سيف بن عميرة، وروى عنه سعد بن عبد الله في فضل الصلاة في مسجد الكوفة<sup>(١)</sup>.

ولكن تقدم مفصلاً أنّه لا يمكن أن يدل الوقوع في أسناد كامل الزيارات بنفسه على الوثاقة في الحديث، واعتباره أمانة على الوثاقة، سواء أكان في دائرة المشايخ المباشرين لابن قولويه (عَلَيْهِ السَّلَام) والذين تعدادهم (٣٢) راوياً، أو في الدائرة الأوسع من المشايخ المباشرين وتعدادهم (٣٨٨) راوياً.

وعليه، فلا ينفع في المقام الوقوع في أسناد كامل الزيارات للقول بوثاقة الرجل.

ويُضاف إلى ذلك، أنّه حتّى على تقدير إفادته للوثوق بوثاقة الرجل، فمع ذلك فهو معارض بالتضعيف الناشئ من الاستثناء من رجال نوادر الحكمة لمحمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري القمّي.

فالنتيجة: أنّه لا اطمئنان بوثاقة الرجل ولا اعتبار لمروياته، بل هو ضعيف.

الخامس: عبد الله بن أحمد، والظاهر أنّه عبيد الله بن أحمد بن

(١) ينظر: ابن قولويه، كامل الزيارات: ص ٧٦ ب: فضل الصلاة في مسجد الكوفة: ح ١٢.



نهيك، وقد تقدم أنّه ثقة، معتبر الحديث.

هذا بناءً على أنّ الوارد في المشيخة (عن)، كما ذهب إليه المحدث النوري، ولكن الظاهر أنّها (بن)، فيكون هناك راوٍ واحد وهو عبد الله بن أحمد بن محمد بن خوشنام الأصبهاني، والرجل مهمّل، لم ترد له ترجمة في كتب الرجال.

السادس: عبد الله بن القاسم، وهو مشترك بين اثنين:

الأول: عبد الله بن القاسم الحارثي، ضعيف، غير معتبر الحديث، تقدم.

الثاني: عبد الله بن القاسم الحضرمي، ضعيف، غير معتبر الحديث، تقدم.

فالنتيجة: أنّ طريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عبد الله بن القاسم غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة عبد الله بن أحمد بن محمد بن خوشنام الأصبهاني، مضافاً إلى تردد عبد الله بن القاسم بين الحارثي والحضرمي، وكلاهما ضعيف، غير معتبر الحديث.

## الطريق التسعون بعد المئة

### الكلام في طريق الصدوق إلى عبد الله بن لطيف التّفليسي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عبد الله بن لطيف التّفليسي، فقد رويته عن جعفر بن محمد بن مسرور (رضي الله عنه)، عن الحسين بن محمد بن عامر، عن عمه عبد الله بن عامر، عن محمد بن أبي عمير، عن عبد الله بن لطيف التّفليسي))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: جعفر بن محمد بن مسرور، شيخ الصدوق، لم يثبت له توثيق، تقدم.

الثاني: الحسين بن محمد بن عامر، أبو عبد الله الأشعري، شيخ الكليني، ثقة، تقدّم.

الثالث: عبد الله بن عامر بن عمران الأشعري، ثقة، وجه، معتبر الحديث، تقدّم.

الرابع: محمد بن أبي عمير، أوثق الناس في الحديث، لا يروي ولا

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٩٤.

يرسل إلّا عن ثقة، تقدّم.

الخامس: عبد الله بن لطيف التّفليسي، بعد التّبع لم نجد للرجل ترجمة يعتمد عليها، ولكن روى عنه الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه<sup>(١)</sup>.

وكذلك روى عنه محمد بن سليمان في كتاب الكافي للكليني<sup>(٢)</sup>، مضافاً إلى وروده في مشيخة الصدوق، وطريق الصدوق إليه هو محل الكلام.

وأما الحديث عن وثاقة الرجل، فيمكن إثباتها من خلال رواية ابن أبي عمير عنه كما في الطريق محل الكلام، وابن أبي عمير كما تقدم لا يروي ولا يرسل إلّا عن ثقة كما هو المختار والصحيح.

وعليه، فعبد الله بن لطيف التّفليسي ثقة، معتبر الحديث.

فالنتيجة: أنّ طريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عبد الله بن لطيف التّفليسي غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة شيخه جعفر بن محمد بن مسرور، وإن كان عبد الله بن لطيف نفسه ثقة، معتبر الحديث.

(١) ينظر: الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ٢ / ١٧٥.

(٢) ينظر: الكليني، الكافي: ٤ / ١٧٠ كتاب الصيام ب: النوادر ح ٣.

## الطريق الحادي والتسعون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى عبد الله بن محمد أبي بكر الحضرمي وكليب  
الأسدي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن أبي بكر الحضرمي وكليب الأسدي، فقد رويته  
عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسين بن  
أبي الخطاب، عن عبد الله بن عبد الرحمن الأصم، عن أبي بكر عبد الله  
بن محمد الحضرمي وكليب الأسدي))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقة،  
تقدّم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، شيخ الكليني، ثقة،  
جليل، تقدّم.

الثالث: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ثقة، جليل، تقدّم.

الرابع: عبد الله بن عبد الرحمن الأصم، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفى الشيعة بالقول:

((عبد الله بن عبد الرحمن الأصم المسمعى، بصري، ضعيف، غال، ليس بشيء، روى عن مسمع كردين وغيره، له كتاب المزار، سمعت ممن رآه، فقال لي: هو تخليط، وله كتاب الناسخ والمنسوخ، أخبرنا غير واحد عن أحمد بن محمد بن يحيى عن محمد بن عيسى بن عبيد عنه))<sup>(١)</sup>.

وترجم له ابن الغضائري في رجاله بالقول:

((عبد الله بن عبد الرحمن الأصم المسمعى، أبو محمد، ضعيف، مرتفع القول، له كتاب في الزيارات، ما يدل على خبث عظيم ومذهب متهافت، وكان من كذابة البصرة))<sup>(٢)</sup>.

فالمتحصل من جميع ما تقدم: ضعف الرجل، وعدم اعتبار مروياته.

الخامس: عبد الله بن محمد أبي بكر الحضرمي، يُعدُّ الرجل من أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وكذا من أصحاب الإمام الباقر (عليه السلام)، وروى الكشي في رجاله عدة روايات عن أبي بكر الحضرمي تحت عنوان

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ٢١٧ الرقم ٥٦٦.

(٢) ابن الغضائري، الرجال: ص ٧٦ - ٧٧ الرقم ٨٧.

مستقل منها:

### الرواية الأولى:

((حدثني علي بن محمد بن قتيبة القتيبي، قال: حدثنا الفضل بن شاذان، قال: حدثني أبي عن محمد بن جمهور، عن بكار بن أبي بكر الحضرمي، قال: دخل أبو بكر وعلقمة على زيد بن علي، وكان علقمة أكبر من أبي، فجلس أحدهما عن يمينه والآخر عن يساره، وكان بلغهما أنه قال: ليس الإمام منا من أرخى عليه ستره، إنما الإمام من شهر سيفه، فقال له أبو بكر وكان أجراًهما: يا أبا الحسين، أخبرني عن علي بن أبي طالب (عليه السلام)، أكان إماماً وهو مرخي عليه ستره؟ أو لم يكن إماماً حتى خرج وشهر سيفه؟ قال وكان زيد تبصر الكلام، قال: فسكت فلم يجبه، فرد عليه الكلام ثلاث مرات كل ذلك لا يجيبه بشيء.

فقال له أبو بكر: إن كان علي بن أبي طالب إماماً فقد يجوز أن يكون بعده إمام مرخي عليه ستره، وإن كان علي (عليه السلام) لم يكن إماماً وهو مرخي عليه ستره، فأنت ما جاء بك هاهنا؟ قال: فطلب إلى علقمة أن يكف عنه فكف))<sup>(١)</sup>.

والرواية مخدوشة سنداً؛ لوجود غير واحد من رواها إماماً مهملاً، أو لم يثبت له توثيق، فالرواية ساقطة سنداً.

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ص ٧١٤ الرقم ٧٨٨.

تنبيه: علقمة هو أخو أبي بكر الحضرمي، واسمه علقمة بن محمد الحضرمي.

### الرواية الثانية:

((محمد بن مسعود، قال: كتب إليّ شاذان أبو عبد الله، يذكر عن الفضل عن أبيه مثله سواء))<sup>(١)</sup>، ولكن جهالة بعض من وقع في السند يمنع من الاعتماد عليه.

### الرواية الثالثة:

((حدّثني محمد بن مسعود، قال: حدّثني عبد الله بن محمد بن خالد الطيالسي، قال: حدّثني الوشاء عمّن يثق به - يعني أمّه - عن خاله، قال: يقال له عمر بن إلياس، قال: دخلت أنا وأبي إلياس بن عمرو على أبي بكر الحضرمي وهو يجود بنفسه، قال: يا عمرو، ليست هذه بساعة الكذب، أشهد على جعفر بن محمد إنّي سمعته يقول: لا تمس النار من يموت وهو يقول بهذا الأمر))<sup>(٢)</sup>، وجهالة أمّه مضافاً إلى عمرو بن إلياس تمنع من الاستناد إلى الرواية.

(١) المصدر السابق: ٢ / ٧١٦ الرقم ٧٨٨.

(٢) المصدر نفسه: الرقم ٧٨٩.

## الرواية الرابعة:

((أبو جعفر محمد بن علي بن القاسم بن أبي حمزة القمّي، قال: حدّثني محمد بن الحسن الصفار المعروف بمُموّله، قال: حدّثني عبد الله بن محمد بن خالد، قال: حدّثني الحسن بن بنت إلياس، قال: حدّثني خالي عمرو بن إلياس، قال: دخلت على أبي بكر الحضرمي وهو يجود بنفسه، فقال لي: أشهد على جعفر بن محمد أنّه قال: لا يدخل النار منكم أحد))<sup>(١)</sup>.

ومع ذلك فالسند مخدوش بأوله، وبالتالي فلا يمكن الاعتماد عليه.

ثمّ أنّ الرجل وقع في أسناد كامل الزيارات لابن قولويه (طاب ثله)، حيث روى عنه سيف بن عميرة في ثواب زيارة رسول الله (صلّى الله عليه وآله) (٢).

مضافاً إلى وقوعه في أسناد ما يُسمّى بتفسير القمّي في سورة المائدة في تفسير قوله تعالى: ((وما علّمتم من الجوارح)) (٣).

والمتحصل من جميع ما تقدم: أنّ الروايات تدل على حسن حال الرجل وإيمانه، ولكن الخدش في أسانيدّها يمنع عن التمسك بها، وأمّا

(١) المصدر السابق: الرقم ٧٩٠.

(٢) ينظر: ابن قولويه، كامل الزيارات: ص ٤٣ ب: ثواب زيارة رسول الله (صلّى الله عليه وآله).

ح ٥.

(٣) ينظر: عاد الهاشم، المباحث الرجالية: ١ / ٢٨٧ الرقم ٤٩١.



بالنسبة للوقوع في أسناد كامل الزيارات، فقلنا بأنّه لا يكفي بنفسه أن يكون أمانة على الوثيقة، فلا يورث الاطمئنان بوثيقة الراوي وحسن حاله وصدور مروياته.

وأما بالنسبة لما يُسمّى بتفسير القمّي، فقد ذكرنا في محلّه - كما تقدم مفصلاً - أنّه لم يثبت لدينا أنّ ما بأيدينا من التفسير هو مطابق للأصل من تفسير القمّي، بل فيه زيادات وإضافات بالمقدار الذي يخرجّه عن مسمى كونه هو تفسير القمّي، مضافاً إلى عدم الاطمئنان بنسبة ما بأيدينا إلى علي بن إبراهيم القمّي.

وبالتالي، فلا أهمية كبيرة للوقوع في أسناد هذا التفسير من جهة القول بالوثيقة واعتبار الوقوع بنفسه أمانة على الوثيقة إلا بمقدار قليل جداً.

نعم، إنّ أهم الوجوه للقول بوثيقة الحضرمي، هي:

أولاً: رواية ابن أبي عمير عنه، كما ورد في الوسائل<sup>(١)</sup>، وابن أبي عمير ممن ثبت لدينا أنّه لا يروي، بل ولا يُرسل إلا عن ثقة.

ثانياً: رواية صفوان بن يحيى، بيّاع السابري عنه، كما في الوسائل<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر: الكليني، الكافي: ٥ / ٥٤٤ ح ٢، غلام رضا عرفانيان، مشايخ الثقات: ص ١٩٤.

(٢) ينظر: الحر العاملي، وسائل الشيعة: ٧ / ١٧ من أبواب حد القذف، غلام

والمتحصل: أنَّ أبي بكر الحضرمي ثقةٌ، معتبر الحديث.

السادس: كُليب الأسدي، وهو كُليب بن معاوية الأسدي، وكذلك كُليب بن معاوية الصَّيداوي، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((كُليب بن معاوية بن جَبلة الصَّيداوي الأسدي، أبو محمد، وقيل: أبو الحسين، روى عن أبي جعفر (عليه السلام) وأبي عبد الله (عليه السلام)، وابنه محمد بن كُليب روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، له كتاب، رواه جماعة منهم عبد الرحمن بن أبي هاشم.

أخبرنا أحمد بن علي، قال: حدَّثنا محمد بن أحمد بن داود، قال: حدَّثنا الحسين بن محمد بن علان، قال: حدَّثنا محمد بن أحمد بن ثابت، قال: حدَّثنا القاسم بن محمد بن الحسين بن خازن، قال: حدَّثنا عبد الرحمن بن أبي هاشم عن كُليب بكتابه))<sup>(١)</sup>.

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست الشيعة وأصولهم بالقول: ((كُليب بن معاوية الأسدي، ويُعرف بالصَّيداوي، له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن علي بن إسماعيل، عن صفوان عنه، وأخبرنا المفيد (رحمته الله)، عن ابن بابويه، عن أبيه، عن

رضا عرفانيان، مشايخ الثقات: ص ٢٣٧، الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ٤ / ٣٥ ح ٦.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣١٨ الرقم ٨٧١.

الحميري، وسعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسين، عن صفوان عنه، وأخبرنا به جماعة عن أبي الفضل، عن ابن بطة، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير عنه<sup>(١)</sup>.

وتعرض لذكره في رجاله في غير مورد، منها:

الأول: في عداد أصحاب الإمام محمد الباقر (عليه السلام)، وذكره مرتين، الأولى: بعنوان كليب بن معاوية الأسدي<sup>(٢)</sup>، والثانية: بعنوان كليب بن معاوية الصيداوي<sup>(٣)</sup>.

والظاهر أنهما رجل واحد، ولكن حيث أن كتاب الرجال للشيخ الطوسي كان بصيغة المسودة كما وصل إلينا، وكان يحتاج إلى مراجعة نهائية، فيمكن أن يتواجد فيه مثل هذه الأخطاء والأغلاط، وعدم الترتيب والسهو.

الثاني: في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((كليب بن معاوية بن جبلة، أبو محمد الصيداوي، عربي، كوفي))<sup>(٤)</sup>.

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٠٣ الرقم ٥٨٢.

(٢) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ١٤٤ الرقم ١٥٦٠.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ص ١٤٠ الرقم ١٥٦٦.

(٤) المصدر نفسه: ص ٢٧٤ الرقم ٣٩٦٣.

الثالث: في باب من لم يرو عن واحد من الأئمة (عليه السلام)، وقال عنه: ((كليب بن معاوية الأسدي، روى عنه صفوان))<sup>(١)</sup>.

ومن الواضح أن الرجل روى عن الأئمة (عليهم السلام)، ولكن يمكن توجيه ذكره في باب من لم يرو عن واحد من الأئمة (عليهم السلام)، بكون كتاب الرجال للشيخ الطوسي وصل إلينا بهيئة المسودة غير النهائية، ولم يكن قد راجعه الشيخ الطوسي مراجعة أخيرة لتنقيته وتنقيحه من مثل هذه الأخطاء والأغلاط والتكرارات الواضحة.

فوثاقة الرجل صارت واضحة؛ من جهة رواية ابن أبي عمير وصفوان بن يحيى عنه كما تقدم، وهما لا يرويان بل ولا يرسلان إلا عن ثقة، كما هو المختار والصحيح.

ثم أنه يمكن أن يُدعم القول بوثاقته بجملة أمور:

### الأمر الأول:

وروده في أسناد كامل الزيارات لابن قولويه (رحمته الله)، حيث روى كليب عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وروى عنه جعفر بن بشير في بكاء السماء والأرض على قتل الحسين (عليه السلام)<sup>(٢)</sup>.

(١) المصدر السابق: ص ٤٣٦ الرقم ٦٢٤٩.

(٢) ينظر: ابن قولويه، كامل الزيارات: ص ١٨٣ ح ١٢.

## الأمر الثاني:

ورود جملة من الروايات تدعم هذه الوثيقة، كما ورد في الكشي علي بن إسماعيل، عن حماد بن عيسى، عن حسين بن المختار، عن أبي أسامة قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): إنَّ عندنا رجلاً يُسمَّى كُليياً، لا يجيء عنكم شيء إلا قال: أنا أسلم، فسمّيناه كُليياً بتسليمه به، قال: فترحم عليه أبو عبد الله، وقال: أتدرون ما التسليم؟ فسكتنا، فقال: هو والله الإخبارات قوله عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَخْبَتُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ﴾<sup>(١)</sup>.

ورواه محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن حماد بن عيسى، عن الحسين بن المختار، عن زيد الشحام قال: قلت له: إلى آخر الحديث بأدنى اختلاف<sup>(٢)</sup>.

فالنتيجة: أنَّ كليب بن معاوية الصيداوي الأسدي ثقة، معتبر الحديث.

وعليه، فطريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى أبي بكر الحضرمي وكُليب الأسدي غير معتبر؛ لضعف عبد الله بن عبد الرحمن الأصم، وإن كان نفس أبي بكر الحضرمي وكُليب بن معاوية الأسدي الصيداوي من الثقات.

(١) سورة هود: الآية ٢٣.

(٢) ينظر: الكليني، الكافي: ١ / ٩٥ ب: التسليم وفضل المسلمين ح ٢، الخوئي، معجم رجال الحديث: ١٥ / ١٢٣، وغيرها من الروايات.

## الطريق الثاني والتسعون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى عبد الله بن محمد الجعفي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عبد الله بن محمد الجعفي، فقد رويته عن

أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن جعفر بن بشير، عن عبد الله بن محمد الجعفي))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة،

تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة،

جليل، تقدم.

الثالث: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ثقة، جليل، تقدم.

الرابع: جعفر بن بشير البجلي، ثقة، تقدم.

الخامس: عبد الله بن محمد الجعفي، ذكره الشيخ الطوسي في

رجاله في غير مورد:

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٣٦.

الأول: في عداد أصحاب الإمام الباقر (عليه السلام)، ولم يُترجم له بشيء<sup>(١)</sup>.

الثاني: في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، ولم يُترجم له بشيء<sup>(٢)</sup>.

ثم أنّ النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة تعرض لذكره وضعفه صريحاً، حيث قال في ترجمة جابر بن يزيد الجعفي: ((وهذا عبد الله بن محمد يقال له: الجعفي، ضعيف))<sup>(٣)</sup>.

وتبعه في التضعيف العلامة الحلي (عليه السلام) في خلاصة الأقوال<sup>(٤)</sup>.

ومع ذلك ذهب المحدث الثوري إلى وثاقته من خلال:

أولاً: دفعه للتضعيف من جهة كونه للغلو؛ بقرينة إirاده في ترجمة جابر بن يزيد الجعفي، وعبد الله بن محمد ليس من الغلاة.  
ثانياً: إثبات وثاقته من خلال:

١ - رواية جعفر بن بشير عنه، وهو الذي قيل فيه: إنه روى عن الثقات.

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ١٣٩ الرقم ١٤٧٣.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ص ٢٣١ الرقم ٣١٣٣.

(٣) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٢٩ الرقم ٣٣٢.

(٤) ينظر: العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٣٧٣ الرقم ١٤٨٣.

٢- رواية الأجلء على حدّ تعبيره عنه، كآدم بن إسحاق الأشعري وصالح بن عُبّة.

٣- يظهر من الصدوق أنّه من أصحاب الكتب المعتمدة<sup>(١)</sup>.

وفي جميع ما تقدم منه (رحمة الله عليه) نظر:

أمّا الغلو، فهو ما يحدش في وثاقة الراوي بلا شبهة، وأمّا رواية جعفر بن بشير فلا تدلّ على وثاقة الرجل، إلّا بناءً على استفادة الحصر من جهة من روى عنه، وهو غير متحقق كما فصلنا الحديث عنه في التوثيقات العامة فراجع<sup>(٢)</sup>.

وأمّا رواية غيره، فإنّهم ممن يروون عن الثقات وغيرهم، وبالتالي فلا دلالة لروايتهم عن شخص على وثاقة ذلك الشخص، وأمّا ما يستظهر من الصدوق فهو غير ظاهر؛ وذلك لما تقدم موسعاً من أنّ وجود طريق للصدوق إلى راوٍ أو اعتماد الصدوق لكتابه كمصدر في مصنّفات الصدوق كمن لا يحضره الفقيه وغيره من كتبه، فلا يلازم وثاقة صاحبه بوجه.

فالنتيجة: أنّ عبد الله بن محمد الجعفي ضعيف، غير معتبر الحديث.

(١) ينظر: النوري، خاتمة مستدرک الوسائل: ٤ / ٤٢٩.

(٢) ينظر: عادل هاشم، بحوث رجالية في التوثيقات العامة: ٣ / ١٤٩.



وعليه، فطريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عبد الله بن محمد الجعفي معتبر، ولكن نفس عبد الله ضعيفٌ، غير معتبر الحديث.

## الطريق الثالث والتسعون بعد المئة

### الكلام في طريق الصدوق إلى عبد الله بن مسكان

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عبد الله بن مسكان، فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، عن محمد بن يحيى العطار، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن صفوان بن يحيى، عن عبد الله بن مسكان وهو كوفي من موالي عنزة ويقال أنه من موالي عجل))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، بل الطرق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه، تقدم.

الثالث: محمد بن يحيى العطار، شيخ الكليني، ثقة، عين، تقدم.

الرابع: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ثقة، جليل، تقدم.

الخامس: صفوان بن يحيى بياح السابري، أوثق أهل زمانه، لا

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٦٠.

يروي ولا يرسل إلا عن ثقة، تقدم.

السادس: عبد الله بن مسكان، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

فالنتيجة: أن طريق بل طرق الشيخ الصدوق في كتابه من لا

يحضره الفقيه إلى عبد الله بن مسكان معتبرة، مضافاً إلى ابن مسكان نفسه واعتبار مروياته.

## الطريق الرابع والتسعون بعد المئة

### الكلام في طريق الصدوق إلى عبد الله بن المغيرة

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه أنه:

((وما كان فيه عن عبد الله بن المغيرة، فقد رويته عن جعفر بن علي الكوفي (رضي الله عنه)، عن جده الحسن بن علي، عن جده عبد الله بن المغيرة.

ورويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن علي بن إبراهيم، عن عبد الله بن المغيرة.

ورويته عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن محمد بن الحسن الصفار، عن إبراهيم بن هاشم، وأيوب بن نوح، عن عبد الله بن المغيرة))<sup>(١)</sup>.

وعليه، فهذه ثلاثة طرق رئيسية، والطريق الثالث يتفرع إلى طريقتين فرعيتين كما هو واضح، فيقع الكلام في رجال الطريق الأول، وهم:

الأول: جعفر بن علي الكوفي، شيخ الصدوق وحفيد الحسن بن علي الكوفي، مهمل، لم يثبت له توثيق.

(١) المصدر السابق: ص ٥٨.

الثاني: جده الحسن بن علي الكوفي، وهو حفيد عبد الله بن المغيرة الراوي الثقة الجليل الورع، والرجل ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

الثالث: عبد الله بن المغيرة الكوفي، هذا الرجل عَلم من أعلام الرواية، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((عبد الله بن المغيرة، أبو محمد البجلي، مولى جُنْدَب بن عبد الله بن شعبان العلقبي، كوفي، ثقة ثقة، لا يعدل به أحد من جلالته ودينه وورعه، روى عن أبي الحسن موسى (عليه السلام)، قيل: إنَّه صَنَّف ثلاثين كتاباً، والذي رأيت أصحابنا (رحمهم الله) يعرفون منها: كتاب الوضوء، كتاب الصلاة، وقد روى هذه الكتب كثير من أصحابنا.

أخبرنا عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدَّثنا جعفر بن محمد بن عبيد الله بن عُتْبَة، قال: حدَّثنا أيوب بن نوح عن عبد الله بن المغيرة، وله كتاب الزكاة، وكتاب الفرائض، وكتاب في أصناف الكلام، أخبرنا أحمد بن علي بن العباس، قال: حدَّثنا أحمد بن محمد بن يحيى عن جده، قال: حدَّثنا سعد، قال: حدَّثنا الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة عن جدّه))<sup>(١)</sup>.

وذكره الشيخ الطوسي في رجاله في عداد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام)، ولم يُترجم له بشيء يذكر<sup>(٢)</sup>.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢١٥ الرقم ٥٦١.

(٢) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٣٤١ الرقم ٥٠٧١.

وقد تعرض لذكره الكشي في رجاله في غير مورد، منها:

### المورد الأول:

في تسمية الفقهاء من أصحاب أبي إبراهيم (عليه السلام) وأبي الحسن الرضا (عليه السلام)، وقال: ((أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصح عن هؤلاء وتصديقهم، وأقرّوا لهم بالفقه والعلم، وهم ستّة نفر آخر، دون الستّة نفر الذين ذكرناهم في أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام)، منهم: يونس بن عبد الرحمن، وصفوان بن يحيى، بياع السابري، ومحمد بن أبي عمير، وعبد الله بن المغيرة، والحسن بن محبوب، وأحمد بن محمد بن أبي نصر))<sup>(١)</sup>.

### المورد الثاني:

ما روي في عبد الله بن المغيرة، وهو كوفي: ((وجدت بخط أبي عبد الله محمد بن شاذان، قال العبيدي محمد بن عيسى: حدّثني الحسن بن علي بن فضال، قال عبد الله بن المغيرة: كنت واقفاً فحججت على تلك الحالة، فلما صرت بمكة خلج في صدري شيء، فتعلقت بالملتزم، ثم قلت: اللهم قد علمت طلبتي وإرادتي، فأرشدني إلى خير الأديان، فوقع في نفسي أن آتي الرضا (عليه السلام)، فأتيت المدينة فوقفْتُ ببابه، فقلت للغلام: قلْ لمولاي رجل من أهل الطرق بالبَاب، فسمعت ندائه: ادخل يا أبا عبد الله بن المغيرة، فدخلت، فلما نظر إليّ قال: قد أجاب الله دعوتك

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٨٣٠ الرقم ١٠٥٠.

وهذاك لدينك، فقلت: أشهد أنّك حجة الله وأمينه على خلقه))<sup>(١)</sup>.

والمتحصّل من جميع ما تقدّم: أنّ عبد الله بن المغيرة ثقة، عين، جليل، ورع، من أصحاب الإجماع، فقيه.

وعليه، فطريق الصدوق الأول في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عبد الله بن المغيرة غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة جعفر بن علي الكوفي شيخ الصدوق، مع أنّ عبد الله بن المغيرة ثقة، جليل، فقيه، ورع، تقي. الكلام في الطريق الثاني، ورجاله:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقة، معتبر الحديث.

الثاني: علي بن إبراهيم بن هاشم القمّي، صاحب التفسير، والده إبراهيم بن هاشم، وشيخ الكليني، ثقة، تقدّم.

الثالث: والده وهو إبراهيم بن هاشم القمّي، معتبر الحديث لدينا، تقدّم.

الرابع: عبد الله بن المغيرة البجلي الكوفي، ثقة، جليل، تقدّم.

وعليه، فالطريق الثاني للشيخ الصدوق إلى عبد الله بن المغيرة في كتاب من لا يحضره الفقه معتبر، مضافاً إلى وثاقة عبد الله نفسه.

الكلام في الطريق الثالث، ورجاله:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه،

تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن الصفار، شيخ الكليني، ثقة، جليل،

تقدم.

الثالث: إبراهيم بن هاشم القمي، معتبر الحديث، تقدم.

الرابع: أيوب بن نوح، وهو أيوب بن نوح بن درّاج، ثقة،

عظيم المنزلة، تقدم.

الخامس: عبد الله بن المغيرة، ثقة، فقيه، ورع، تقي، تقدم.

وعليه، فالطريق الثالث الرئيسي بفرعيه معتبر، مضافاً إلى وثاقة

عبد الله بن المغيرة نفسه.



## الطريق الخامس والتسعون بعد المئة

### الكلام في طريق الصدوق إلى عبد الله بن ميمون القداح المكي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عبد الله بن ميمون، فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، عن سعد بن عبد الله، عن إبراهيم بن هاشم، عن عبد الله بن ميمون.

ورويته عن أبي ومحمد بن موسى بن المتوكل ومحمد بن علي ماجيلويه (رضي الله عنهم)، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن عبد الله بن ميمون القداح المكي))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق الأول الذي ينقسم بدوره إلى طريقين فرعيين، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه، تقدم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٠٣.

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، شيخ الكليني، ثقة، جليل القدر، تقدم.

الرابع: إبراهيم بن هاشم القمّي، والد علي صاحب التفسير، معتبر الحديث، تقدم.

الخامس: عبد الله بن ميمون القداح المكي، ذكره الشيخ الطوسي في رجاله في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((عبد الله بن ميمون القداح المكي، كان يُبري القداح، مولى علي بن مخزوم))<sup>(١)</sup>.

بينما ترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((عبد الله بن ميمون القداح، له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن الصفار، عن أبي طالب عبد الله بن الصلت القمّي عنه، وأخبرنا به أبو عبد الله المفيد (رحمته الله)، عن أبي جعفر بن بابويه، عن أبيه، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد، عن جعفر بن محمد بن عبد الله عنه، ورواه أيضاً محمد بن علي، عن حمزة بن محمد العلوي، ومحمد بن علي، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه عنه))<sup>(٢)</sup>.

وذكره الكشي في رجاله في باب مستقل بعنوان عبد الله بن ميمون القداح المكي حيث، قال: ((حدّثني همدويه، عن أيوب بن نوح، عن صفوان بن يحيى، عن أبي خالد، عن عبد الله بن ميمون، عن أبي جعفر

(١) الطوسي، الرجال: ص ٢٣١ الرقم ٣١٣١.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٦٨ - ١٦٩ الرقم ٤٤٢.

(عليه السلام)، قال: يا بن ميمون، كم أنتم بمكة؟ قلت: نحن أربعة، قال: إنكم نور في ظلمات الأرض))<sup>(١)</sup>.

والسند معتبر، وما يمكن الخدش به على أبي خالد وهو صالح بن خالد القمّاط من عدم تعرض الأعلام له بالتوثيق صريحاً، فيمكن التفصي عنه من خلال توثيقه برواية صفوان بن يحيى عنه، كما في طريق الرواية محل الكلام، وصفوان بن يحيى لا يروي بل ولا يرسل إلا عن ثقة، كما هو الصحيح وهو المختار من قبلنا.

ودلالة الرواية على حسن وإيمان وجلالة الرجل واضحة، وإن كان الرجل هو الذي يرويها ولكن هي مؤيد، وإلا فالأصل توثيقه بما تقدمه من النجاشي، ورواية صفوان بن يحيى عنه.

نعم، روى العلامة الحلي (عليه السلام) في خلاصة الأقوال أنه: ((روى الكشي عن جبرئيل بن أحمد، قال: سمعت محمد بن عيسى، يقول: كان عبد الله بن ميمون يقول: بالتزييد، ورد ذلك بالقول أن في هذا الطريق ضعف))<sup>(٢)</sup>.

فالمتحصل من جميع ما تقدم: أن عبد الله بن ميمون قداح المكي ثقة، معتبر الحديث.

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٥١٤ الرقم ٤٥٢.

(٢) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ١٩٧ الرقم ٦١٤.

وعليه، فطريق الصدوق الأول إلى عبد الله بن ميمون القداح المكي معتبر، مضافاً إلى وثاقة عبد الله بن ميمون نفسه واعتبار مروياته.

وأما الكلام في الطريق الثاني الذي يتفرّع لثلاثة طرق، فرجاله:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقة،

تقدم.

الثاني: محمد بن موسى بن المتوكل، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

الثالث: محمد بن علي ماجيلويه، شيخ الصدوق، معتبر الحديث،

تقدم.

الرابع: علي بن الحسين بن إبراهيم بن هاشم القمّي، شيخ

الكليني، ثقة، تقدم.

الخامس: والده إبراهيم بن هاشم، معتبر الحديث، تقدم.

السادس: عبد الله بن ميمون القداح المكي، ثقة، معتبر الحديث،

تقدم.

وعليه، فالطريق الرئيسي الثاني المتفرّع إلى ثلاثة طرق فرعية

بجميع فروعه معتبر، مضافاً إلى وثاقة عبد الله بن ميمون واعتبار

مروياته.

## الطريق السادس والتسعون بعد المئة

الكلام في طريق الصدوق إلى عبد الله بن يحيى الكاهلي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

و((وما كان فيه عن الكاهلي، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)،  
عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن  
محمد بن أبي نصر البزنطي، عن عبد الله بن يحيى الكاهلي))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقة،  
تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، شيخ الكليني، ثقة،  
جليل، تقدم.

الثالث: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمّي، ثقة، جليل،  
تقدم.

الرابع: أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، ثقة، جليل، لا  
يروى ولا يرسل إلا عن ثقة، تقدم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٠٥.

الخامس: عبد الله بن يحيى الكاهلي، ذكره الشيخ الطوسي (عليه السلام) في رجاله في عداد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام)، ولم يترجم له بشيء يذكر<sup>(١)</sup>.

وترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن أحمد بن محمد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عنه، وأخبرنا به أبو عبد المفيد (عليه السلام)، عن أبي جعفر بن بابويه، عن أبيه، وحمزة بن محمد، ومحمد بن علي، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير عنه))<sup>(٢)</sup>.

وترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفى الشيعة بالقول: ((عبد الله بن يحيى أبو محمد الكاهلي، عربي، أخو إسحاق، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، وكان عبد الله وجهاً عند أبي الحسن (عليه السلام)، ووصى به علي بن يقطين، فقال له: أضمن لي الكاهلي وعياله، أضمن لك الجنة.

وقال محمد بن عبده الناسب: عبد الله بن يحيى الذي يقال له: الكاهلي، هو تميمي النسب.

وله كتاب، يرويه جماعة منهم: أحمد بن محمد بن أبي نصر، أخبرنا

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٣٤١ الرقم ٥٠٩.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٦٨ الرقم ٤٤١.

القاضي أبو عبد الله الجعفي، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدثنا محمد بن أحمد القطواني، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن أبي نصر عن الكاهلي بكتابه<sup>(١)</sup>.

ثم أنّ الكشي روى في باب مستقل في عبد الله بن يحيى الكاهلي رواية واحد، وهي:

((علي بن محمد، قال: حدثنا محمد بن عيسى، قال: زعم ابن أخي الكاهلي أنّ أبا الحسن الأول (عليه السلام) قال لعلي: أضمن لي الكاهلي وعياله أضمن لك الجنة))<sup>(٢)</sup>.

والرواية مخدوشة سنداً في بدايتها كما هو واضح، فلمهم إنّما هو حال الرجل من ناحية الوثاقة في الحديث، والتي يمكن الاطمئنان بها من خلال أمور:

### الأمر الأول:

رواية ابن أبي عمير لكتابه كما تقدم عن النجاشي، وكذلك الشيخ الطوسي (رحمته الله)، وكذلك رواية أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي عنه، كما تقدم من قبل الشيخ الطوسي (رحمته الله) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم، وكلاهما ممن ثبت أنّهما لا يرويان ولا يرسلان إلا عن ثقة،

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ١٢١ - ١٢٢ الرقم ٥٨٠.

(٢) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢ / ٧٠٤ الرقم ٧٤٩.

وهو الصحيح.

### الأمر الثاني:

ما تدل عليه كلمات النجاشي بحقه، وكونه وجهاً عن أبي الحسن (عليه السلام)، وهي تدعم وتؤيد وثاقته المستكشفة من رواية ابن أبي عمير والبنزطي عنه.

### الأمر الثالث:

وقوع الرجل في أسناد كامل الزيارات، في فضل الصلاة في مسجد الكوفة، الباب الثامن، الحديث الثامن عشر.

فالنتيجة: أنّ وثاقة عبد الله بن يحيى الكاهلي واعتبار مروياته واضحة لا لبس فيها.

وعليه، فطريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عبد الله بن يحيى الكاهلي معتبر، مضافاً إلى وثاقة الكاهلي نفسه واعتبار مروياته.



## الطريق السابع والتسعون بعد المئة

### الكلام في طريق الصدوق إلى عبد المؤمن بن القاسم الأنصاري

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عبد المؤمن بن القاسم الأنصاري، فقد رويته عن أبي (عليه السلام)، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن الحكم بن مسكين، عن أبي كهمس، عن عبد المؤمن بن القاسم الأنصاري الكوفي العربي وهو أخو أبي مريم عبد الغفار بن القاسم الأنصاري))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة، تقدم.

الثالث: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ثقة، جليل، تقدم.

الرابع: الحكم بن مسكين، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

الخامس: أبو كَهَمَس، وأبو كَهَمَس كنية تطلق على اثنين:

الأول: الهيثم بن عبد الله أو عبيد، الكوفي.

الثاني: القاسم بن عبيد.

والسؤال أنه إذا أُطْلِقَت الكنية ولم تقيّد كما هو الحال في الطريق

محل الكلام، فإلى من تنصرف؟

والجواب عن ذلك:

أنّها تنصرف إلى الهيثم بن عبد الله أو عبيد؛ والوجه في ذلك أنّه هو الذي له كتاب، كما ذكره النجاشي دون القاسم<sup>(١)</sup>، وعليه فيكون هو المراد حال الورود في الطرق والأسانيد.

ثمّ أنّه قد ترجم النجاشي للهيثم بن عبد الله في فهرست أسماء مصنفي الشيعة لأنّه صاحب كتاب، كما تقدم بالقول:

((الهيثم بن عبد الله، أبو كَهَمَس، كوفي، عربي، له كتاب، ذكره

سعد بن عبد الله في الطبقات))<sup>(٢)</sup>.

بينما ذكره الشيخ الطوسي (رحمته الله) في رجاله في عداد أصحاب الإمام

الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((الهيثم بن عبيد الله بن عبيد الشيباني، أبو

(١) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٤٣٦ الرقم ١١٧٠.

(٢) المصدر نفسه.

كَهَمَسَ الكوفي، أُسْنِدَ عَنْهُ))<sup>(١)</sup>.

وهنا يعلم أنه كذلك يُسَمَّى عبيد وليس عبد الله، ولعله المراد عبيد الله وتصحيف الياء، وذكره في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((إِنَّ لَهُ كِتَاباً، وَلَكِنْ سَمَّاهُ أَبَا كَهْمَش))<sup>(٢)</sup>.

ويمكن حمل الاختلاف على التصحيف، فإنه غير عزيز في موارد أكبر من هذا المورد، كما هو واضح.

والمهم في كل ذلك هو الحديث عن حال الرجل من ناحية الوثاقة والضعف، ولم نقف على ما يؤيد وثاقة الرجل، ولكن مع ذلك ذهب المحدث النوري إلى وثاقة الرجل، وقربه من خلال أمور:

### الأمر الأول:

رواية جمع عنه، مثل: الحسن بن علي بن فضال كما في التهذيب في باب وقت الصلاة وفي الكافي في باب المؤمن وعلاماته، والحسن بن محبوب في باب الصدق والأمانة، وحماد في التهذيب في باب حكم المغمى عليه في الصيام، وعبد الله بن بكير في آخر باب أحكام الطلاق، ومن الأجلاء غير أصحاب الإجماع حريز، وعلي بن الحكم، ومحمد بن مروان، وحنان، وحجاج بن رفاعه الكوفي الخشاب، وعلي بن عقبة،

(١) الطوسي، الرجال: ص ٣٢٠ الرقم ٤٧٦٧.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٧٩ الرقم ٨٨٨.

ومروان بن مسلم، ورواية هؤلاء الأجلّاء من أمارات الوثيقة<sup>(١)</sup>.

### والجواب عن ذلك واضح:

فإنّ رواية الثقة عن شخص شيء، والاستدلال بها وكونها أمانة على وثيقة المروي عنه شيء آخر، فإنّ الأولى ظاهرة طبيعية متوفرة في أغلب الأسانيد والطرق، ولا يعدم سند أو طريق من وقوع ثقة في سلسلة روايته، ولكن الثانية فأمارية رواية الثقة على وثيقة المروي عن منحصرة في صورة أن يكون الراوي ممن ثبت أنّه لا يروي إلّا عن ثقة كما هو الحال في ابن أبي عمير وصفوان والبنزطي، حتّى يمكن القول بكون مقتضى روايته عن شخص وثيقة ذلك الشخص، وكون نفس الرواية عنه أمانة على الوثيقة، وهذا غير متوفّر في واحد ممن رووا عن أبي كهمس.

### الأمر الثاني:

ذكره من قبل الشيخ الطوسي في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، خصوصاً مع قوله: أسند عنه، وهذه إشارة إلى وجوده في رجال ابن عقدة فيكون من موثقاته<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر: النوري، خاتمة مستدرک الوسائل: ٤ / ٤٤١ - ٤٤٢.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٤ / ٤٤٢.

والجواب عن ذلك واضح:

فإنّها دعوة غير تامة، ولم يُقَم عليها دليل، وقد فصلنا الحديث في هذه الدعوى فيما تقدم من الأبحاث، وتحديدًا في التوثيقات العامة، وانتهينا إلى أنّ التعبير بـ (أسند عنه) لا يدل أو ليس بتام على الدلالة على الوثاقة، ولمزيد راجع ما تقدم<sup>(١)</sup>.

فالنتيجة: أنّ أبا كهمس الهيثم بن عبد الله لم يثبت له توثيق.

السادس: عبد المؤمن بن القاسم الأنصاري، ذكره الشيخ الطوسي في رجاله في موضعين:

الأول: في عداد أصحاب الإمام محمد الباقر (عليه السلام)، وقال عنه: ((عبد المؤمن، ابن القاسم، أخو أبو مريم الأنصاري))<sup>(٢)</sup>.

الثاني: في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((عبد المؤمن بن القاسم بن قيس بن فهد الكوفي، أبو عبد الله الأنصاري، أسند عنه))<sup>(٣)</sup>.

بينما ذكره في فهرست كتب الشيعة وأصولهم، وقال عنه: ((له

(١) ينظر: عادل هاشم، بحوث في ألفاظ التوثيق: ص ٢٣٥ وما بعدها.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ١٤٢ الرقم ١٥٢٨.

(٣) المصدر نفسه: ص ٢٤١ الرقم ٣٨١٢.

كتاب))<sup>(١)</sup>.

وأمّا النجاشي، فقد ترجم له في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول: ((عبد المؤمن بن القاسم بن قيس بن قيس بن فهد الأنصاري، روى عن أبي جعفر (عليه السلام) وأبي عبد الله (عليه السلام)، ثقة هو وأخوه، وهو أخو أبي مريم عبد الغفار بن القاسم، وقيس بن فهد صحابي ذكره في رُذيل المذيل، يُكنّى عبد المؤمن بأبي عبد الله، كوفي، توفي سنة سبع وأربعين ومائة، وهو ابن إحدى وثمانين سنة.

له كتاب، يرويه جماعة، منهم سفيان إبراهيم بن مرثد الحارثي، أخبرنا القاضي أبو عبد الله الجعفي، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدّثنا علي بن الحسن عن أخيه أحمد بن الحسن، قال: حدّثنا محمد بن يحيى الخزاز عن سفيان بن إبراهيم بكتاب عبد المؤمن))<sup>(٢)</sup>.

فالنتيجة: أنّ عبد المؤمن بن القاسم الأنصاري ثقة، معتبر الحديث.

وعليه، فطريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عبد المؤمن بن القاسم الأنصاري غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة أبي كهمس، مع أنّ عبد المؤمن بن القاسم نفسه ثقة، معتبر الحديث.

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٩٥ الرقم ٥٥٧.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٤٩ الرقم ٦٥٥.

## الطريق الثامن والتسعون بعد المئة

### الكلام في طريق الصدوق إلى عبد الملك بن أعين

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عبد الملك بن أعين، فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه (رضي الله عنه)، عن عمه محمد بن أبي القاسم، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن يونس بن عبد الرحمن، عن عبد الملك بن أعين وكنيته أبو ضريس، وزار الصادق (عليه السلام) قبره بالمدينة مع أصحابه))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن علي ماجيلويه، شيخ الصدوق، معتبر الرواية، ثقة، تقدم.

الثاني: محمد بن أبي القاسم ماجيلويه، ثقة، فقيه، معتبر الحديث، تقدم.

الثالث: أحمد بن أبي عبد الله، وهو أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ثقة، تقدم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٠١.

الرابع: والد محمد بن خالد البرقي، معتبر الحديث، تقدم.

الخامس: يونس بن عبد الرحمن، مولى آل يقطين، ثقة، جليل القدر، معتبر الحديث، تقدم.

السادس: عبد الملك بن أعين، ترجم له الشيخ الطوسي في رجاله في غير مورد منها:

الأول: في عداد أصحاب الإمام محمد الباقر (عليه السلام)، وقال عنه: ((عيسى عبد الملك وعبد الجبار بنو أعين الشيباني أخوة زرارة بن أعين وحمران))<sup>(١)</sup>.

الثاني: حينما ذكره في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) وقال عنه: ((عبد الملك بن أعين الشيباني الكوفي، تابعي))<sup>(٢)</sup>.

والمهم في ترجمته ما ذكره الكشي في رجاله في غير مورد، منها ما ذكره في معرض حديثه عن أخوة زرارة حمران وعبد الملك وبكير وعبد الرحمن بن أعين، حيث قال:

((حدثني محمد بن مسعود، قال: حدثنا محمد بن نصير، قال: حدثني محمد بن عيسى بن عبيد، وحدثني حمدويه بن نصير، قال: حدثنا محمد بن عيسى بن عبيد عن الحسن بن علي بن يقطين، قال:

(١) الطوسي، الرجال: ص ١٣٩ الرقم ١٤٦٦

(٢) المصدر نفسه: ٢٣٨ الرقم ٣٢٥٣.



حدّثني المشايخ أنّ حمّان وزرارة وعبد الملك وبكيراً وعبد الرحمن بن أعين كانوا مستقيمين، ومات منهم أربعة في زمان أبي عبد الله (عليه السلام)، وكانوا من أصحاب أبي جعفر (عليه السلام)، وبقي زرارة إلى عهد أبي الحسن فلقي ما لقي))<sup>(١)</sup>.

ولا يوجد من يتوقّف فيه من رواية الحديث.

وأما دلالتها على حسنه واستقامته فواضح.

### الرواية الثانية:

((حدّثني حمدويه بن نصير، قال: حدّثني يعقوب بن يزيد، عن الحسن بن علي بن فضال، عن ثعلبة بن ميمون، عن بعض رجاله، قال: قال ربعة الرأي لأبي عبد الله (عليه السلام): ما هؤلاء الأخوة الذين يأتونك من العراق، ولم أر في أصحابك خيراً منهم ولا أهيأ؟ قال: أولئك أصحاب أبي، يعني وُلد أعين))<sup>(٢)</sup>.

وسند الرواية معتبر ما خلا عن بعض رجاله، ولكن مع ذلك فهي تصلح للتأييد وتعضيد دلالة الرواية الأولى، التي لا تقصّر عن إثبات وثاقة الرجل واعتبار مروياته.

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ١/ ٣٨٢ الرقم ٢٧٠.

(٢) المصدر نفسه: ١/ ٣٨٣ الرقم ٢٧١.

## الرواية الثالثة:

((علي بن الحسن، قال: حدّثني علي بن أسباط، عن علي بن الحسن بن عبد الملك، عن ابن بكير، عن زرارة، قال: قال لي أبو عبد الله (عليه السلام) بعد موت عبد الملك بن أعين: اللهم إنّ أبا الضريس كنّا عنده خيرتك من خلقك، فصيّره في ثقل محمد (صلى الله عليه وآله) يوم القيامة، ثمّ قال أبو عبد الله: أما رأيته - يعني في النوم - فتذكرت؟ فقلت لا، فقال: سبحان الله مثل أبي ضريس لم يأت بعد))<sup>(١)</sup>.

ويمكن الخدش بالرواية من جهة علي بن الحسن الوارد فيها، ولكن مع ذلك فهي تصلح لتأييد ما تقدم من المنزلة لعبد الملك، ويعضده ورود الرجل في أسناد كامل الزيارات، حيث روى عبد الملك بن أعين عن أبي عبد الله (عليه السلام)، ويروي عنه حماد بن عثمان في الباب السابع عشر، في قول جبرئيل لرسول الله (صلى الله عليه وآله): ((إنّ الحسين تقتله أمّتك من بعدك))<sup>(٢)</sup>.

ويعضد حسن حاله ما ذكره العلامة الحلي (رحمته الله) في خلاصة الأقوال، نقلاً عن علي بن أحمد العقيقي، من أنّه عارف<sup>(٣)</sup>، مضافاً إلى ترحم الإمام الصادق (عليه السلام) عليه، كما ذكره العلامة الحلي في الخلاصة.

(١) المصدر السابق: ١/ ٤١١ الرقم ٣٠١.

(٢) ابن قولويه، كامل الزيارات: ص ١٢٧.

(٣) ينظر: العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٢٠٦ الرقم ٦٦١.

فالمتحصل من مجموع ما تقدم: أنَّ عبد الملك بن أعين ثقة،  
معتبر الحديث.

نعم، هناك رواية في الكشي وهي: ((حمدويه، قال: حدَّثني  
يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير، عن علي بن عطية، قال: قال أبو  
عبد الله (عليه السلام) لعبد الملك بن أعين: كيف سميت ابنك ضريساً؟ فقال  
له: كيف سمّاك أبوك جعفرًا؟ قال: إنّ جعفرًا نهرًا في الجنّة، وضريس  
اسم شيطان))<sup>(١)</sup>.

والرواية وإن كانت معتبرة سنداً لا يوجد من يחדش فيه، ولكنها  
لا تدل على الخدش في حال عبد الملك بن أعين من ناحية الوثاقة في  
الحديث بوجه، بل لعله لم يكن المناسب أن يرد على سؤال الإمام (عليه السلام)  
بالسؤال من باب الأدب والتأدب دون الأكثر من ذلك.

فالنتيجة: أنَّ وثاقة الرجل لا يعارضها شيء.

وعليه، فطريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عبد  
الملك بن أعين معتبر، مضافاً إلى وثاقة عبد الملك بن أعين واعتبار  
مروياته.

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ١/ ٤١٢ الرقم ٣٠٤.

## الطريق التاسع والتسعون بعد المئة

### الكلام في طريق الصدوق إلى عبد الملك بن عُتبة الهاشمي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عبد الملك بن عُتبة الهاشمي، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن الحسن بن علي بن فضال، عن محمد بن أبي حمزة، عن عبد الملك بن عُتبة الهاشمي))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقة، تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، شيخ الكليني، ثقة، جليل، تقدّم.

الثالث: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ثقة، جليل، تقدّم.

الرابع: الحسن بن علي بن فضال، ثقة، جليل، زاهد، ورع، تقدم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٩١.

الخامس: محمد بن أبي حمزة، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((محمد بن أبي حمزة ثابت بن أبي صفية الثمالي، له كتاب، أخبرنا ابن شاذان قال: حدثنا أحمد بن محمد بن محمد بن يحيى قال: حدثنا أبي قال: حدثنا أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن أبي عمير، عن محمد بن أبي حمزة به))<sup>(١)</sup>.

بينما ذكره الشيخ الطوسي (عليه السلام) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((محمد بن أبي حمزة، له كتاب، روينا بهذا الإسناد عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير عنه))<sup>(٢)</sup>.

وذكره في رجاله في موردين:

الأول: في عداد أصحاب الإمام محمد الباقر (عليه السلام)، ولم يُترجم له بشيء ذكر<sup>(٣)</sup>.

الثاني: في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((محمد بن أبي حمزة الثمالي، مولى))<sup>(٤)</sup>.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٥٨ الرقم ٩٦١.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٢٧ الرقم ٦٤١.

(٣) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ١٤٥ الرقم ١٥٩٧.

(٤) المصدر نفسه: ص ٣١٣ الرقم ٤٦٥٠.

وتعرض لذكره الكشي في رجاله، حيث قال:

((قال أبو عمرو: سألت أبا الحسن حمدويه بن نصير، عن علي بن أبي حمزة الثمالي الحسين بن أبي حمزة ومحمد أخويه وابنه، فقال: كلهم ثقاتٌ فاضلون))<sup>(١)</sup>.

ثمَّ أنّه لا بدّ من الإشارة إلى أنّ الرجل ممن روى عنه ابن أبي عمير، كما تقدم من النجاشي والشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم، وكذلك روى عنه صفوان بن يحيى كما في تهذيب الأحكام<sup>(٢)</sup>، وصفوان وابن أبي عمير ممن ثبت لدينا أنّهم لا يروون، بل ولا يرسلون إلّا عن ثقة، كما تقدم وهو الصحيح.

فالمتحصل من جميع ما تقدم: أنّ محمد بن أبي حمزة ثقة، معتبر الحديث.

السادس: عبد الملك بن عتبة الهاشمي، ترجم له الشيخ الطوسي في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((عبد الملك بن عتبة الهاشمي، اللهبي، المكي))<sup>(٣)</sup>.

نعم، لا بدّ من الإشارة إلى أنّه ترجم بعده مباشرة لعبد الملك

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢ / ٧٠٧ الرقم ٧٦١.

(٢) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٤ / ٨٠ ح ٢٣٠.

(٣) الطوسي، الرجال: ص ٢٣٨ الرقم ٣٢٥٨.

بن عُتبة الصيرفي الكوفي، وقال عنه: ((روى عن أبي الحسن (عليه السلام) أيضاً، له كتاب))<sup>(١)</sup>.

وسياتي ما له ربط بالمقام فانتظر.

وفي فهرست كتب الشيعة وأصولهم ترجم له بالقول: ((عبد الملك بن عُتبة الهاشمي، له كتاب، أخبرنا به جماعة عن أبي المفضل، عن حميد، عن الحسن بن محمد بن سَماعة، عن عبد الملك بن عُتبة))<sup>(٢)</sup>. ومما تقدم يتضح أن للصيرفي والهاشمي كتاباً، ولكن ترجم له النجاشي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((عبد الملك بن عُتبة الهاشمي اللهبي، صليب، روى عن أبي جعفر (عليه السلام) وأبي عبد الله (عليه السلام)، ذكره أبو العباس بن سعيد في من روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي جعفر (عليه السلام)، ليس له كتاب، والكتاب الذي يُنسب لعبد الملك بن عُتبة هو لعبد الملك بن عُتبة النخعي، صيرفي، كوفي، ثقة.

روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، له هذا الكتاب، يرويه عنه جماعة، أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان، قال: حدّثنا علي بن حاتم، قال: حدّثنا محمد بن جعفر الرزاز، قال: حدّثنا عبد الله بن

(١) المصدر السابق: ص ٢٣٨ الرقم ٣٢٥٩.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٨٠ الرقم ٤٨٦.

محمد بن خالد، قال: حدّثنا الحسن بن علي بن بنت الياس عن عبد الملك بن عُتبة بكتابه<sup>(١)</sup>.

ثمّ أنّه لم يُقَمِّ دليل واضح على وثاقة عبد الملك بن عُتبة الهاشمي، وما ذكره المحدث النوري من أنّه يمكن القول بوثاقة الرجل من خلال كونه من أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقد وثقهم بمجموعهم وبعنوانهم<sup>(٢)</sup>، فهذا مما لا يمكن المساعدة عليه، ولا الركون إليه، وقد فصلنا الحديث فيه في ألفاظ التوثيق من مختاراتنا الرجالية فراجع<sup>(٣)</sup>.

وما نقله المحدث النوري وآخرون من تصريح بوثاقته من قبل الشيخ الطوسي (رحمته الله) في رجاله، وكذلك من قبل الكشي في رجاله<sup>(٤)</sup>، فلا أثر له، لا في رجال الشيخ الطوسي ولا في الكشي، والظاهر أنّه من سهو القلم، ومن يطالع رجال ابن داود كثيراً يجد أنّه كثير الأغلاط والأخطاء.

والمتحصّل من جميع ما تقدم: عدم ثبوت وثاقة لعبد الملك بن عُتبة الهاشمي.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٣٩ الرقم ٦٣٥.

(٢) ينظر: النوري، خاتمة مستدرک الوسائل: ٤ / ٤٤٧ - ٤٤٨.

(٣) ينظر: عادل هاشم، بحوث في ألفاظ التوثيق: ص ١٠٥ وما بعدها.

(٤) ينظر: النوري، خاتمة مستدرک الوسائل: ٤ / ٤٤٨.



نعم، تبقى مسألة اعتبار ما ورد من روايات في كتاب من لا يحضره الفقيه وغيره إذا ورد عن طريق عبد الملك بن عتبة، فإذا كان مقيداً بالصيرفي أو النخعي فهي معتبرة؛ لوثاقة الصيرفي النخعي، وإذا لم تكن مقيدة بل كانت مطلقة كالقول: عبد الملك بن عتبة، فهذه كذلك معتبرة؛ لأنه ينصرف حينئذٍ للصيرفي النخعي؛ لأنه هو صاحب الكتاب، شريطة أن تكون الرواية عن الإمام الصادق (عليه السلام) أو الإمام الكاظم (عليه السلام)، وأمّا إذا كانت الرواية عن الإمام الباقر (عليه السلام)، فلا يمكن القول باعتبارها؛ لأنها حينئذٍ تخرج عن دائرة مرويات عبد الملك بن عتبة النخعي الصيرفي الثقة.

ويضاف إلى ذلك:

إذا كانت الرواية عن علي بن الحكم عن عبد الملك بن عتبة مطلقاً من دون تقييد عن الإمام الكاظم (عليه السلام)، فكذلك لا تكون معتبرة؛ لأنها حينئذٍ تنصرف إلى عبد الملك بن عتبة الهاشمي، الذي لم يثبت له توثيق.

وعليه، فطريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عبد الملك بن عتبة الهاشمي معتبر، ولكن نفس عبد الملك بن عتبة الهاشمي لم يثبت له توثيق.

ولكن الظاهر أنه اشتباه، وأنّ المقصود منه عبد الملك بن عتبة الجعفي الصيرفي الثقة صاحب الكتاب، والهاشمي لم يكن صاحب

كتاب.

وعليه، فالروايات التي يرويها الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه عن عبد الملك بن عتبة الهاشمي إنما هي عن عبد الملك بن عتبة الصيرفي النخعي الثقة، فهي معتبرة شريطة أن تكون عن الإمام الصادق (عليه السلام) أو الإمام الكاظم (عليه السلام)، وأمّا إذا كانت عن الإمام الباقر (عليه السلام) فلا تدخل في دائرة مرويات النخعي الصيرفي الثقة، هذا من جانب.

ومن جانب آخر، فلا بدّ من تقييد الروايات الواردة عن الإمام الكاظم (عليه السلام) بقيد ما إذا كانت عن طريق علي بن الحكم، عن عبد الملك بن عتبة مطلق من غير تقييد عن الإمام الكاظم (عليه السلام)؛ لأنّه في هذه الصورة يكون المنصرف إليه الهاشمي، الذي لم يثبت له توثيق؛ لكثرة رواية علي بن الحكم عن عبد الملك بن عتبة الهاشمي، فلاحظ.

## الطريق المتان

الكلام في طريق الصدوق إلى عبد الملك بن عمرو الأحول الكوفي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عبد الملك بن عمرو، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن الحكم بن مسكين، عن عبد الملك بن عمرو الأحول الكوفي، وهو عربي))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقة، تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، شيخ الكليني، ثقة، جليل، تقدم.

الثالث: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ثقة، جليل، تقدم.

الرابع: الحكم بن مسكين، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

الخامس: عبد الملك بن عمرو الأحول الكوفي، ترجم له الشيخ

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٠٨.

الطوسي (عليه السلام) في رجاله في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) وقال عنه: ((عبد الملك بن عمرو الأحول، عربي، كوفي، روى عنهما (عليه السلام) (١)).

وذكره الكشي في رجاله في باب مستقل، وهو باب ما روي في عبد الملك بن عمرو، وفيه رواية واحدة، وهي:

((محمديه، قال: حدثني يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن صالح، عن عبد الملك بن عمرو، قال: قال لي أبو عبد الله (عليه السلام): إني لأدعو الله لك حتى اسمي دابّتك، أو قال: أدعو لابنك)) (٢).

والرواية سنداً وإن كان لا يחדش فيها إلا من جهة عدم ثبوت وثاقة عبد الملك بن عمرو لحد الآن، ولكن من ناحية الدلالة فلا نجد فيها دلالة على الإرشاد إلى وثاقته في الحديث واعتبار مروياته. بل لعل الدعاء له بالمغفرة أو التوبة أو حسن العاقبة والخاتمة ونحو ذلك، فإنّ الدعاء معناه أنّ الشخص المدعول له محل عناية الداعي، لا أكثر من ذلك.

مضافاً إلى أنّه على تقدير دلالتها على الوثاقة في الحديث لعبد الملك بن عمرو، فلا يمكن الأخذ بها؛ من جهة كونه هو الذي يرويها، ولا يمكن الأخذ برواية شخص تدلّ على وثاقة نفس الراوي،

(١) الطوسي، الرجال: ص ٢٦٥ الرقم ٣٨٠٤.

(٢) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٦٨٧/٢ الرقم ٧٣٠.

كما هو واضح.

نعم، سرد المحدث النوري جملة وجوه للقول بوثاقته، منها:

### الوجه الأول:

رواية جميل بن درّاج عنه كما في التهذيب في باب النذر، وأبان بن عثمان في باب حكم الحيض، وعبد الله بن بكير في باب كيفية الصلاة، وابن مسكان في باب ضروب الحج، وفي الكافي في أصناف الحج، هؤلاء أربعة من أصحاب الإجماع، ومن غيرهم من أعظم الثقات: إسحاق بن عمار، وجميل بن صالح، والحكم، ولا ريب في كشف رواية هؤلاء عنه عن وثاقته<sup>(١)</sup>.

### ولكن الجواب عنه واضح:

فإن هؤلاء وإن ثبت لهم التوثيق، ولكنه لم يثبت لهم أنهم لا يروون إلا عن ثقة، كما ثبت هذا المعنى لابن أبي عمير وأضرابه؛ فلذلك لا تدل روايتهم عن شخص على وثاقة ذلك الشخص من باب أنها تكون أمانة على وثاقته؛ وذلك لأنهم رَوَوْا عن الثقات وغيرهم.

### الوجه الثاني:

روى ثقة الإسلام الكليني في الكافي عن علي بن إبراهيم: ((عَنْ

(١) ينظر: النوري، خاتمة مستدرک الوسائل: ٤ / ٤٥.

أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ مَسْكِينٍ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَمْرٍو  
 قَالَ: قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (عليه السلام): يَا عَبْدَ الْمَلِكِ مَا لِي لَا أَرَاكَ تَخْرُجُ إِلَى هَذِهِ  
 الْمَوَاضِعِ الَّتِي يُخْرَجُ إِلَيْهَا أَهْلُ بِلَادِكَ؟ قَالَ: قُلْتُ: وَأَيْنَ؟ فَقَالَ جَدُّهُ  
 وَعَبَّادَانُ وَالْمُصَيِّصَةُ وَقَزْوِينُ، فَقُلْتُ: انْتَظَاراً لَأَمْرِكُمْ وَالْإِفْتِدَاءِ بِكُمْ،  
 فَقَالَ: إِي وَاللَّهِ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: فَإِنَّ الزَّيْدِيَّةَ  
 يَقُولُونَ: لَيْسَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ جَعْفَرٍ خِلَافٌ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَرَى الْجِهَادَ، فَقَالَ: أَنَا  
 لَا أَرَاهُ بَلَى وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَاهُ، وَلَكِنْ أَكْرَهَ أَنْ أَدْعَ عِلْمِي إِلَى جَهْلِهِمْ)) (١).

ولكن يرد عليها:

أولاً: أَنَّهُ لَا ثَبُوتَ لوثاقة عبد الملك بن عمرو لحد الآن.

ثانياً: أَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ تَامِيَّتِهَا سَنَدًا، فَهِيَ مَخْدُوشَةٌ دَلَالَةً مِنْ

جهة:

أ- أَنَّ الرَّاويَ لَهَا نَفْسَ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَمْرٍو، وَهُوَ لَا يَجُوزُ أَنْ

يُسْتَدَلَّ بِوِثَاقَةِ شَخْصٍ بِرَوَايَةِ نَفْسِهِ.

ب- أَنَّهُ لَا دَلَالَةَ فِيهَا عَلَى وَثَاقَةِ عَبْدِ الْمَلِكِ فِي الْحَدِيثِ وَاعْتِبَارِ

مَرْوِيَّاتِهِ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ، بَلْ تَدُلُّ عَلَى اتِّبَاعِهِ لِأَمْرِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ

(عليه السلام)، لَا أَكْثَرَ.

## الوجه الثالث:

رواية ابن أبي عمير عنه بالواسطة، وكذلك رواية صفوان بن يحيى، حيث يروي عنه بالواسطة.

ولكن هذا الأمر لا يتم؛ والوجه في ذلك أنه قد تقدّم أنّ القدر المتيقن من دلالة رواية مشايخ الثقات كابن أبي عمير وصفوان والبزنطي على وثاقة من يروون عنه إنّما هو بالمباشرة ومن دون واسطة، وما يسمّون بالمشايخ المباشرين.

وأما المدعى في المقام من التعديّ عن ذلك للرواية لهم مع الواسطة، فهذا بحاجة إلى قرينة، ولا قرينة في المقام تدلّ على ذلك، وقد فصلنا الحديث في ذلك في محله من التوثيقات العامة في مشايخ الثقات فراجع<sup>(١)</sup>.

فالنتيجة: أنّ عبد الملك بن عمرو الأحول الكوفي لم يثبت له توثيق.

وعليه، فطريق الصدوق إلى عبد الملك بن عمرو الأحول في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبر، ولكن عبد الملك بن عمرو الأحول لم يثبت له توثيق.

(١) ينظر: عادل هاشم، بحوث رجالية في التوثيقات العامة: ٢ / ١٣.

## الطريق الأول بعد المتين

الكلام في طريق الصدوق إلى عبد الواحد بن عبدوس النيسابوري

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عبد الواحد بن محمد بن عبدوس النيسابوري، فقد رويته عنه))<sup>(١)</sup>.

ولا رجال في الطريق إليه؛ لأنه لا طريق إليه أصلاً، وأمّا عبد الواحد بن محمد بن عبدوس النيسابوري فالرجل شيخ الصدوق (طاب ثله)، وقد نقل عنه كثيراً، مُتَرَضِّياً عليه في غير مورد<sup>(٢)</sup>.

وبالتالي، فهو ثقة بمعية تَرْضِي الصدوق (طاب ثله) عليه عند من يرى تمامية دلالة التَرْضِي على الوثاقة في الحديث.

ولكن تقدم منا أن الصحيح هو القول بالتفصيل، وأنه لا دلالة للترضي على الوثاقة في الحديث مطلقاً، بل الأمر مقيد بملاحظة نفس المُتَرْضِي، فإذا كان من مثل الصدوق (طاب ثله) والمفيد (طاب ثله) لم نقبل بدلالة

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٣٩.

(٢) ينظر: الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ٣/ ٢٣٨، التوحيد: ص ٢٤٢، الخصال: ص ٥٨، علل الشرائع: ١/ ٥٩، عيون أخبار الرضا (طاب ثله): ١/ ٨٣، كمال الدين وتمام النعمة: ص ٢٤٠.



ترضيه بنفسه على وثاقة المترضى عليه في الحديث، وإن كان المترضى مثل النجاشي أو الشيخ الطوسي (عليه السلام) فترضيهم يكفي للقول بالوثاقة على تفصيل تقدم، وفي المقام لا يمكن الاطمئنان بدلالة الترضي على الوثاقة لما تقدم.

وذهب بعض آخر للقول بوثاقة الرجل من باب كونه شيخاً للصدوق، ولكن ذكرنا فيما سبق أنه لا ملازمة بين شيخوخة الصدوق والوثاقة في الحديث؛ وذلك لأنه كما هو المعلوم أن مسألة شيخوخة الرواية لم تكن تخضع لقيود صارمة بحيث يُعلم منها اقتضاء الرواية عن شخص وثاقته لذلك الشخص، بل أن فساد حال جملة من مشايخ أصحاب الكتب الأربعة وغيرهم خير شاهد على ذلك، بل أن بعض مشايخ الصدوق وصفهم الصدوق نفسه بأنه لم ير أنصب منهم وغير ذلك.

**فالنتيجة:** أن عبد الواحد بن محمد بن عبدوس النيسابوري لم يثبت له توثيق.

## الطريق الثاني بعد المتين

### الكلام في طريق الصدوق إلى عبيد بن زرارة بن أعين

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عبيد بن زرارة، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسين بن الخطاب، عن الحكم بن مسكين الثقفي، عن عبيد بن زرارة بن أعين، وكان أحول))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة، جليل، تقدم.

الثالث: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ثقة، جليل، تقدم.

الرابع: الحكم بن مسكين الثقفي، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

الخامس: عبيد بن زرارة بن أعين، ذكره الشيخ الطوسي (رحمته الله) في

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٣٣.

رجاله في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((عُبَيْد بن زرارة بن أعين الشيباني، مولى، كوفي))<sup>(١)</sup>.

وترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((له كتاب، أخبرنا به جماعة، عن أبي الفضل، عن حميد، عن القاسم بن إسماعيل القرشي عنه))<sup>(٢)</sup>.

وأما النجاشي فقد ترجم له في فهرست أسماء مصنفى الشيعة بالقول: ((عُبَيْد بن زرارة بن أعين الشيباني، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، ثقة ثقة، عين، لا لبس فيه ولا شك، له كتاب، يرويه جماعة عنه، أخبرنا عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن محمد بن يحيى، قال: حدثنا عبد الله بن جعفر، قال: حدثنا ابن أبي الخطاب، ومحمد بن عبد الجبار، وأحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن حماد بن عثمان، عن عُبَيْد بكتابه))<sup>(٣)</sup>.

مضافاً إلى جملة من عبارات المدح والتبجيل من الشيخ المفيد (عليه السلام) وآخرين.

فالمتحصل من جميع ما تقدم: أنَّ الرجل ثقة، عين، معتبر الحديث.

(١) الطوسي، الرجال: ص ٢٤٣ الرقم ٣٢٥٥.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٧٦ الرقم ٤٦٩.

(٣) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ٢٣٣ - ٢٣٤ الرقم ٦١٨.

فالنتيجة: أنّ طريق الصدوق إلى عُبيد بن زرارة بن أعين في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبر، مضافاً إلى وثاقة نفس عبيد واعتبار مروياته.

## الطريق الثالث بعد المتين

الكلام في طريق الصدوق إلى عُبيد الله بن علي الحلبي

الطريق الأول: قال الشيخ الصدوق:

((وما كان فيه عن عُبيد الله بن علي الحلبي، فقد رويته عن أبي  
ومحمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، عن سعد بن عبد الله، والحميري،  
جميعاً عن أحمد وعبد الله ابني محمد بن عيسى، عن محمد بن أبي عمير،  
عن حماد بن عثمان، عن عبد الله بن علي الحلبي.

والطريق الثاني:

ورويته عن أبي ومحمد بن الحسن وجعفر بن محمد بن مسرور  
(رضي الله عنهم)، عن الحسين بن محمد بن عامر، عن عمّه عبد الله بن  
عامر، عن محمد بن أبي عمير، عن حماد بن عثمان، عن عُبيد الله بن  
علي الحلبي))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في الطريق الرئيسي الأول، الذي ينحلّ إلى ثمانية طرق  
فرعية، ورجاله هم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقة،

(١) ينظر: الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٨.

تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه،

تقدم.

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة،

جليل، تقدم.

الرابع: عبد الله بن جعفر الحميري، شيخ الكليني، ثقة، جليل،

تقدم.

الخامس: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقة، جليل،

تقدم.

السادس: عبد الله بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، أخو

أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، وابن محمد بن عيسى  
الأشعري القمي، ويعرف الرجل ببنان، لم يثبت له توثيق.

السابع: محمد بن أبي عمير، أوثق الناس في الحديث، لا يروي ولا

يرسل إلا عن ثقة.

الثامن: حماد بن عثمان، سواء أكان ابن عمرو بن خالد الفزاري

أو الناب أو ذا الناب، فالجميع ثقات.

التاسع: عبيد الله بن علي الحلبي، ذكره الشيخ الطوسي في رجاله

في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((عبيد الله بن علي

بن أبي شعبة الحلبي الكوفي، مولى بني عَجَل))<sup>(١)</sup>.

وترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((عبيد الله بن علي الحلبي، له كتاب مصنف معول عليه، وقيل: إنَّه عُرِضَ على الرضا (عليه السلام)، فلمَّا رآه استحسَّنه، وقال: ليس لهؤلاء - يعني المخالفين - مثله، أخبرنا به الشيخ المفيد (رحمته الله)، عن أبي جعفر بن بابويه، عن أبيه، ومحمد بن الحسن، جميعاً عن سعد بن عبد الله، وعبد الله بن جعفر الحميري، عن أحمد وعبد الله ابني محمد بن عيسى الأشعري، عن محمد بن أبي عمير، عن حماد بن عثمان، عن الحلبي.

وأخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي، وأخبرنا به جماعة عن التلعكبري، عن أبي عيسى عبيد الله، عن محمد بن الفضل بن هلال الطائي، قال: حدَّثنا أحمد بن علي بن النعمان، قال: حدَّثنا السندي بن محمد البرزاز، قال: حدَّثنا حماد بن عثمان ذو الناب عنه))<sup>(٢)</sup>.

وترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول: ((عبيد الله بن علي بن أبي شعبة الحلبي، مولى بني تميم اللات بن ثعلبة، أبو علي، كوفي، يتجر هو وأبوه وأخوته إلى حلب، فغلبت عليهم النسبة إلى حلب، وإلى آل أبي شعبة بالكوفة، بيت مذكور من

(١) الطوسي، الرجال: ص ٢٣٤ الرقم ٣١٩٣.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٧٤ الرقم ٤٦٦.

أصحابنا، وروى جدّهم أبو شعبة عن الحسن (عليه السلام) والحسين (عليه السلام)، وكانوا جميعاً ثقات مرجوع إلى ما يقولون.

وكان عبيد الله كبيرهم ووجههم، وصنّف الكتاب المنسوب إليه وعرضه على أبي عبد الله (عليه السلام) وصحّحه، قال عند قراءته: أترى لهؤلاء مثل هذا؟ والنسخ مختلفة الأوائل والتفاوت فيها قريب، وقد روى هذا الكتاب خلق من أصحابنا، عن عبيد الله والطرق إليه كثيرة، ونحن جارون على عادتنا في هذا الكتاب، وذاكرون إليه طريقاً واحداً، أخبرنا غير واحد، عن علي بن حبشي بن قوتي الكاتب الكوفي، عن حميد بن زياد، عن عبيد الله بن أحمد بن نهيك، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي))<sup>(١)</sup>.

وقال العلامة الحلبي (عليه السلام) في خلاصة الأقوال: ((إنّ كتاب عبيد الله بن علي الحلبي هو أول كتاب صنفه الشيعة))<sup>(٢)</sup>.

والمتحصل من جميع ما تقدم: أنّ عبيد الله بن علي بن الحلبي ثقةٌ، وجّهٌ.

وعليه، فطرق الصدوق المتفرعة عن الطريق الرئيسي الأول إلى عبيد الله بن الحلبي في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبرة، ما عدا الذي يقع فيه عبد الله بن محمد بن عيسى الأشعري القمي المعروف ببنان؛

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ٢٣٠ - ٢٣١ الرقم ٦١٢.

(٢) العلامة الحلبي، خلاصة الأقوال: ص ٢٠٣ الرقم ٦٤٤.



من جهة عدم ثبوت توثيق له، مع أنّ نفس عبد الله بن علي الحلبي ثقة، معتبر الحديث.

وأما الكلام في الطريق الثاني، والذي ينحلّ إلى ثلاثة طرق فرعية،  
فرجاله:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقة،  
تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه،  
تقدم.

الثالث: جعفر بن محمد بن مسرور، شيخ الصدوق، لم يثبت له  
توثيق، تقدم.

الرابع: الحسين بن محمد بن عمار، أبو عبد الله الأشعري، من  
مشايخ الكليني، ثقة، تقدم.

الخامس: عبد الله بن عامر بن عمران الأشعري، ثقة، وجه،  
معتبر الحديث، تقدم.

السادس: محمد بن أبي عمير، أوثق الناس في الحديث، لا يروي  
ولا يرسل إلا عن ثقة، تقدم.

السابع: حماد بن عثمان، سواء كان ابن عمرو بن خالد الفزاري

أو النائب أو ذا النائب، فكلّهم ثقات.

الثامن: عبيد الله بن علي بن أبي شعبة الحلبي، ثقةٌ، معتبر الحديث، تقدم.

وعليه، فطريق والد الصدوق ومحمد بن الحسن معتبر، مضافاً إلى وثاقة عبيد الله بن علي الحلبي، أمّا طريق جعفر بن محمد بن مسرور فغير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة جعفر بن محمد بن مسرور، مع أنّ عبيد الله بن علي الحلبي ثقة، معتبر الحديث.

## الطريق الرابع بعد المتين

### الكلام في طريق الصدوق إلى عبيد الله المرافق أو المرافق

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عبيد الله المرافق، فقد رويته عن جعفر بن محمد بن مسرور (رضي الله عنه)، عن الحسين بن محمد بن عامر، عن عمّه عبد الله بن عامر، عن أبي أحمد بن محمد بن أبي زياد الأزدي، عن عبيد الله المرافق))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: جعفر بن محمد بن مسرور، لم يثبت له توثيق وغير معتبر الرواية، تقدم.

الثاني: الحسين بن محمد بن عامر، أبو عبد الله الأشعري، شيخ الكليني، ثقة، تقدم.

الثالث: عبد الله بن عامر بن عمران الأشعري، ثقة، تقدم.

الرابع: أبو أحمد بن محمد بن أبي زياد الأزدي، وهذا كنية محمد بن أبي عمير، أوثق الناس في الحديث، لا يروي ولا يرسل إلا عن ثقة،

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٢١.

تقدم.

الخامس: عبيد الله المرافقي أو الرافقي أو الرابطي، ورد ذكر الرجل في كتاب الكافي في الزي والتجمل<sup>(١)</sup>.

وكذلك روى له الصدوق (طائفة) في كتاب من لا يحضره الفقيه<sup>(٢)</sup>.

وعلى كل حال، فلم نقف على ترجمة أكثر لحال الرجل، ولكن الذي يهمنا حاله من ناحية الوثاقة في الحديث.

ووثاقة الرجل من هذه الجهة محرزة؛ من جهة رواية ابن أبي عمير عنه كما في الطريق محل الكلام، وابن أبي عمير ممن لا يروي إلا عن ثقة، كما هو الصحيح والثابت لدينا، بل لا يُرسل إلا عن ثقة. فالنتيجة: أن طريق الصدوق إلى عبيد الله المرافقي أو الرافقي أو الدافقي غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة جعفر بن محمد بن مسرور، مع أن نفس عبيد الله المرافقي ثقة، معتبر الحديث.

(١) ينظر: الكليني، الكافي: ٦ / ٤٩٧ ب: الحمام ح ٧.

(٢) ينظر: الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ١ / ١١٧ ب: غسل الجمعة وآداب الحمام ح ٢٥٠، إلا أن فيه المرافقي لا الرافقي.

## الطريق الخامس بعد المتين

### الكلام في طريق الصدوق إلى عبيد الله بن الوليد الوصافي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن الوصافي، فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه (رضي الله عنه)، عن محمد بن يحيى العطار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن فضال، عن عبيد الله بن الوليد الوصافي))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن علي ماجيلويه، شيخ الصدوق، معتبر الرواية، تقدّم.

الثاني: محمد بن يحيى العطار، شيخ الكليني، ثقة، عين، تقدّم.

الثالث: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقة، جليل القدر، تقدّم.

الرابع: ابن فضال، وهو الحسن بن علي بن فضال، ثقة، جليل، زاهد، ورع، تقدّم.

الخامس: عبيد الله بن الوليد الوصافي (الوصافي)، ذكره الشيخ

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٨٤.

الطوسي (عليه السلام) في رجاله في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((عبيد الله بن الوليد الوصافي الكوفي))<sup>(١)</sup>.

وترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفى الشيعة بالقول:

((عبيد الله بن الوليد الوصافي، عربي، ثقة، يُكنى أبا سعيد، روى عن أبي جعفر (عليه السلام) وأبي عبد الله (عليه السلام)، ذكره أصحاب كتب الرجال، له كتاب، يرويه عنه جماعة، أخبرني عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن سليمان، قال: حدّثنا محمد بن جعفر الرزاز، قال: حدّثنا محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، قال: حدّثنا محمد بن سنان، عن ابن مسكان، عن عبد الله بن الوليد بكتابه))<sup>(٢)</sup>.

نعم، ترجم له العلامة الحلي (عليه السلام) في خلاصة الأقوال وقال عنه: ((الوصافي بالضاد المعجمة))<sup>(٣)</sup>.

فالنتيجة: أنّ طريق الصدوق (عليه السلام) إلى عبد الله بن الوليد الوصافي في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبر، مضافاً إلى وثاقة عبيد الله بن الوليد واعتبار مروياته.

(١) الصدوق، الرجال: ص ٧٣٤ الرقم ٣١٩٤.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ٢٣١ الرقم ٦١٣.

(٣) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٢٠٣ الرقم ٦٤٥.

## الطريق السادس بعد المئتين

### الكلام في طريق الصدوق إلى عثمان بن زياد

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عثمان بن زياد، فقد رويته عن عبد الواحد بن محمد بن عبدوس العطار النيسابوري، عن علي بن محمد بن قتيبة، عن حمدان بن سليمان، عن محمد بن الحسين، عن عثمان بن عيسى، عن عبد الصمد بن بشير، عن عثمان بن زياد))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: عبد الواحد بن محمد بن عبدوس العطار النيسابوري، لم يثبت له توثيق، تقدّم.

الثاني: علي بن محمد بن قتيبة النيسابوري، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفى الشيعة بالقول:

((علي بن محمد بن قتيبة النيسابوري أو النيشابوري، عليه اعتمد أبو عمرو الكشي في كتاب الرجال، أبو الحسن، صاحب الفضل بن شاذان وراويّة كتبه، له كتب، منها كتاب يشتمل على ذكر مجالس

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١١٤.

الفضل مع أهل الخلاف ومسائل أهل البلدان، أخبرنا الحسين، قال: حدّثنا أحمد بن جعفر، قال: حدّثنا أحمد بن إدريس عنه بكتابه))<sup>(١)</sup>.

وترجم له الشيخ الطوسي (رحمته الله) في رجاله في باب من لم يرو عن واحد من الأئمة (عليهم السلام) بالقول: ((علي بن محمد القتيبي، تلميذ الفضل بن شاذان، نيسابوري، فاضل))<sup>(٢)</sup>.

يبقى المهم من الحديث، وهو وثاقة الرجل واعتبار مروياته، فقد أُستدل لها بأمور:

### الأمر الأول:

قول النجاشي بحقه: عليه اعتماد أبو عمرو الكشي في كتاب الرجال، كما تقدمت الإشارة إليه.

وقد اعترض على ذلك سيّد مشايخنا المحقق الخوئي (رحمته الله) بالقول: ((إنّه يرد عليه من أنّه يروي عن الضعفاء كثيراً))<sup>(٣)</sup>، وبالتالي فلا قيمة لاعتماه على راوٍ.

### وقيل في المقام:

إنّه ربما يقال بالفرق بين رواية الكشي عن شخص واعتماه

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ٢٥٩ الرقم ٦٧٨.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٤٢٩ الرقم ٦١٥٩.

(٣) الخوئي، معجم رجال الحديث: ١٣ / ١٧١.



عليه، إذ الاعتماد يتوقف على الوثاقة، وإلا فكيف يعتمد على من ليس بثقة؟

وقد أجيب عنه بالقول:

((إنّ هذا الكلام ليس بشيء، فقد ذُكر بشأن غير واحد من الرجال، أنّه كان يعتمد المراسيل أو المجاهيل، كأحمد بن محمد بن خالد وسهل بن زياد وبكر بن أحمد العصري وغيرهم، فكيف يستغرب اعتماد الكشي على غير الثقة فيما ذكره في كتابه الذي قال عنه النجاشي: إنّ فيه أغلاط كثيرة؟<sup>(١)</sup>

وفي جميع ما تقدم نظر:

أمّا كون الرجل ممن يروي عن الضعفاء، فهذا وإن كان صحيحاً في نفسه ولكن لا بدّ من الالتفات إلى أنّ النجاشي قد حدّد وعيّن بكونه من المعتمدين عند الكشي، وبذلك ميزه عن الآخرين ممن روى عنهم الكشي وكانوا من الضعفاء، وإلاّ لو لم يكن هناك تمييز لعلي بن محمد بن قتيبة لما أشار النجاشي إلى اعتماد الكشي عليه.

وبعبارة أخرى:

أنّه لا توجد قاعدة أنّ كل من اعتمد عليه الكشي ثقة أو ليس

(١) ينظر: محمد رضا السيستاني، قبسات من علم الرجال: ٢ / ١٩٥.

بثقة، ولكن يحتمل فيه الوثاقة وعدمها، ولكن تخصيص النجاشي لابن قتيبة بالتحديد والتشخيص في الاعتماد يُؤشّر على وجود ميزة له من هذه الناحية، وهو كونه من المعتمدين، المعتمدة رواياتهم، لا المعتمدين المحتمل فيهم الاعتبار وعدمه.

وأما مسألة اعتماد الكشي على المجاهيل، فهو وإن كان موجوداً، ولكن علي بن محمد بن قتيبة لا يمكن عدّه من المجاهيل بعد الإشارة إليه من قبل الكشي والشيخ الطوسي والنجاشي، والإشارة إلى فضله وغيرها من السمات، وبالتالي فعده في عداد المجاهيل مجانب للإنصاف كما هو واضح.

وأما أن في كتاب الكشي أغلاط كما أشار إليه النجاشي، فهو وإن كان صحيحاً، ولكن هذا لا علاقة له بالمقام، مضافاً إلى تهذيب الكتاب من قبل الشيخ الطوسي (رحمته)، وما بقي من أخطاء فإنّها يمكن أن تندرج في الأخطاء المقبولة في الكتب عموماً، وإن كانت أكثر من ذلك، فهذا لا يلزم عدم وثاقة ابن قتيبة كما هو واضح.

### الأمر الثاني:

أنّ النجاشي روى في ترجمة محمد بن عيسى العبيدي رواية عن علي بن محمد بن قتيبة، عن الفضل، أنّه كان يحب العبيدي ويمدحه ويثني عليه، وعقب النجاشي عليها بالقول: ((بحسبك هذا الثناء من

الفضل (رحمته الله) <sup>(١)</sup>.

وهو يدل على اعتماد النجاشي على نقل القُتيبي مدح الفضل للعبّدي.

إلا أنه قد أجيب عنه بالقول:

((إنّ اعتماده على هذا النقل لا يكفي دليلاً على وثاقة الرجل عنده؛ لأنّه قد يكون اطمئن بصحة الرواية اعتماداً على بعض القرائن)) <sup>(٢)</sup>.

وهذا الجواب متين، ولكن لا بدّ من الالتفات إلى أنّ ذلك لا يعني أنّه لا قيمة احتمالية لهذا الوجه يمكن أن تساعد في بناء الاطمئنان بحال علي بن محمد بن قتيبة، بل غاية الأمر أنّه بنفسه لا يورث الاطمئنان بالوثاقة للرجل واعتبار مروياته.

### الأمر الثالث:

ما تقدم من كلمات الشيخ الطوسي (عليه السلام) بحق الرجل من كونه فاضلاً، فيمكن أن يقال بكونه مدحاً، ومن ثمّ تعدّ رواياته من الحسان، ويعتمد عليها، فتكون معتبرة.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفّي الشيعة: ص ٣٣٤.

(٢) ينظر: محمد رضا السيستاني، قبسات من علم الرجال: ٢ / ١٩٥ - ١٩٦.

وقد اعترض على ذلك سيّد مشايخنا المحقق الخوئي بالقول: ((إنّ الفضل لا يعد مدحاً في الراوي بما هو راوٍ، وإنّما هو مدح للرجل في نفسه باعتبار اتصافه بالكمالات والعلوم))<sup>(١)</sup>.

قد يقال: بأنّ التنبيه على فضيلة الراوي من دون قدح فيه ظاهر في مدحه بما هو راوٍ بما يناسب الاعتماد عليه.

ولكن قد أجيب عنه بالقول: إنّ هذا الكلام غير تام؛ فإنّه لا ظهور للتوصيف بالفضل في ذلك.

مضافاً إلى أنّ المراجعة للكتب الرجالية يلاحظ أنّ التوصيف بفاضل يأتي في مقابل التوثيق وما بمعناه، ومن نماذج ذلك أنّ الشيخ (عليه السلام) الذي وصف القتيبي في كتاب الرجال بأنّه فاضل واقتصر على ذلك، ذكر بعد ترجمة واحدة: علي بن محمد الخلقي، قائلاً: ثقة فاضل، وبعد أربعة تراجم: علي بن إسماعيل الدهقان، وقال: زاهد، خير، فاضل، وعلى ذلك فاستفادة اعتبار رواية الشخص من توصيفه بالفاضل في غير محلها<sup>(٢)</sup>.

ولنا في المقام كلام حاصله:

أولاً: لا إشكال ولا شبهة في أنّ التعبير بـ(فاضل) بنفسه يفيد

(١) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ١٣ / ١٧٢.

(٢) ينظر: محمد رضا السيستاني، قبسات من علم الرجال: ٢ / ١٩٦.

المدح، والمدح المعتد به، هذا من جانب.

ومن جانب آخر، لا بدّ من الاعتراف بأنّ هذا التعبير بنفسه لا يورث الاطمئنان بوثاقة الراوي، ولكنه يضع الموصوف به في مرتبة علمية لا بأس بها، تميزه عن زملائه وأقرانه في مجال اختصاصه وعمله وهو الرواية والحديث.

ومن جهة ثالثة، فلم يتفق أعلام الرجال على تبني ألفاظ موحدة للتعبير عن صفات معينة بمستويات محددة، حتّى يمكن تعيين مدلول اللفظ المستعمل في كتب الرجال بل أكثر من ذلك، فإنّ نفس المصنف قد لا يلتزم بمنهجية واحدة في جميع تراجم كتابه.

ومن جهة رابعة، تقدم الحديث عن أنّ كتاب الرجال للشيخ الطوسي وصلنا بصيغة المسودة غير النهائية، وبمعية ما ذكرناه من جملة كبيرة من الأخطاء والأغلاط، وبالتالي فاحتمال التصحيف والسقط موجود.

ثانياً: أنّه لا بدّ من الالتفات إلى أنّ عدم إيراد التعبير بـ (فاضل) لوثاقة الراوي أو اعتبار مروياته، فهذا لا يسقط ما يكتنزه هذا اللفظ من قيمة احتمالية معتد بها يمكن أن تجتمع مع قرائن وشواهد ومؤيدات أخرى للانتهاء إلى اعتبار مرويات الرجل.

وهذا ما كان في القُتَيْبِي، حيث أنّ ما تقدم من الوجوه تصلح أن

تكون مع هذا الوجه مجتمعة دالة على اعتبار مرويات الرجل.

ثمّ أننا بعد تتبع روايات الرجل، وجدنا ما يعضد اعتبار مروياته، منها:

الأول: ما رواه الكشي في رجاله: ((قال أبو الحسن علي بن محمد بن قتيبة النيسابوري، قال: قال أبو محمد الفضل بن شاذان: لا أحلّ لكم أن ترووا أحاديث محمد بن سنان))<sup>(١)</sup>.

وبالتالي، فالرجل متحفظ عن رواية المتهمين بالغلو والضعف ونحو ذلك، وهذا مشعر بسلامة منهجه في الحديث والرواية.

الثاني: روايته للروايات المحذّرة عن أحمد بن هلال العبرتائي<sup>(٢)</sup>.

الثالث: نقله لروايات وحوادث يظهر منها تثبته وحيطته في نقله للحوادث والوقائع<sup>(٣)</sup>.

فالنتيجة: أنّ علي بن محمد بن قتيبة النيسابوري معتبر الحديث.

الثالث: حمدان بن سليمان، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((حمدان بن سليمان، أبو سعيد النيشابوري، أو النيسابوري، ثقة،

(١) المازندراني، منتهى المقال في أحوال الرجال: ٦ / ٦٥.

(٢) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ٣ / ١٥٠.

(٣) ينظر: عبد الله الصالح النجف آبادي، مكاتيب الأئمة (ع): ٢ / ٢٠٨.

من وجوه أصحابنا، ذكر ذلك أبو عبد الله أحمد بن عبد الواحد، أخبرنا أبو الحسين علي بن أحمد، قال: حدثنا محمد بن الحسن، قال: حدثنا علي بن محمد بن سعد القزويني، قال: حدثنا حمدان، وأخبرنا ابن شاذان، عن أحمد بن محمد بن يحيى، عن أبيه، عن حمدان بكتابه<sup>(١)</sup>.

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((حمدان بن سليمان النيشابوري، له كتاب، أخبرنا به عدة من أصحابنا عن محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه، ومحمد بن الحسن، ومحمد بن علي ماجيلويه، عن محمد بن يحيى العطار، عن حمدان بن سليمان<sup>(٢)</sup>)).

ثم أن الشيخ الطوسي (رحمته) في رجاله ذكر في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) بقوله: ((حمدان بن سليمان النيسابوري<sup>(٣)</sup>)).

ولكن يبعد أن يكون الرجل محل الكلام؛ وذلك لأمرين:

الأمر الأول: أنه لم يوجد هذا الاسم في هذا المكان في جملة من نسخ كتاب الرجال للشيخ الطوسي، وبالتالي فهو مختلف في النسخ.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ١٣٨ الرقم ٣٥٧.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١١٨ الرقم ٢٥٠.

(٣) الطوسي، الرجال: ص ٣٥٦ الرقم ٥٢٧٠.

الأمر الثاني: أنّ الرجل محل الكلام متأخر عن زمن الإمام الرضا (عليه السلام)، بقريّة رواية محمد بن يحيى العطار عنه، والذي هو من مشايخ الكليني.

الأمر الثالث: أنّه قد تقدمت الإشارة غير مرة، أنّ الظاهر أنّ رجال الشيخ الطوسي الذي بأيدينا هو نسخة غير نهائية من الكتاب، بقريّة وقوع مثل هكذا أخطاء واشتباهاً فيه.

الأمر الرابع: أنّه يحتمل أن يراد منه شخص آخر غير الرجل محل الكلام.

ثمّ أنّ الشيخ الطوسي (عليه السلام) في رجاله ذكره في عداد أصحاب الإمام العسكري (عليه السلام) بقوله: ((حمدان بن سليمان، نيسابوري))<sup>(١)</sup>. وذكر كذلك في باب من لم يرو عن واحد من الأئمة (عليهم السلام)، حمدان بن سليمان النيسابوري وقال عنه: ((روى عنه محمد بن يحيى العطار))<sup>(٢)</sup>.

والمتحصل من جميع ما تقدم: أنّ حمدان بن سليمان النيسابوري الوارد في الطريق ثقةٌ معتبر الحديث.

الرابع: محمد بن الحسين، وهو محمد بن الحسين بن أبي الخطاب،

(١) المصدر السابق: ص ٣٩٨ الرقم ٥٨٣٩.

(٢) المصدر نفسه: ص ٤٢٦ الرقم ٦١٢٣.



ثقة، جليل، تقدّم.

الخامس: عثمان بن عيسى، وهو عثمان بن عيسى الرواسي العامري الكلابي، ثقة، معتبر الحديث، تقدّم.

السادس: عبد الصمد بن بشير، وهو عبد الصمد بن بشير العرّامي الكوفي، ثقة، معتبر الحديث، تقدّم.

السابع: عثمان بن زياد، وعثمان بن زياد، هذا الذي للصدوق إليه طريق في مشيخة من لا يحضره الفقيه، الظاهر كونه مشترك بين أكثر من واحد، ومنهم:

١ - عثمان بن زياد الضبي.

٢ - عثمان بن زياد الأحمسي.

٣ - عثمان بن زياد الرواسي والهمداني.

وعلى كلّ حال، فالرجل مجهول غير محدد على كلّ التقادير، فبالتالي لا اعتبار لمروياته في كتاب من لا يحضره الفقيه.

ومحاولة المحدث النوري للقول بأن الرجل ثقة؛ من باب أنّ للصدوق طريقاً إليه، وعده لكتابه من الكتب المعتمدة؛ لأنّه أخذ منها، فهو ضعيف جداً؛ وذلك لما قدمناه من غير مرة من أنّه لا دلالة لوجود طريق للشيخ الصدوق إلى شخص على وثاقة ذلك الشخص بوجه، ولا ملازمة بين الأخذ من كتاب من قبل الصدوق أو غيره،

واعتبار ذلك الكتاب كما هو واضح.

فالنتيجة: أنّ عثمان بن زياد الوارد في مشيخة من لا يحضره الفقيه

لم يثبت له توثيق.

فالنتيجة: أنّ طريق الصدوق إلى عثمان بن زياد في كتاب من لا

يحضره الفقيه غير معتبر؛ وذلك لعدم ثبوت وثاقة عبد الواحد بن

محمد بن عبدوس النيسابوري، مضافاً إلى عدم تشخيص عثمان بن

زياد؛ لتردده بين أكثر من واحد، وعليه فالرجل غير معتبر الرواية.

## الطريق السابع بعد المئتين

### الكلام في طريق الصدوق إلى عطاء بن السائب

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عطاء بن السائب، فقد رويته عن الحسين بن أحمد بن إدريس (رضي الله عنه)، عن أبيه، عن محمد بن أبي الصهبان، عن أبي أحمد محمد بن زياد الأزدي، عن أبان الأحمر، عن عطاء بن السائب))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: الحسين بن أحمد بن إدريس الأشعري القمي، ثقة، معتبر الحديث، ودوره شرفي في نقل كتب وروايات أبيه، فلو لم يثبت له توثيق لم يضر ذلك في اعتبار مروياته.

الثاني: والده أحمد بن إدريس الأشعري القمي، ثقة، جليل القدر، تقدم.

الثالث: محمد بن أبي الصهبان، وهو محمد بن عبد الجبار القمي، ثقة، معتبر الحديث.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٣٠.

الرابع: أبو أحمد محمد بن أبي زياد الأزدي، وهو محمد بن أبي عمير، أوثق الناس في الحديث، بل لا يروي ولا يرسل إلا عن ثقة. الخامس: أبان الأحمر، وهو أبان بن عثمان الأحمر البجلي، ثقة، من أصحاب الإجماع.

السادس: عطاء بن السائب، وقع الرجل في مشيخة من لا يحضره الفقيه، مضافاً إلى ذلك فقد روى عن الإمام علي بن الحسين (عليه السلام) رواية يظهر منها كونه شيعياً.

مضافاً إلى أن العامة ترجموا له، وذكروا أنه كان عامياً، ووثقوه في الحديث، ومن ثم اختلط بالشيعة وصار شيعياً، وقدحوا في حديثه حينئذ.

والمهم من جميع ما ورد أنه لم نجد له توثيقاً صريحاً من طرقنا، وعليه فلا اعتبار لمروياته.

فالنتيجة: أن طريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عطاء بن السائب معتبر، ولكن نفس عطاء لم يثبت له توثيق من قبل أصحابنا.

## الطريق الثامن بعد المتين

### الكلام في طريق الصدوق إلى العلاء بن رزين

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه أن له إليه أربعة طرق:

#### الطريق الأول:

((وما كان فيه عن العلاء بن رزين، فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، عن سعد بن عبد الله، والحميري، جميعاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن خالد، عن العلاء بن رزين.

#### الطريق الثاني:

وقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، عن سعد بن عبد الله، والحميري، جميعاً عن محمد بن أبي الصهبان، عن صفوان بن يحيى، عن العلاء بن رزين.

#### الطريق الثالث:

ورويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن علي بن سليمان الزراري الكوفي، عن محمد بن خالد، عن العلاء بن رزين القلاء.

## الطريق الرابع:

ورويته عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن محمد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن علي بن فضال، والحسن بن محبوب، عن العلاء بن رزين<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، تقدّم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه، تقدّم.

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، ثقة، جليل، تقدّم.

الرابع: عبد الله بن جعفر الحميري، شيخ الكليني، ثقة، جليل، تقدّم.

الخامس: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقة، جليل، تقدّم.

السادس: محمد بن خالد البرقي، والد أحمد بن محمد بن خالد البرقي، معتبر الحديث، تقدّم.

(١) المصدر السابق: ص ٥٧ - ٥٨.

السابع: العلاء بن رزين القلاء، ترجم له الشيخ الطوسي في رجاله في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((العلاء بن رزين القلاء، مولى ثقيف، كوفي))<sup>(١)</sup>.

وترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((العلاء بن رزين القلاء، ثقة، جليل القدر، له كتاب، وهو أربع نُسَخ، منها:

رواية الحسن بن محبوب أخبرنا به الشيخ المفيد (رحمته الله)، عن أبي جعفر بن بابويه، عن أبيه، ومحمد بن الحسن، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد، وعبد الله ابني محمد بن عيسى، وأحمد بن أبي عبد الله البرقي، ويعقوب بن يزيد، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب، والهيثم بن مسروق، عن الحسن بن محبوب، عن العلاء.

ومنها: رواية محمد بن خالد الطيالسي، أخبرنا ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن محمد بن خالد الطيالسي عنه، وأخبرنا به الحسين بن عبيد الله، عن ابن بابويه، عن أبيه، عن علي بن سليمان الزراري الكوفي، عن محمد بن خالد، عن العلاء بن رزين القلاء.

ومنها: رواية محمد بن أبي الصهبان أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن سعد، والحميري، عن محمد بن أبي الصهبان، عن

(١) الطوسي، الرجال: ص ٢٤٧ الرقم ٣٤٤٥.

صفوان عنه.

ومنها: رواية الحسن بن علي بن فضال، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن سعد، والحميري، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن علي بن فضال عنه.

وقال ابن بطة: العلاء بن رزين أكثر رواية من صفوان بن يحيى<sup>(١)</sup>.

بينما ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفى الشيعة بالقول:

((العلاء بن رزين القلاء، ثقفى، مولى، قاله ابن فضال، وقال ابن عبده الناسب مولى يشكر: كان بجلي السويقي، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وصحب محمد بن مسلم وتفقه عليه، وكان ثقة، وجهاً، والهلal بن العلاء روى عنه وعبد الملك بن محمد بن العلاء.

له كتب، يروىها جماعة، أخبرنا جماعة عن الحسن بن حمزة، قال: حدّثنا محمد بن جعفر، عن الصفار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، قال: حدّثنا الحسن بن العلاء بكتابه<sup>(٢)</sup>.

فالنتيجة: أنّ العلاء بن رزين القلاء ثقة، وجه، معتبر الحديث.

وعليه، فطريق الصدوق الرئيسى الأول في كتاب من لا يحضره

(١) ينظر: الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٨٣ الرقم ٤٩٩.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ٢٩٨ الرقم ٨١١.



الفقيه إلى علاء بن رزين القلاء المتفرّع إلى أربعة طرق فرعية، كلّها معتبرة، مضافاً إلى وثاقة العلاء نفسه واعتبار مروياته.

وأما الكلام في الطريق الثاني، فرجاله:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقة، تقدّم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه، تقدّم.

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، ثقة، جليل، تقدّم، وهو شيخ الكليني.

الرابع: عبد الله بن جعفر الحميري، شيخ الكليني، ثقة، جليل، تقدّم.

الخامس: محمد بن أبي الصهبان، وهو محمد بن عبد الجبار القمّي، ثقة، معتبر الحديث، تقدّم.

السادس: صفوان بن يحيى بيع السابري، ثقة، أوثق أهل زمانه، لا يروي ولا يُرسل إلا عن ثقة، تقدّم.

السابع: العلاء بن رزين القلاء، ثقة، وجه، تقدّم.

وعليه، فالطريق الرئيسي الثاني للشيخ الصدوق إلى العلاء بن

رزين القلاء في كتاب من لا يحضره الفقيه بطرقه الفرعية الأربعة معتبر، مضافاً إلى وثاقة نفس العلاء واعتبار مروياته.

وأما الكلام في الطريق الثالث، فرجاله:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، تقدّم.

الثاني: علي بن سليمان الزراري الكوفي، ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ النسخ مختلفة في هذا الرجل، ففي نسخة من (من لا يحضره الفقيه) للمحدث النوري علي بن سليمان الزراري<sup>(١)</sup>، وكذا في نسخة شارح المشيخة التقي المجلسي (رحمته الله)<sup>(٢)</sup>، وكذا نسخة صاحب الجامع<sup>(٣)</sup>.

وفي قبال ذلك، ورد علي بن سليمان الرازي في نسخة أخرى عند المحدث النوري<sup>(٤)</sup>، وكذا في نسخة صاحب الوسائل (رحمته الله)<sup>(٥)</sup>، ونسخة السيّد الكاظمي صاحب العدة<sup>(٦)</sup>.

والظاهر أنّ الأول كونه الزراري هو الأصح؛ وذلك لأمرين:

(١) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤ / ٤٦١.

(٢) ينظر: المجلسي، روضة المتقين: ١٤ / ١٨٤.

(٣) ينظر: الأردبيلي، جامع الرواة: ١ / ٥٨٣.

(٤) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤ / ٤٦١.

(٥) ينظر: الحر العاملي، وسائل الشيعة: ١٩ / ٣٨٦.

(٦) ينظر: الكاظمي: عدة الرجال: ٢ / ١٥٧.

## الأمر الأول:

ما تقدم من الشيخ الطوسي (عليه السلام) في ترجمة الرجل في فهرست كتب الشيعة وأصولهم، حينما ذكر طُرقه إلى كتب العلاء منها: ((وأخبرنا الحسين بن عبيد الله، عن محمد بن علي بن بابويه، عن أبيه، عن علي بن سليمان الزراري الكوفي، عن محمد بن خالد، عن العلاء بن رزين القلاء))<sup>(١)</sup>.

## الأمر الثاني:

أنّه لا ترجمة واضحة لعلي بن سليمان الرازي في كتب التراجم والرجال.

ثمّ أنّه يقع الحديث في علي بن سليمان بن الحسن بن الجهم بن بكير بن أعين الزراري الكوفي:

فقد ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفى الشيعة بالقول:

((علي بن سليمان بن الحسن بن الجهم بن بكير بن أعين، أبو الحسن الزراري، كان له اتصال بصاحب الأمر (عليه السلام)، وخرجت إليه التوقيعات، وكان له منزلة في أصحابنا، وكان ورعاً، ثقةً، فقيهاً، لا يُطعن عليه في شيء، له كتاب النوادر، أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان، قال:

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٨٣ الرقم ٤٩٩.

حدَّثنا علي بن حاتم، قال: حدَّثنا علي بن سليمان بكتابه النوادر<sup>(١)</sup>.  
وبقريب من ذلك ترجم له العلامة الحلي (طاب<sup>ث</sup>له) في خلاصة  
الأقوال<sup>(٢)</sup>.

وقد ورد الرجل كثيراً في الأسانيد والكتب، ولم نعثر على ما  
يمكن أن يُطعن به عليه.

فالنتيجة: أنَّ علي بن سليمان بن الحسن بن الجهم بن بكير بن  
أعين الزراري الكوفي ثقةٌ، معتبر الحديث.

الثالث: محمد بن خالد، وهو محمد بن خالد البرقي، والد أحمد  
بن محمد بن خالد البرقي، معتبر الحديث، تقدّم.

الرابع: العلاء بن رزين القلاء، ثقةٌ، معتبر الحديث، تقدّم.

وعليه فالطريق الثالث للشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره  
الفقيه إلى العلاء بن رزين القلاء معتبر، مضافاً إلى وثاقة العلاء نفسه  
واعتبار مروياته.

وأما الكلام في الطريق الرابع، فرجاله:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقةٌ، فقيهٌ،

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفی الشيعة: ص ٢٦٠ الرقم ٦٨١.

(٢) ينظر: العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ١٨٧ الرقم ٥٥٧.

تقدّم.

الثاني: محمد بن الحسن الصفار، شيخ الكليني، ثقة، وجه،

تقدّم.

الثالث: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقة، جليل،

تقدّم.

الرابع: الحسين بن علي بن فضال، ثقة، جليل، زاهد، ورع،

تقدّم.

الخامس: الحسن بن محبوب السّراد أو الزّراد، ثقة، جليل القدر،

تقدّم.

السادس: العلاء بن رزين القلاء، ثقة، وجه، معتبر الحديث،

تقدم.

وعليه، فالطريق الرئيسي الرابع للصدوق في كتاب من لا يحضره

الفقيه إلى العلاء بن رزين القلاء بطرقه الفرعية معتبر، والعلاء نفسه

ثقة، وجه، معتبر الحديث.

## الطريق التاسع بعد المئتين

### الكلام في طريق الصدوق إلى العلاء بن سَيَّابة

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن العلاء بن سَيَّابة، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن علي الوشاء، عن أبان بن عثمان، عن العلاء بن سَيَّابة))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقة، تقدّم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، شيخ الكليني، ثقة، جليل القدر، تقدّم.

الثالث: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمّي، ثقة، جليل، تقدّم.

الرابع: الحسن بن الوشاء، المعروف بابن بنت إلياس، ثقة، وجه، تقدّم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٣١.

الخامس: أبان بن عثمان الأحمر البجلي، ثقة، من أصحاب الإجماع، تقدم.

السادس: العلاء بن سيّابة، وهو العلاء بن سيّابة الكوفي، ترجم له الشيخ الطوسي (رحمته الله) في رجاله في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، ولم يقل عنه شيئاً سوى كونه كوفياً، مولى<sup>(١)</sup>.

ولم نجد ما يمكن أن يعدّ ترجمة له من ناحية الوثاقة والضعف، ولكن مع ذلك ذهب سيّد مشايخنا المحقق الخوئي (رحمته الله) إلى كون الرجل ثقة؛ من جهة وروده في تفسير القمّي في سورة هود في تفسير قوله تعالى: ﴿وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ﴾<sup>(٢)</sup>، حيث روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وروى عنه موسى بن أكيل النُميري<sup>(٣)</sup>.

ولكن قد تقدّم مفصلاً أنّ ما يُسمّى بتفسير القمّي الواصل إلينا ليس للقمي وحده، بل وقعت عليه إضافات وإضافات على امتداد ألف عام السابقة في مرحلة زمنية متعددة من أناس معلومين ومجهولين أخرجته عن مسمّى تفسير القمّي.

مضافاً إلى عدم الاطمئنان بمطابقة ما بأيدينا مع نسخة الأصل، وقد فصلنا الحديث في ذلك فيما تقدم من مختاراتنا الرجالية في التوثيقات

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٢٤٧ الرقم ٣٤٤٠.

(٢) سورة هود: الآية ٤٢.

(٣) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ١٢ / ١٨٩.

العامّة فراجع<sup>(١)</sup>.

وعليه، فلا ينفع الوقوع في أسناد ما يُسمّى بتفسير القمّي بنفسه للقول بثبوت الراوي، ولكن مع ذلك يمكن القول بثبوت الرجل من خلال رواية ابن أبي عمير عنه، كما في باب الشهادات فيمن يجب ردّ شهادته ومن تُقبَل شهادته، حيث روى ابن أبي عمير: ((عن العلاء بن سيّابة، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قال أبو جعفر (عليه السلام): لا تُقبَل شهادة سايق الحاج أنّه قتل راحلته وأفنى زاده وأتعب نفسه واستخفّ بصلاته، قيل: فالمكاري والجمال والملاح؟ قال: وما بأس بهم تُقبَل شهادتهم إذا كانوا صلحاء))<sup>(٢)</sup>.

وابن أبي عمير من ثبت أنّه لا يروي، بل ولا يُرسل إلّا عن ثقة، كما هو الصحيح عندنا.

وبالتالي، فالعلاء بن سيّاب الكوفي ثقة، معتبر الحديث.

فالنتيجة: أنّ طريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى العلاء بن سيّابة معتبر، مضافاً إلى وثاقة العلاء واعتبار مروياته.

(١) ينظر: عادل هاشم، بحوث رجالية في كتب تفسيرية، تفسير القمي.

(٢) ينظر: الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ٣ / ٤٦، الخوئي، معجم رجال الحديث: ١٢ / ١٨٩.



## الطريق العاشر بعد المتين

### الكلام في طريق الصدوق إلى علي بن أبي حمزة

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن علي بن أبي حمزة، فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه (رضي الله عنه)، عن محمد بن يحيى العطار، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، عن علي بن أبي حمزة))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن علي ماجيلويه، شيخ الصدوق، معتبر الرواية، تقدّم.

الثاني: محمد بن يحيى العطار، شيخ الكليني، ثقة، عين، تقدّم.

الثالث: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ثقة، جليل، تقدّم.

الرابع: أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، ثقة، بل لا يروي إلا عن ثقة، بل ولا يُرسل إلا عن ثقة كما هو الصحيح، تقدّم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٩١.

الخامس: علي بن أبي حمزة، والظاهر أنه علي بن أبي حمزة البطائي، وإن احتمل كونه الثمالي، وعلي بن أبي حمزة البطائي من الشخصيات الجدلية التي وقع فيها الكلام، والأخذ والرد والتوثيق والتضعيف والاعتماد والرفض، وعلى كل حال، فحيث أننا بحمد الله بحثناه بحثاً خاصاً في ضمن بحث الشخصيات الجدلية، فراجعوا كتابنا (علي بن أبي حمزة بحث رجالي) للاطلاع على تفصيل الكلام في الرجل.

ولكن مع ذلك لا بدّ من الإشارة إلى المختار في الرجل من جهة الحاجة إليه في إتمام عملية تنقيح وتقييم الطرق المبحوث عنها في المقام وغيره.

والمختار بعد الاطلاع على أحوال الرجل، وما قيل من كلمات وتقييمات، عدم اعتبار مروياته إلا ما يحرز تحمله عنه قبل قوله بالوقف وصدور ما صدر منه من مواقف وتصرفات شاذة ومشيئة ومُستهجنة. وعمدة ما قيل بحقه أمّا من ناحية المدح فأمرور:

الأمر الأول: ما ذكره الشيخ الطوسي (رحمته الله) من عمل الطائفة بأخباره؛ من جهة كونه متحرّجاً في روايته، موثقاً به في أمانته، وإن كان مُحطّاً في اعتقاده<sup>(١)</sup>.

الأمر الثاني: رواية جمع ممن لا يروي ولا يرسل إلا عن ثقة عن

(١) ينظر: الطوسي، العدة في أصول الفقه: ١ / ١٥٠.

البطائني كابن أبي عمير وصفوان بن يحيى بيّاع السابري وأحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، والمختار دلالة رواية هؤلاء الأعلام على وثاقة من يروون عنه، ومن يُرسلون عنه مباشرةً.

الأمر الثالث: ما ذكره ابن الغضائري في رجاله في ترجمة ابنه الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني، حيث قال: ((أبوه أوثق منه))<sup>(١)</sup>، مع أنّه في هذه الترجمة ضعّف الحسن بن علي بن أبي حمزة.

وأما عمدة ما ورد في الخدش في الرجل، فهي أمور:

الأمر الأول: ما نقله الكشي: ((عن العياشي عن علي بن الحسن بن فضال من أنّه كذّاب ملعون، وقد رويته عنه أحاديث كثيرة وكتبت تفسير القرآن كلّ من أوله إلى آخره إلّا أنّي لا أستحلّ أن أروي عنه حديثاً واحداً))<sup>(٢)</sup>.

الأمر الثاني: قوله: ((علي بن أبي حمزة، كذّاب، متهم))<sup>(٣)</sup>.

ونترك بل ونحيل القارئ الكريم في تفصيل الكلام إلى محله من كتابنا علي بن أبي حمزة البطائني بحث رجالي.

فالتيجة: أنّ طريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى

(١) ابن الغضائري، الرجال: ص ٥١.

(٢) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٧٠٥ / ٢.

(٣) المصدر نفسه: ٧٠٦ / ٢.

علي بن أبي حمزة البطائني معتبر، ولكن نفس علي غير معتبر الحديث،  
إلا إذا ما أُحرز تحمّله عنه قبل الوقف الذي صدر منه.

## الطريق الحادي عشر بعد المتين

### الكلام في طريق الصدوق إلى علي بن أحمد بن أشيم

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن علي بن أحمد بن أشيم، فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه (رضي الله عنه)، عن عمه محمد بن أبي القاسم، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أحمد بن أشيم))<sup>(١)</sup>.

قبل الدخول في البحث لا بدّ من الإشارة إلى مسألة، وهي:

أنّه قد ورد في بعض نسخ مشيخة من لا يحضره الفقيه كما في نسخة المحدث النوري: ((عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه، عن علي بن أحمد بن أشيم))<sup>(٢)</sup>.

ولكن في نسخ كثيرة<sup>(٣)</sup> في الأصل لم يرد (عن أبيه) والظاهر أنّ الصحيح عدم وجود (عن أبيه)؛ وذلك لرواية أحمد بن محمد بن خالد عن علي بن أحمد بن أشيم بلا واسطة.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٣٢.

(٢) النوري، خاتمة مستدرک الوسائل: ٤ / ٤٧١.

(٣) ينظر، المجلسي، روضة المتقين: ١٤ / ١٨٦، الأردبيلي، جامع الرواة: ١ / ٥٥٣.

ثم أنه يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن علي ماجيلويه، شيخ الصدوق، معتبر الرواية.

الثاني: محمد بن أبي القاسم ماجيلويه، ثقة، فقيه، معتبر الحديث.

الثالث: أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ويسمى أحمد بن أبي عبد الله البرقي، ثقة، تقدّم.

الرابع: علي بن أحمد بن أشيم، وقع الرجل في أسناد جملة من الروايات تبلغ تسعة وخمسين مورداً<sup>(١)</sup>، وقد كانت روايته عن الإمام أبي الحسن (عليه السلام) والإمام الرضا (عليه السلام)، مضافاً إلى ابن أبي عمير وأحمد بن محمد بن أبي نصر وصفوان بن يحيى وآخرين، بينما روى عنه أحمد بن محمد بن عيسى.

وقد ترجم له الشيخ الطوسي (رحمته الله) في رجاله في عداد أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام)، وقال عنه: ((علي بن أحمد بن أشيم، مجهول))<sup>(٢)</sup>. ولم نجد ما يصلح أن يكون وجهاً للقول بوثاقة الرجل. إلا أنه مع ذلك ذهب جمعٌ إلى وثاقته، مستنديين على وجوه:

(١) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ١٢ / ٢٧١.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٣٦٣ الرقم ٥٣٨٠.

## الوجه الأول:

أنَّ الشيخ الصدوق عدَّ كتابه كما في مقدمة من لا يحضره الفقيه في عداد الكتب المعتمدة؛ من جهة اعتماده عليه في كتابه من لا يحضره الفقيه<sup>(١)</sup>.

ولكن هذا الوجه ضعيف جداً؛ وذلك لأنَّه لا ملازمة ولا دلالة لكون الكتاب معتمداً عند الصدوق على وثاقة صاحب الكتاب، وقد تقدم الحديث مفصلاً في ذلك.

بل أكثر من ذلك، فإنَّه ليس كلَّ صاحب أصل أصله معتمد عليه، فليست كلُّ الأصول معتمدة؛ ولذلك قال الشيخ الطوسي (رحمته الله) في أصل إسحاق بن عمار: إنَّ أصله معتمد عليه، ومن الواضح أنَّ هذا القيد قيد احترازي لمنع غير المعتمد من الدخول في دائرة الاعتبار.

## الوجه الثاني:

وقوع الرجل في أسناد كامل الزيارات، كما أشار إلى ذلك سيّد مشايخنا المحقق الخوئي (رحمته الله) في معجم رجاله في الدلالة على قبر أمير المؤمنين (عليه السلام)، الحديث العاشر منه<sup>(٢)</sup>.

ولكن تقدّم غير مرة، أنَّه لا دلالة للوقوع في أسناد كامل

(١) ينظر: الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ١ / ٤ من المقدمة.

(٢) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ٢ / ٢٧١.

الزيارات بنفسه على وثاقة الراوي، سواء كان في دائرة المشايخ المباشرين وتعدادهم (٣٢) راوياً، أو في الأعم منها ومن غير المباشرين والذين تعدادهم حوالي (٣٨٨) راوياً، فإنه على كلا التقديرين لا يمكن الالتزام بإيراث الوقوع في هذه الأسانيد للاطمئنان بوثاقة الراوي واعتبار مروياته، وقد فصلنا الحديث فيهما فيما تقدم من الأبحاث فراجع.

وعليه، فعلي بن أحمد بن أشيم لم يثبت له توثيق.

فالنتيجة: أن طريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى علي بن أحمد بن أشيم معتبر، ولكن نفس علي بن أحمد بن أشيم مهمل، لم يثبت له توثيق.



## الطريق الثاني عشر بعد المئتين

### الكلام في طريق الصدوق إلى علي بن إدريس

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن إدريس بن زيد وعلي بن إدريس، فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه (رضي الله عنه)، عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن علي بن إدريس، عن الرضا (عليه السلام)))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن علي ماجيلويه، شيخ الصدوق، معتبر الرواية، تقدّم.

الثاني: علي بن إبراهيم بن هاشم القمي، شيخ الكليني، ثقة، تقدّم.

الثالث: والد إبراهيم بن هاشم القمي، معتبر الحديث، تقدّم.

الرابع: علي بن إدريس، وبعد التتبع لحال الرجل لم نحظ بمعطيات رجالية عن حاله، سوى وروده في مشيخة من لا يحضره الفقيه، ووصفه من قبل الشيخ الصدوق بكونه صاحب الإمام الرضا

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٩٣.

(عليه السلام)، ورواية كتابه من قبل علي بن إبراهيم عن أبيه عنه، ولم نجد ما يُشير إلى وثاقة الرجل واعتبار مروياته.

ومن الواضح أنّ القول بكونه حسناً من جهة إشارة الصدوق إلى كونه صاحب الإمام الرضا (عليه السلام) فغير واضحة؛ لأنّه عادة ما يستعمل المتقدمون الصحبة ويريدون منها الإشارة إلى الطبقة والمقطع الزمني الذي يعيش فيه الراوي بلحاظ حياة الأئمة المعصومين (عليهم السلام)، واعتبار حياتهم الشريفة هي الأساس في التقسيمات الزمنية للطبقات، وقد فصلنا الحديث في ذلك في كتابنا طبقات الرواة دراسة وتحليل فراجع<sup>(١)</sup>.

وما قيل من دلالة كون للصدوق إليه طريق على وثاقة الرجل، فهو في غاية الضعف، وأمّا ما يمكن أن يُقال بأنّ من دلائل وثاقة الرجل أنّ الصدوق اعتمد على كتابه، وجعله من مصادره في كتابه، فهو في غاية الضعف؛ لما تقدّم من عدم الملازمة بين اعتماد الكتاب وجعله مصدراً من مصادر التصنيف، فضلاً عن الملازمة بين تصنيف كتاب ووثاقة صاحبه.

**فالنتيجة: أنّ علي بن إدريس لم يثبت له توثيق.**

(١) ينظر: عادل هاشم، طبقات الرواة دراسة وتحليل: ص ١٦ وما بعدها.

وعليه، فإنَّ طريق الشيخ الصدوق إلى علي بن إدريس في كتاب  
من لا يحضره الفقيه معتبرٌ، ولكن نفس علي بن إدريس لم يثبَّت له  
توثيق، فلا اعتبار لمروياته.

## الطريق الثالث عشر بعد المتين

### الكلام في طريق الصدوق إلى علي بن أسباط

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن علي بن أسباط، فقد رويته عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن محمد بن الحسن الصفار، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن علي بن أسباط))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن الصفار، شيخ الكليني، ثقة، وجه، تقدم.

الثالث: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ثقة، تقدم.

الرابع: علي بن أسباط، وذكره الشيخ الطوسي (رحمته الله) في رجاله في غير مورد، منها:

الأول: في عداد أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام)، وقال عنه: ((علي

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٠٢.

بن أسباط بن سالم، كِنْدِيّ، بياع الزطّي، كوفي))<sup>(١)</sup>.

الثاني: في عِدَاد أصحاب الإمام محمد الجواد (عليه السلام)، وقال عنه:  
((علي بن أسباط))<sup>(٢)</sup>.

وترجم له في فهرست كتب الشيعة بالقول: ((علي بن أسباط الكوفي، له أصل وروايات، أخبرنا بذلك الحسين بن عُبَيْد الله، عن أحمد بن محمد بن يحيى، عن أبيه، عن محمد بن أحمد بن قتادة، عن موسى بن جعفر البغدادي عنه، وأخبرنا ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن محمد بن الحسن بن أبي الخطّاب، عن علي بن أسباط))<sup>(٣)</sup>.

وترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفّي الشيعة بالقول:  
((علي بن أسباط بن سالم، بيّاع الزطّي، أبو الحسن المُقْري، كوفي، ثقة، وكان فطحياً، جرى بينه وبين علي بن مهزيار رسائل في ذلك رجعوا فيها إلى أبي جعفر الثاني (عليه السلام)، فرجع علي بن أسباط عن ذلك القول وتركه، وقد روى عن الرضا (عليه السلام) من قبل ذلك، وكان أوثق الناس، وأصدقهم لهجةً.

له كتاب الدلائل، أخبرنا أحمد بن علي، قال: حدّثنا محمد بن

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٣٠٦ الرقم ٥٣٣٧.

(٢) المصدر نفسه: ص ٣٧٦ الرقم ٥٥٧٠.

(٣) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٥٣ - ١٥٤ الرقم ٣٨٤.

أحمد بن داود، قال: حدّثنا الحسين بن أحمد بن علان، قال: حدّثنا حميد بن زياد، عن محمد بن أيوب الدهقان عن علي بكتابه، وأخبرنا الحسين بن عبيد الله، عن أحمد بن جعفر، عن حميد.

وله كتاب التفسير، أخبرنا أحمد بن محمد بن هارون، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن سعيد، حدّثنا أحمد بن يوسف بن حمزة بن زياد الجعفي، قال: حدّثنا علي بن أسباط بكتاب التفسير.

وله كتاب المزار، أخبرنا أحمد بن عبد الواحد بن أحمد، قال: حدّثنا علي بن محمد، قال: حدّثنا علي بن الحسن بن فضال، قال: حدّثنا علي بن أسباط بكتابه المزار.

وله كتاب نوادر مشهور، أخبرنا أبو الحسن أحمد بن محمد بن موسى الجراح الجندي، قال: حدّثنا محمد بن علي بن همام أبو علي الكاتب، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن موسى، قال: حدّثنا أحمد بن هلال عن علي بن أسباط<sup>(١)</sup>.

والمتحصل من جميع ما تقدم: أنّ علي بن أسباط أوثق الناس وأصدقهم لهجةً.

فالنتيجة: أنّ طريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى علي بن أسباط معتبر، مضافاً إلى وثاقة علي نفسه واعتبار مروياته.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ٢٥٢ - ٢٥٣ الرقم ٦٦٣.

## الطريق الرابع عشر بعد المتين

### الكلام في طريق الصدوق إلى علي بن إسماعيل الميثمي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن علي بن إسماعيل الميثمي، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن صفوان بن يحيى، عن علي بن إسماعيل الميثمي))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة، جليل، تقدم.

الثالث: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ثقة، جليل، تقدم.

الرابع: صفوان بن يحيى يباع السابري، أوثق الناس في الحديث، لا يروي ولا يُرسل إلا عن ثقة، تقدم.

الخامس: علي بن إسماعيل الميثمي، ذكره الشيخ الطوسي في

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٢٠.

رجاله في عداد أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام)، وقال عنه: ((علي بن إسماعيل الميثمي، متكلم))<sup>(١)</sup>.

وترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((علي بن إسماعيل بن ميثم التمار، وميثم من أجلة أصحاب أمير المؤمنين علي (عليه السلام)، وعلي هذا أول من تكلم على مذهب الإمامية، وصنّف كتاباً في الإمامة اسمه الكامل، وله كتاب الاستحقاق (رضي الله عنه)<sup>(٢)</sup>.

وترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفى الشيعة بالقول:

((علي بن إسماعيل بن شعيب بن ميثم بن يحيى التمار، أبو الحسن، مولى بني أسد، كوفي، سكن البصرة، وكان من وجوه المتكلمين من أصحابنا، كلّم أبا الهذيل والنظام، له مجالس وكتب، منها: كتاب الإمامة، كتاب الطلاق، كتاب النكاح، كتاب مجالس هشام بن الحكم، كتاب المتعة))<sup>(٣)</sup>.

ثم أنّ الأمارات كثيرة على وثاقة الرجل واعتبار مروياته، منها:

الأولى: كلمات النجاشي الصريحة بكونه كان من وجوه المتكلمين من أصحابنا.

(١) الطوسي، الرجال: ص ٣٦٢ الرقم ٥٣٦٦.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٥٠ الرقم ٣٧٤.

(٣) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ٢٥١ الرقم ٦٦١.



الثانية: ترضي الشيخ الطوسي (عليه السلام) وذكرنا أننا نقول بدلالة ترضي مثل الطوسي على وثاقة المترضى عليه في الحديث، بينما لم نقبل دلالة ترضي الصدوق (عليه السلام) أو المفيد (عليه السلام) على وثاقة المترضى عليه.

الثالثة: رواية صفوان بن يحيى بيع السابري عنه، كما في الطريق محل الكلام، وصفوان ممن ثبت لدينا أنه لا يروي بل ولا يرسل إلا عن ثقة، تقدّم.

فالتحصّل من جميع ما تقدّم: بل حتّى من بعض منها منفرداً بأنّ علي بن إسماعيل الميثمي ثقة، معتبر الحديث.

فالنتيجة: أنّ طريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى علي بن إسماعيل الميثمي معتبر، مضافاً إلى وثاقة الميثمي نفسه، واعتبار مروياته.

## الطريق الخامس عشر بعد المتين

الكلام في طريق الصدوق إلى علي بن بجيل بن عقيل الكوفي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن علي بن بجيل، فقد رويته عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن الحسن بن متيل الدقاق، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن أبي عبد الله الحكم بن مسكين الثقفي، عن علي بن بُجَيل بن عقيل الكوفي))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه، تقدم.

الثاني: الحسن بن متيل الدقاق، معتبر الحديث، تقدم.

الثالث: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ثقة، جليل، تقدم.

الرابع: الحكم بن مسكين الثقفي، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

الخامس: علي بن بُجَيل بن عقيل الكوفي، ذكره الشيخ الطوسي

(عليه السلام) في رجاله في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، ولم يُترجم له

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٥١.

بشيء<sup>(١)</sup>.

وورد ذكره في كتاب من لا يحضره الفقيه في باب ما يُسجد عليه<sup>(٢)</sup>، مضافاً إلى ما تقدّم من وقوعه في مشيخة من لا يحضره الفقيه، ولم نجد له ترجمة تذكر بعد التتبع لجملة من كتب الرجال والتراجم والسيرة والفهارس.

وعليه، فالرجل مهمل، لم يثبت له توثيق، ولا اعتبار لمروياته.

فالنتيجة: أنّ طريق الشيخ الصدوق إلى علي بن بُجَيل بن عقيل الكوفي في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبر، ولكن نفس علي بن بُجَيل لم يثبت له توثيق.

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٢٤٥ الرقم ٣٤٠٣.

(٢) ينظر: الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ١ / ٢١٧ ح ٨٣٩.

## الطريق السادس عشر بعد المتين

### الكلام في طريق الصدوق إلى علي بن بلال

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن علي بن بلال، فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه (رضي الله عنه)، عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن علي بن بلال))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن علي ماجيلويه، شيخ الصدوق، معتبر الرواية، تقدم.

الثاني: علي بن إبراهيم بن هاشم القمي، شيخ الكليني، صاحب التفسير، ثقة، تقدم.

الثالث: والده إبراهيم بن هاشم القمي، معتبر الرواية، تقدم.

الرابع: علي بن بلال، وهو علي بن بلال البغدادي، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول: ((علي بن بلال، بغدادي، انتقل إلى واسط، روى عن أبي الحسن الثالث (عليه السلام) نسخة،

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٢٣.

أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن يحيى، قال: حدّثنا عمران بن موسى عن علي بهذه النسخة.

وله كتاب منشور الأحاديث، أخبرنا أحمد بن علي، قال: حدّثنا الحسن بن حمزة، قال: حدّثنا علي بن إبراهيم به عنه<sup>(١)</sup>.

وذكره الشيخ الطوسي في رجاله في موارد عدة، منها:

المورد الأول: في عِدَاد أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام)، وقال عنه: ((علي بن بلال، أُسِنْد عنه))<sup>(٢)</sup>.

المورد الثاني: في عِدَاد أصحاب الإمام محمد الجواد (عليه السلام)، وقال عنه: ((علي بن بلال، بغدادي، ثقة))<sup>(٣)</sup>.

المورد الثالث: في عِدَاد أصحاب الإمام العسكري (عليه السلام)، وقال عنه: ((علي بن بلال))<sup>(٤)</sup>.

نعم، يظهر أنّه يُسمّى البِلالي، كما ورد في التوقيع عن الإمام العسكري (عليه السلام) في ترجمة إبراهيم بن عبده؛ وذلك من جهة أنّه لم يعد رجل آخر من أصحاب الإمام الحسن العسكري (عليه السلام) بلقب البِلالي،

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ٢٧٨ الرقم ٧٣١.

(٢) المصدر نفسه: ص ٣٥٩ الرقم ٥٣٢١.

(٣) المصدر نفسه: ص ٣٧٧ الرقم ٥٥٧٨.

(٤) المصدر نفسه: ص ٤٠٠ الرقم ٥٨٥٩.

وقد تضمن التوقيع: يا إسحاق، أقرأ كتابنا على البلالي (رضي الله عنه)، فإنه الثقة المأمون العارف بما يجب عليه<sup>(١)</sup>، وهو توقيع طويل.

ثم أنّ الكشي روى:

((وجدت بخط جبريل بن أحمد، حدّثني محمد بن عيسى اليقطيني، قال: كتب (عليه السلام) إلى علي بن بلال في سنة اثنين وثلاثين ومائتين:

بسم الله الرحمن الرحيم، أحمد الله إليك، وأشكر قوله وعوده، وأصلي على النبي محمد وآله صلوات الله ورحمته عليهم، ثمّ أني أقلت أبا علي مقام الحسين بن عبد ربّه وائتمنته على ذلك بالمعرفة بما عنده الذي لا يتقدّمه أحد، وقد أعلم أنّك شيخ ناحيتك، فأحببت إفرادك وإكرامك بالكتاب بذلك، فعليك بالطاعة له، وبالتسليم إليه جميع الحقّ قبلك، وأن تخصّ موالي علي بذلك وتعرفهم من ذلك ما يُصير سبباً إلى عونه وكفايته، فذلك توقيّر علينا ومحبوّب لدينا، ولك به جزاء من الله وأجر، فإنّ الله يُعطي من يشاء ذو الإعطاء والجزاء برحمته، وأنت في وديعة الله وكتبت بخطّي وأحمد الله كثيراً))<sup>(٢)</sup>.

والمتحصل من جميع ما تقدم: أنّ علي بن بلال ثقة، معتبر

(١) ينظر: الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢ / ٢٤٧ الرقم ١٠٨٨.

(٢) المصدر السابق: ٢ / ٧٩٩ - ٨٠٠ الرقم ٩٩١.

الحديث.

فالنتيجة: أنَّ طريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى علي بن بلال البغدادي معتبرٌ، مضافاً إلى وثاقة علي نفسه واعتبار مروياته.

## الطريق مئتين وسبعة عشر

### الكلام في طريق الصدوق إلى علي بن جعفر

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وكل ما كان في هذا الكتاب عن علي بن جعفر، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن محمد بن يحيى العطار، عن العَمركي بن علي البُوفكي، عن علي بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر (عليه السلام). ورويته عن محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد (رضي الله عنه)، عن محمد بن الحسن بن الصفار، وسعد بن عبد الله جميعاً عن أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى، والفضل بن عامر، عن موسى بن القاسم البجلي، عن علي بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر، وكذلك جميع كتاب علي بن جعفر فقد رويته بهذا الإسناد))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة،

تقدم.

الثاني: محمد بن يحيى العطار، شيخ الكليني، ثقة، عين، تقدم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٦.



الثالث: العَمركي بن علي البُوفكي، ذكره الشيخ الطوسي (رحمته) في عِدَاد أصحاب الإمام الحسن العسكري (عليه السلام)، وقال عنه: ((العَمركي بن علي البُوفكي النيسابوري، يقال: إنّه اشترى غِلْماناً أتراكاً بسمرقند للعسكري (عليه السلام)))<sup>(١)</sup>.

وترجم له النجاشي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((العَمركي بن علي أبو محمد البُوفكي، وبُوفك قرية من قُرى نيشابور، شيخ من أصحابنا، ثقة، روى عنه شیوخ أصحابنا، منهم عبد الله بن جعفر الحميري، له كتاب الملاحم، أخبرنا أبو عبد الله القزويني، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن يحيى، قال: حدّثنا أحمد بن إدريس، قال: حدّثنا محمد بن أحمد بن إسماعيل العلوي عن العَمركي، وله كتاب نوادر، أخبرنا محمد بن علي بن شاذان، عن أحمد بن محمد بن يحيى، عن عبد الله بن جعفر عنه به))<sup>(٢)</sup>.

وبعد التتبع وجدنا ما يعضد وثاقة الرجل، وهو وروده في أسناد كامل الزيارات، حيث روى عنه أحمد بن إدريس ومحمد بن يحيى في الباب الثامن والعشرين في بُكاء السَّماء والأرض على الحسين (عليه السلام)، ويحيى (عليه السلام) الحديث الثامن عشر.

(١) الطوسي، الرجال: ص ٤٠٠ الرقم ٥٨٦٣.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفی الشيعة: ص ٣٠٣ - ٣٠٤ الرقم ٨٢٨.

والمتحصّل من جميع ما تقدّم: أنّ العَمركي بن علي البُوفكي ثقةٌ،  
معتبر الحديث، وجهٌ، من أصحابنا.

الرابع: علي بن جعفر، ابن الإمام الصادق (عليه السلام)، ثقةٌ، جليلٌ،  
ورعٌ، تقدّم.

وعليه، فالطريق الأول للشيخ الصدوق إلى علي بن جعفر في  
كتاب من لا يحضره الفقيه معتبرٌ، مضافاً إلى وثاقة علي بن جعفر نفسه  
واعتماد مرويّاته.

وأما الكلام في الطريق الثاني، فرجاله:

الأول: محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد، شيخ الصدوق،  
ثقة، فقيهٌ، تقدّم.

الثاني: محمد بن الحسن، شيخ الكليني، ثقةٌ، جليلٌ، تقدّم.

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، شيخ الكليني، ثقةٌ،  
جليلٌ، تقدّم.

الرابع: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمّي، ثقةٌ، جليلٌ،  
تقدّم.

الخامس: الفضل بن عامر، ذكر الشيخ الطوسي (رحمته الله) في رجاله في  
باب من لم يرو عن واحد من الأئمة (عليهم السلام)، وقال عنه: ((الفضل بن

عامر، روى عنه سعد بن عبد الله))<sup>(١)</sup>.

والظاهر أنه هو الفضل بن عامر، أبو العباس، الذي روى عن موسى بن القاسم، وروى عنه موسى بن الحسن في كتاب الجنائز من الكافي<sup>(٢)</sup>.

ولم نجد ما ترجم به، ممّا يُعطينا شعوراً واضحاً عن حاله من ناحية الوثاقة في الحديث، وعليه فالرجل مجهول الحال، مهمل الأحوال. السادس: موسى بن القاسم البجلي، ولا بدّ من الإشارة إلى أنّه قد ورد في بعض نُسخ المشيخة: موسى بن القاسم البجلي، كما في نسخة المحدث النوري<sup>(٣)</sup>، وكذلك في بعض نُسخ الوسائل.

وفي مقابل ذلك، فإنّه قد ورد في نسخ أخرى لكتاب من لا يحضره الفقيه، وكذلك شرح المشيخة في روضة المتّقين<sup>(٤)</sup>، وكذلك في العدة للسيد الكاظمي<sup>(٥)</sup>، وفي جامع الرواة<sup>(٦)</sup>، عن موسى بن القاسم البجلي، وهو الصحيح.

(١) الطوسي، الرجال: ص ٤٣٥ الرقم ٦٢٣٢.

(٢) ينظر: الكليني، الكافي: ٣ / ١١٨ ب: في كم يعاد المريض ح ٣.

(٣) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤ / ٤٧٩.

(٤) ينظر: المجلسي، روضة المتّقين: ٤ / ١٩١.

(٥) ينظر: الكاظمي: عدة الرجال: ٢ / ١٦٠.

(٦) ينظر: الأردبيلي، جامع الرواة: ١ / ٥٦١ - ٥٦٢.

ويؤيد المختار ما ورد في فهرست في ترجمة موسى، أخبرنا جماعة عن محمد بن علي بن الحسين، عن محمد بن الحسن، وأخبرنا ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن الصفار، وسعد بن عبد الله، عن الفضل بن عامر، وأحمد بن محمد، عن موسى بن القاسم، عن رجاله<sup>(١)</sup>، وكذلك يقرب منه ما في المشيخة تهذيب الأحكام<sup>(٢)</sup>.

وأما حال موسى بن القاسم البجلي، فقد ذكره الشيخ الطوسي في رجاله في غير مورد منها:

الأول: في عداد أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام)، وقال عنه: ((موسى بن القاسم بن معاوية بن وهب، عربي، بجلي، كوفي، ثقة))<sup>(٣)</sup>.

الثاني: في عداد أصحاب الإمام محمد الجواد (عليه السلام)، وقال عنه: ((موسى بن القاسم بن معاوية بن وهب البجلي، من أصحاب الرضا (عليه السلام)))<sup>(٤)</sup>.

وترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((موسى بن القاسم بن معاوية بن وهب البجلي، له ثلاثون كتاباً مثل كتب الحسين بن سعيد، مستوفاة حسنة، وزيادة كتاب الجامع، أخبرنا بها

(١) ينظر: الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٥٣٣ الرقم ٧١٨.

(٢) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ١٠ / ٨١.

(٣) الطوسي، الرجال: ص ٣٦٥ الرقم ٥٤٢٤.

(٤) المصدر نفسه: ص ٣٧٨ الرقم ٥٥٩٥.

جماعة عن أبي جعفر بن بابويه، عن محمد بن الحسن عنه، وأخبرنا بها ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن الصفار، وسعد بن عبد الله، عن الفضل بن عامر، وأحمد بن محمد، عن موسى بن القاسم، عن رجاله<sup>(١)</sup>.

وترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفى الشيعة بالقول: ((موسى بن القاسم بن معاوية بن وهب البجلي، أبو عبد الله، يُلقَّب المُجَلِّي، ثقةٌ، ثقةٌ، جليلٌ، واضح الحديث، حسن الطريقة، له كتب، منها: كتاب الوضوء، كتاب الصلاة، كتاب الزكاة، كتاب الصيام، كتاب الحج، كتاب النكاح، كتاب الطلاق، كتاب الحدود، كتاب الديّات، كتاب الشهادات، كتاب الإيمان والندور، كتاب أخلاق المؤمن، كتاب الجامع، كتاب الأدب.

أخبرنا أبو الحسين علي بن أحمد، قال: حدّثنا ابن الوليد، قال: حدّثنا محمد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، قال: حدّثنا موسى بن القاسم بكُتبه.

وله مسائل الرجال، فيه مسائل ثمانية عشرة رجلاً، أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان، قال: حدّثنا علي بن حاتم، عن أحمد بن إدريس، عن عبد الله بن محمد بن عيسى عنه بها<sup>(٢)</sup>.

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٤٣ الرقم ٧١٨.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ٤٠٥ الرقم ١٠٧٣.

والمتحصّل من جميع ما تقدّم: أنّ موسى بن القاسم البجلي ثقة، جليل.

السابع: علي بن جعفر، ثقة، جليل، ورع، تقدّم.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى علي بن جعفر، وكذلك كتاب علي بن جعفر وبطرقه الفرعية المتعددة معتبر، إلا ما ورد فيها الفضل بن عامر، فإنّه لم يثبت له توثيق، مع أنّ علي بن جعفر ثقة، جليل، ورع، معتبر الحديث.

## الطريق الثامن عشر بعد المتين

### الكلام في طريق الصدوق إلى علي بن حسان الواسطي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن علي بن حسان، فقد رويته عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن محمد بن الحسن الصفار، عن علي بن حسان الواسطي.

ورويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن الحسن بن موسى الخشاب، عن علي بن حسان الواسطي))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في الطريق الأول، ورجاله:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن الصفار، شيخ الكليني، ثقة، جليل، تقدم.

الثالث: علي بن حسان الواسطي، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

وعليه، فطريق الصدوق الأول في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١١٨.

علي بن حسان الواسطي معتبرٌ، وعلي بن حسان الواسطي نفسه ثقةٌ، معتبر الحديث.

وأما الكلام في الطريق الثاني، فرجاله:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقةٌ، تقدّم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقةٌ، جليلٌ، تقدّم.

الثالث: الحسن بن موسى الخشاب، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((الحسن بن موسى الخشاب، من وجوه أصحابنا، مشهور، كثير العلم والحديث، له مصنّفات، منها: كتاب الرد على الواقعة، وكتاب النوادر، وقيل: إنّ له كتاب الحج وكتاب الأنبياء، أخبرنا محمد بن علي القزويني، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن يحيى، قال: حدّثنا أبي، قال: حدّثنا عمران بن موسى الأشعري، عن الحسن بن موسى))<sup>(١)</sup>.

وقد استعان النجاشي بكلماته لإثبات وقف أحمد بن الحسن بن إسماعيل بن شعيب بن عامر بن ميثم التمار، كما جاء في فهرست

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٤٢ الرقم ٨٥.



أسماء مصنفى الشيعة<sup>(١)</sup>.

وقد ذكر الشيخ الطوسي في رجاله في باب أصحاب الإمام الحسن العسكري (عليه السلام)، ولم يُترجم له بشيء يُذكر<sup>(٢)</sup>.

وعاد وذكره في باب من لم يرو عن واحد من الأئمة (عليهم السلام)، وقال عنه: ((الحسن بن موسى الخشاب، روى عنه الصفار))<sup>(٣)</sup>.

وترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((له كتاب، أخبرنا به عدة من أصحابنا، عن أبي الفضل، عن ابن بطة، عن محمد بن الحسن الصفار، عن الحسن بن موسى))<sup>(٤)</sup>.

ثم أنّ الرجل قد ورد في أسناد كامل الزيارات لابن قولويه (عليه السلام)، حيث روى عن علي بن حسان، وروى عنه عمران بن موسى في فضل مسجد الكوفة ومسجد السهلة، وثواب ذلك الحديث العاشر.

وكذلك وقع في أسناد ما يُعرف بتفسير القمّي، حيث روى عن رجل عن حماد بن عيسى، وروى عنه صالح بن أبي عمّار، أو ابن أبي حمّاد، كما في تفسير البرهان في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا التَّدَامَةَ لَمَّا

(١) ينظر: المصدر السابق: ص ٧٤ الرقم ١٧٩.

(٢) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٣٩٨ الرقم ٥٨٤٠.

(٣) المصدر نفسه: ص ٤٢٠ الرقم ٦٠٦٨.

(٤) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٩٩ الرقم ١٧١.

رَأَوْا الْعَذَابَ ﴿١﴾.

وعلى كلِّ حالٍ، فحال الرجل معتبر الحديث، بمعيّة كلمات النجاشي الواضحة في اعتبار مروياته، فاجتماع كونه من وجوه أصحابنا مضافاً إلى شهرته وكثرة علمه وحديثه، معضوداً بوقوعه في أسناد كامل الزيارات وما يُسمّى بتفسير القمّي، كلّ ذلك مجتمع يُورث لدينا الاطمئنان باعتبار مروياته.

الرابع: علي بن حسان الواسطي، ثقةٌ، معتبر الحديث، تقدّم.

وعليه، فالطريق الثالث للشيخ الصدوق إلى علي بن حسان الواسطي في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبرٌ، مضافاً إلى وثاقة علي بن حسان واعتبار مروياته.

## الطريق التاسع عشر بعد المتين

### الكلام في طريق الصدوق إلى علي بن الحكم

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن علي بن الحكم، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة، جليل القدر، تقدم.

الثالث: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقة، جليل القدر، تقدم.

الرابع: علي بن الحكم، في الرجل كلام من جهات عدة، والحديث فيه مهم جداً؛ وذلك لكثرة ورودها في الروايات، حيث تجاوز العدد ألفاً

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٩٢.

وأربعمئة وستين مورداً.

وسنشر أولاً بسرد ما ورد في ترجمته ومن ثمّ البحث في تلك الجهات.

فقد ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفى الشيعة بالقول:

((علي بن الحكم بن الزبير النخعي، أبو الحسن الضّير، مولى، له ابن عم يُعرف بعلي بن جعفر بن الزبير روى عنه، له كتاب، أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن يحيى العطار، قال: حدّثنا سعد، عن محمد بن إسماعيل، وأحمد بن أبي عبد الله، عن علي بن الحكم بكتابه))<sup>(١)</sup>.

وترجم له الشيخ الطوسي (رحمته الله) في رجاله في غير مورد منها:

المورد الأول: في عداد أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام)، وقال عنه: ((علي بن الحكم بن الزبير، مولى النخعي، كوفي))<sup>(٢)</sup>.

المورد الثاني: في عداد أصحاب الإمام محمد الجواد (عليه السلام)، وقال عنه: ((علي بن الحكم))<sup>(٣)</sup>، ولم يقيده بقيد.

وأما في فهرست كتب الشيعة وأصولهم، فقد ترجم له بالقول:

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ٢٧٤ الرقم ٧١٨.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٣٦١ الرقم ٥٣٤٤.

(٣) المصدر نفسه: ص ٣٧٦ الرقم ٥٥٧٢.

((علي بن الحكم الكوفي، ثقةً، جليل القدر، له كتاب، أخبرنا به جماعة عن محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، عن أبيه، عن محمد بن أحمد بن هشام، عن محمد بن السندي عنه.

ورواه محمد بن علي، عن أبيه، ومحمد بن الحسن، عن سند بن عبد الله، عن أحمد بن محمد عنه.

وأخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، وأحمد بن إدريس، والحميري، ومحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد عنه))<sup>(١)</sup>.

وبعد ذلك قام العلامة الحلي (طاب الله) بالترجمة في موضعين في خلاصة الأقوال:

الموضع الأول: تحت عنوان علي بن الحكم الكوفي، وقال عنه: ((ثقةً، جليل القدر))<sup>(٢)</sup>.

الموضع الثاني: تحت عنوان علي بن الحكم من أهل الأنبار، وقال عنه: ((قال الكشي عن حمدويه عن محمد بن عيسى: إنَّ علي بن الحكم هو ابن أخت داود بن النعمان بياع الأنباط، وهو يُنسب لبني الزبير الصيارفة، وعلي بن الحكم تلميذ ابن أبي عمير، ولقي من أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام) الكثير وهو مثل ابن فضال وابن بكير))<sup>(٣)</sup>.

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٥١ الرقم ٣٧٦.

(٢) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ١٧٧ الرقم ٥٢٥.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ص ١٨٤ الرقم ٥٤٤، الطوسي، اختيار معرفة الرجال:

ويلوح في الأفق تعدد الشخصيات لسبب أو لآخر، وعليه فيقع الكلام في الاتحاد والتعدد من جهة، وحال الرجل الوارد في مشيخة من لا يحضره الفقيه من جهة أخرى حتى يتّضح المطلوب.

### أمّا الكلام في الجهة الأولى:

قد ذُكرت في مقام الاتحاد والتعدد أقوال متعددة:

القول الأول: الاتحاد، وذهب إلى ذلك جمع، كالشيخ البهائي في مشرق الشمسين<sup>(١)</sup>، وكذا صاحب المعالم (رحمته الله) في الملتقى<sup>(٢)</sup>، وكذلك العلامة تقي المجلسي في روضة المتقين<sup>(٣)</sup>، وكذا العامل في الوسائل<sup>(٤)</sup>، وآخرين<sup>(٥)</sup>.

القول الثاني: التعدد، كما هو ظاهر من العلامة (رحمته الله) في خلاصة

٢ / ٨٤٠ الرقم ١٠٧٩،

(١) ينظر: البهائي، مشرق الشمسين: ص ٩٥.

(٢) ينظر: ابن الشهيد الثاني، متقى الجمان: ١ / ٣٨ الفائدة السابعة.

(٣) ينظر: المجلسي، روضة المتقين: ١٤ / ١٩٣.

(٤) ينظر: الحر العاملي، وسائل الشيعة: ٣٠ / ٤٢٨.

(٥) ينظر: المجلسي، الوجيزة: ص ٢٦٠ الرقم ١٢٣٥، حفيد الشهيد الثاني، استقصاء الاعتبار: ١ / ٢٤٩، عبد النبي الجزائري، حاوي الأقوال: ٤ / ٣٩ الرقم ١٦٩٠، أحمد البحاراني، بلغة المحدثين: ص ٣٨٣ الرقم ٣٢، الأسترآبادي، منهج المقال: ص ٢٣٢، التفرشي، نقد الرجال: ٣ / ٢٥٥٧ الرقم ٣٥٥٧، العاملي، مدارك الأحكام: ٢ / ٢٢١.

الأقوال، حيث تقدّمت ترجمته له في أكثر من عنوان، وكذلك الشهيد الثاني (رحمته الله) في مسالك الأفهام<sup>(١)</sup>.

وكما هو صريح كلماته في الوطاء في الدُّبر، حيث قال: ((علي بن الحكم مشترك بين ثلاثة رجال، أحدهم علي بن الحكم الكوفي وهو ثقة، والثاني علي بن الحكم تلميذ ابن أبي عمير ذكره الكشي، ولم يذكر له مدحاً ولا ذماً وتبعه على ذلك جماعة، والثالث علي بن الحكم بن الزبير النخعي ذكره الشيخ في كتاب الرجال، ولم يتعرض له بمدح ولا ذم.

والرجل المذكور في الرواية يحتمل كونه كلّ واحد من هؤلاء، فلا تكون الرواية صحيحة))<sup>(٢)</sup>.

وإلى التعدّد ذهب ابن داود، بمعية ذكره لعناوين ثلاثة<sup>(٣)</sup>.

والمختار في المقام هو الاتحاد؛ وذلك لجملة قرائن وشواهد ومؤيدات:

الأمر الأوّل:

أنّ المتبّع لطريقة الأعلام من المتقدمين هو تعبيرهم عن معنوي

(١) ينظر: الشهيد الثاني، مسالك الأفهام: ٦٠ / ٧.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) ينظر: ابن داود، الرجال: ص ١٣٨ الرقم ١٠٤٤ - ١٠٤٦.

واحد بعدة عناوين، وبالتالي فتعدّ العنوان بنفسه لا يكشف عن تعدّد المعنون.

### الأمر الثاني:

أنّ علي بن الحكم قد ورد في الأسانيد بأعداد كبيرة كما تقدم ذكره، ويلاحظ عليه عدم تقييده بقيد فيها، والإطلاق هذا وعدم التقييد يكشف عن الاتحاد؛ لأنّ عدم التقييد يوقع المتلقّي في الشك والحيرة والاشتباه.

### الأمر الثالث:

أنّ الشيخ الطوسي (رحمته الله) في رجاله - كما تقدّم - قد جمع بين عنوان النخعي والكوفي، ومقتضى ذلك اتحاد علي بن الحكم النخعي المذكور في كلام النجاشي مع علي بن الحكم الكوفي كما ورد في كلمات الشيخ الطوسي (رحمته الله) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم كما تقدّم.

### الأمر الرابع:

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه علي بن الحكم مطلق من غير تقييد بالنخعي، أو الكوفي، أو ابن الزبير، أو الأنباري، أو غيره، وبالتالي فلم يكونوا متّحدين وكانوا مختلفين لوجب على الشيخ الصدوق البيان؛ منعاً من الوقوع في الاشتباه من



المُتلقّي لهذه الطرق.

فالمتحصل من جميع ما تقدم: اتحاد الرجل.

وأما الكلام في الجهة الثانية، وهو حال الرجل:

فبعد البناء على الاتحاد، يكون القول بوثاقته واعتبار مروياته واضح جداً؛ لما تقدّم من كلمات الشيخ الطوسي (عليه السلام) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم.

فالنتيجة: أنّ طريق الصدوق إلى علي بن الحكم في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبر، مضافاً إلى وثاقة علي بن الحكم واعتبار مروياته.

## الطريق العشرون بعد المئتين

### الكلام في طرق الصدوق إلى علي بن رئاب

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن علي بن رئاب، فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن (رحمهم الله)، عن سعد بن عبد الله، والحميري، عن أحمد بن محمد بن عيسى، وإبراهيم بن هاشم، جميعاً عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رئاب))<sup>(١)</sup>.

ومن الواضح أنَّ الطريق يتشعب ويتفرع إلى عدّة طرق فرعية، ورجال الطرق هم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، تقدّم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه، تقدّم.

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة، جليل، تقدّم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٧٥.

الرابع: عبد الله بن جعفر الحميري، شيخ الكليني، ثقة، وجه،  
تقدم.

الخامس: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقة، جليل،  
تقدم.

السادس: إبراهيم بن هاشم القمي، معتبر الحديث، تقدم.

السابع: الحسن بن محبوب السراد أو الزراد، ثقة، جليل القدر،  
تقدم.

الثامن: علي بن رئاب، ذكره الشيخ الطوسي (عليه السلام) في رجاله  
في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) وقال عنه: ((علي بن رئاب  
الطحان السعدي، مولا هم، كوفي))<sup>(١)</sup>.

وترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((علي بن  
رئاب الكوفي، له أصل كبير، وهو ثقة، جليل القدر، أخبرنا به جماعة  
عن أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد، عن أبيه، عن محمد بن  
الحسن الصفار، عن أحمد وعبد الله ابني محمد بن عيسى، عن الحسن  
بن محبوب عنه))<sup>(٢)</sup>.

وترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفی الشيعة بالقول:

(١) الطوسي، الرجال: ص ٢٤٦ الرقم ٣٤٠٦.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٥١ الرقم ٣٧٥.

((علي بن رئاب، أبو الحسن، مولى جَرَم بَطْنٍ من قُضَاعَةَ، وقيل: مولى بني سعد بن بكر، طحّان كوفي، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، ذكره أبو العباس وغيره، وروى عن أبي الحسن (عليه السلام)، له كتب، منها: كتاب الوصية والإمامة، وكتاب الديّات، أخبرنا أحمد بن عبد الواحد، قال: حدّثنا علي بن محمد بن الزبير، قال: حدّثنا علي بن الحسن بن فضال، قال: حدّثنا عمر بن عثمان الخزاز عن الحسن بن محبوب عن علي بن رئاب بكتبه))<sup>(١)</sup>.

والرجل ممن روى عنه ابن أبي عمير<sup>(٢)</sup>، ومعلوم ما لروايته عن شخص من دلالة وأمانة على وثاقة ذلك الشخص المروي عنه، بناءً على ما هو الصحيح والمختار من أنّ ابن أبي عمير لا يروي، بل ولا يُرسل إلا عن ثقة.

وعليه، فعلي بن رئاب الكوفي الطحّان وغيره من الألقاب ثقةٌ، جليل القدر، معتبر الحديث.

فالنتيجة: أنّ طريق الشيخ الصدوق بطرقه الفرعية الثمانية معتبرةٌ، وعلي بن رئاب ثقة، جليل القدر، معتبر الحديث.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ٢٥٠ الرقم ٦٥٧.

(٢) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ١٣ / ١٩.

## الطريق الحادي والعشرون بعد المتين

### الكلام في طريق الصدوق إلى علي بن الرِّيان

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن علي بن الريان، فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه (رضي الله عنه)، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن علي بن الرِّيان))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن علي ماجيلويه، شيخ الصدوق، معتبر الرواية.

الثاني: علي بن إبراهيم بن هاشم القمّي، شيخ الكليني، ثقة، تقدّم.

الثالث: إبراهيم بن هاشم القمّي، والد علي، معتبر الحديث، تقدّم.

الرابع: علي بن الرِّيان، وهو علي بن الرِّيان بن الصّلت الأشعري القمّي، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفی الشيعة بالقول:

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٤٨.

((علي بن الريّان بن الصّلت الأشعري القمّي، ثقة، له عن أبي الحسن الثالث (عليه السلام) نسخة، أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن يحيى، قال: حدّثنا عمران بن موسى عن علي بهذه النسخة، وله كتاب منشور الأحاديث، أخبرنا أحمد بن علي، قال: حدّثنا الحسن بن حمزة، قال: حدّثنا علي بن إبراهيم عنه))<sup>(١)</sup>.

بينما ذكره الشيخ الطوسي (رحمته الله) في رجاله في غير مورد، منها:

المورد الأوّل: في عِدَاد أصحاب الإمام علي الهادي (عليه السلام)، وقال عنه: ((علي بن الريّان بن الصّلت))<sup>(٢)</sup>.

المورد الثّاني: في عِدَاد أصحاب الإمام العسكري (عليه السلام)، وقال عنه: ((علي بن الريّان))<sup>(٣)</sup>.

وذكره في فهرست كتب الشيعة وأصولهم في ترجمة مشتركة مع أخيه محمد حيث قال: ((علي ومحمد ابنا الريّان بن الصّلت، لهما كتاب مشترك، رويناه بالإسناد الأولي عن أبي جعفر محمد بن علي بن بابويه، عن أبيه، عن علي بن إبراهيم، عنهما))<sup>(٤)</sup>.

وترجم له العلامة الحلي (رحمته الله) في خلاصة الأقوال بالقول: ((علي

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفی الشيعة: ص ٢٧٨ الرقم ٧٣١.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٣٨٩ الرقم ٥٧٢٨.

(٣) المصدر نفسه: ص ٤٠٠ الرقم ٥٨٦٩.

(٤) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٥٤ الرقم ٣٨٦.

بن الريّان، بالراء والياء المنقطعة تحتها نقطتين المشدّدة والنون أخيراً، ابن الصلت بالصاد المهملة والتاء المنقطعة فوقها نقطتين، الأشعري القمّي، له عن أبي الحسن الثالث (عليه السلام) نسخة، وكان وكيلاً<sup>(١)</sup>.

ثمّ أنّه لا بدّ من الإشارة إلى مسألة، وهي أنّ الأردبيلي (رحمته الله) حكى في جامع الرواة رواية ابن أبي عمير عن علي بن الريّان في كتاب الصيد في تهذيب الأحكام عن نسخة، وعن علي الزيّات في نسخة أخرى موافقة لنسخة الكافي، ومن لا يحضره الفقيه أيضاً في نسخة، وفي نسخة أخرى من لا يحضره الفقيه علي بن الرّئاب.

ولكن الظاهر أنّه لا وجود لرواية ابن أبي عمير عن علي بن الريّان عن زرارة في نسخة من تهذيب الأحكام، بل الموجود في النسخ علي بن الزيّات أو علي الزيّات<sup>(٢)</sup>، وهو الموافق لما في الكافي للكليني<sup>(٣)</sup>، وكذلك هو الموافق لما ورد في كتاب من لا يحضره الفقيه<sup>(٤)</sup>.

ومن الواضح أنّ رواية ابن أبي عمير المتقدم على أصحاب الإمام العسكري (عليه السلام) بكثير، عمّن هو في طبقة أصحاب الإمام العسكري (عليه السلام) عن زرارة، الذي هو من أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، فهذه

(١) العلامة الحليّ، خلاصة الأقوال: ص ١٨٥ الرقم ٥٤٨.

(٢) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٩/ ١٦ ب: الصيد والذكاة ح ٦٠، ٦٣.

(٣) ينظر: الكليني، الكافي: ٦/ ٢٤٧، ٢٤٩ ب: ما يعرف به ما يؤكل من الطير ح ٣، ب: ما يعرف به البيض ح ٢.

(٤) ينظر: الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ٣/ ٨٨ ب: الصيد والذبائح ح ٩٣٦.

توليفة روائية لا تستقيم، كما هو واضح.

والمتحصّل من جميع ما تقدم: أنّ علي بن الرّيان بن الصّلت الأشعري القمّي ثقة، معتبر الحديث.

نعم، نود الإشارة إلى أنّ علي بن إبراهيم بن هاشم القمّي يروي عن علي بن الرّيان مباشرة، كذلك يروي عنه بواسطة والده.

فبالتالي، يحتمل أن يكون لإبراهيم بن هاشم القمّي في الطريق زائد إذا كان يروي عن علي بن الرّيان مباشرة، أو أنّه طريق آخر لعلي بن إبراهيم للرواية عن علي بن الرّيان؛ لجواز رواية علي بن إبراهيم بن هاشم القمّي وكذلك إبراهيم بن هاشم القمّي عن علي بن الرّيان مباشرة.

وعليه، فطريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى علي بن الرّيان معتبر، مضافاً إلى وثاقة علي بن الرّيان نفسه واعتبار مروياته.



## الطريق الثاني والعشرون بعد المتين

### الكلام في طريق الصدوق إلى علي بن سُويد

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن علي بن سُويد، فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، عن سعد بن عبد الله، وعبد الله بن جعفر الحميري، جميعاً عن علي بن الحكم، عن علي بن سُويد))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، بل الطرق الأربعة الفرعية، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقة، تقدّم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه، تقدّم.

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، ثقة، جليل القدر، شيخ الكليني، تقدّم.

الرابع: عبد الله بن جعفر الحميري، شيخ الكليني، ثقة، وجه، تقدّم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٩٢.

الخامس: علي بن الحكم الكوفي الأنباري، النَّخعي، ابن الزبير، والجميع واحد، وهو ثقةٌ، جليل القدر، معتبر الحديث، تقدّم.

السادس: علي بن سُويد، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((علي بن سُويد السائب، يُنسب إلى قرية قريبة من المدينة، يقال لها: السّاية، روى عن أبي الحسن موسى (عليه السلام)، وقيل: إنّهُ روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وليس أعلم، روى رسالة أبي الحسن موسى (عليه السلام) إليه.

أخبرنا أحمد بن عبد الواحد، قال: حدّثنا علي بن حبشي بن قُوني، قال: حدّثنا عبّاس بن محمد بن حسين، قال: حدّثنا أبي، قال: حدّثنا محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن عمّه حمزة بن بزيع، عن علي بن سُويد، قال: كتبت إلى أبو الحسن موسى (عليه السلام) بهذه الرسالة))<sup>(١)</sup>.

وترجم له الشيخ الطوسي (رحمته الله) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((علي بن سُويد السّائي، له كتاب، رويناه بالإسناد الأول عن حميد، عن أحمد بن زيد الخُزاعي، عن علي بن سُويد))<sup>(٢)</sup>.

وذكره في رجاله في عِدَاد أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام)، وقال عنه: ((علي بن سُويد السّائي، ثقةٌ))<sup>(٣)</sup>.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٧٦ الرقم ٧٢٤.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٥٩ الرقم ٤٠٤.

(٣) الطوسي، الرجال: ص ٣٥٩ الرقم ٥٣٢٠.

ثمَّ أنَّ الكشي في رجاله روى في باب علي بن سُويد السَّائي: ((حدَّثني حمدويه، قال: حدَّثنا الحسن بن موسى عن إسماعيل بن مهران، عن محمد بن المنصور الخُزاعي، عن علي بن سُويد السَّائي قال:

كُتِبَ إلى أبي الحسن موسى (عليه السلام) وهو في الحبس، أسأله فيه عن حاله، وعن جواب مسائل كُتِبَ بها إليه، وكتب إليّ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ الَّذِي بِعَظَمَتِهِ وَنُورِهِ أَبْصَرَ قُلُوبَ الْمُؤْمِنِينَ وَبِعَظَمَتِهِ وَنُورِهِ عَادَاهُ الْجَاهِلُونَ وَبِعَظَمَتِهِ ابْتَغَى إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ بِالْأَعْمَالِ الْمُخْتَلَفَةِ وَالْأَدْيَانِ الشَّتَّى، فَمَصِيبٌ وَمُخْطَأٌ، وَضَالٌّ وَمُهْتَدٌ، وَسَمِيعٌ وَأَصَمٌ، وَأَعْمَى وَبَصِيرٌ وَخَيْرَانِ، فَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَرَّفَ وَصَفَ دِينَهُ لِمُحَمَّدٍ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ)، أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّكَ أَمْرٌ أَنْزَلَكَ اللَّهُ مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ بِمَنْزِلَةٍ خَاصَّةٍ مُودَّةً بِمَا أَهْلَمَكَ مِنْ رَشْدِكَ وَبَصْرِكَ فِي أَمْرِ دِينِكَ بِفَضْلِهِمْ وَرَدَّ الْأُمُورَ إِلَيْهِمْ وَالرِّضَا بِمَا قَالُوا..... إِلَى آخِرِهِ.

وقال: وادْعُ إِلَى صِرَاطِ رَبِّكَ فِينَا بِمَنْ رَجَوْتَ إِجَابَتَهُ، وَلَا يَحْضُرُ حَاضِرُنَا وَوَالِ آلِ مُحَمَّدٍ، وَلَا تَقُلْ لِمَا بَلَغَكَ عَنَّا أَوْ تُسَبِّحْ إِلَيْنَا: هَذَا بَاطِلٌ وَإِنْ كُنْتَ تَعْرِفُ خِلَافَهُ، فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي لِمَ قُلْنَاهُ؟ وَعَلَى أَيِّ وَجْهِ وَصَنَفَاهُ؟ آمَنَ بِمَا أَخْبَرْتَكَ وَلَا تُفْشِ مَا اسْتَكْتَمْتَكَ، أَخْبَرَكَ أَنَّهُ وَجِبَ حَقُّ أَخِيكَ أَنْ لَا تَكْتُمَهُ شَيْءٌ يَنْفَعُهُ لَا مِنْ دُنْيَاهُ وَلَا مِنْ آخِرَتِهِ))<sup>(١)</sup>.

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢ / ٧٥٤-٧٥٥ الرقم ٨٥٩.

والرواية يمكن الخدش فيها من ناحية السند، ومن ناحية محمد بن منصور تحديداً، وأمّا من ناحية الدلالة على وثاقته وحُسن حال علي بن سويد، فيمكن الخدش فيها من جهة كونه هو الراوي لها، ولكن يمكن أن تكون شاهداً ومؤيداً لما صرح به الشيخ الطوسي من وثاقة علي.

**فالنتيجة: أنّ علي بن سويد السائي ثقةٌ، معتبر الحديث.**

## الطريق الثالث والعشرون بعد المتين

### الكلام في طريق الصدوق إلى علي بن عبد العزيز

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن علي بن عبد العزيز، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن أبيه، عن حمزة بن عبد الله، عن إسحاق بن عمار، عن علي بن عبد العزيز))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقة، تقدّم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، شيخ الكليني، ثقة، جليل القدر، تقدّم.

الثالث: أحمد بن أبي عبد الله البرقي، وهو أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ثقة، تقدّم.

الرابع: والده محمد بن خالد البرقي، معتبر الحديث، تقدّم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٣٤.

الخامس: حمزة بن عبد الله، لا بدّ من الإشارة أولاً إلى أنّه قد ورد في بعض نُسَخ الوسائل ونسخة خاتمة مستدرک الوسائل للمحدّث النوري حمزة بن محمد<sup>(١)</sup>.

ولكن في الشروح للمشيخة والوافي ومن لا يحضره الفقيه حمزة بن عبد الله، والظاهر أنّ الصحيح هو حمزة بن عبد الله، هذا من جانب.

ومن جانب آخر، فحمزة بن عبد الله هذا مشترك بين عدّة أشخاص:

١- حمزة بن عبد الله الغنوي.

٢- حمزة بن عبد الله الجعفري.

٣- حمزة بن عبد الله بن محمد.

وغیره، ولكن الظاهر أنّه حمزة بن عبد الله الجعفري؛ وذلك بقرينة رواية محمد بن خالد البرقي عنه في المشيخة، وجملة من الموارد الأخرى، كما في الكافي في باب النكاح<sup>(٢)</sup>، وروايته عن أبي الحسن (عليه السلام) ورواية محمد بن خالد البرقي عنه في كتاب من لا يحضره الفقيه في

(١) ينظر: النوري، خاتمة مستدرک الوسائل: ٤ / ٤٩٣.

(٢) ينظر: الكليني، الكافي: ٣ / ٥٠٣ ب: القول عند الباه وما يعصم لمشاركة الشيطان ح ٥.

باب الصلاة في السفر<sup>(١)</sup>.

وكذلك رواية أحمد بن محمد بن خالد البرقي عن أبيه، عنه في كتاب الإيمان والكفر من الكافي باب الخوف والرجاء<sup>(٢)</sup>.

وبعد التتبع لحال الرجل لم نجد أكثر مما تقدّم، ولا دلالة لشيء منها على وثاقته في الحديث، ولم نجد من قدّم وجوهاً يمكن الاستناد إليها في مقام إثبات وثاقته واعتبار مروياته.

فالنتيجة: أنّ حمزة بن عبد الله الجعفري لم يثبت له توثيق، فلا اعتبار لمروياته.

السادس: إسحاق بن عمار، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((إسحاق بن عمار بن حيّان، مولى بني تغلب، أبو يعقوب الصيرفي، شيخ من أصحابنا، ثقة، وأخوته يونس ويوسف وقيس وإسماعيل، وهو في بيت كبير من الشيعة، وابنا أخيه علي بن إسماعيل وبشر بن إسماعيل كانا من وجوه من روى الحديث.

روى إسحاق عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، ذكر ذلك

(١) ينظر: الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ١/ ٤٤٣ كتاب الصلاة في السفر ح ١٢٨٥، الطوسي، تهذيب الأحكام: ٣/ ٢٢١ ب: الصلاة في السفر ح ٥٥٤، الاستبصار: ١/ ٢٣٩ ح ٨٥٢.

(٢) ينظر: الكليني، الكافي: ٢/ ٦٨ ب: الخوف والرجاء ح ٤.

أحمد بن محمد بن سعيد في رجاله، له كتاب النوادر، يرويه عنه عدة من أصحابنا، أخبرنا محمد بن علي، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن يحيى، قال: حدّثنا سعد عن محمد بن الحسين، قال: حدّثنا غياث بن كُلوب بن قيس البجلي عن إسحاق به<sup>(١)</sup>.

وترجم الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم له بالقول: ((إسحاق بن عمّار الساباطي، له أصل، وكان فطحياً إلا أنّه ثقة، وأصله معتمد عليه، أخبرنا به الشيخ أبو عبد الله المفيد (رضي الله عنه) والحسين بن عبيد الله، عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن الحسن الصفّار، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن ابن أبي عمير، عن إسحاق هذا))<sup>(٢)</sup>.

وذكر الشيخ الطوسي (رحمته) في رجاله:

أولاً: في عِدَاد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال: ((إسحاق بن عمّار الكوفي الصيرفي))<sup>(٣)</sup>.

ثانياً: في عِدَاد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام)، وقال: ((إسحاق

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ٧١ الرقم ١٦٩.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٥٤ الرقم ٥٢.

(٣) الطوسي، الرجال: ص ١٦٢ الرقم ١٨٣١.



بن عمّار، ثقة، له كتاب<sup>(١)</sup>.

والذي يبدو بدواً وجود صفات ينفرد بها بعض المواضع عن الأخرى، فعلى سبيل المثال: يُشير النجاشي إلى كون الرجل ممّن روى عن الإمام الصادق (عليه السلام) والإمام الكاظم (عليه السلام)، وأنّ له أربعة أخوة، واثنان من أبناء الأخ، وله كتاب يرويه غياث بن كُلوب.

في مقابل ذلك، يذكر الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم خصوصيات منها كونه ساباطياً، وكونه فطحياً، ويروي ابن أبي عمير كتابه عنه، وقد أثارت هذه الانفرادات عند النجاشي من جهة، وعند الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم من جهة أخرى احتمالية تعدّد الشخص، وكون المراد منه عند النجاشي غير المراد منه عند الشيخ الطوسي (عليه السلام).

ومَظهرت هذه الاحتمالية على شكل رأي متبنّى من قبل البعض، كما حصل مع الشيخ البهائي (عليه السلام)<sup>(٢)</sup> وآخرين<sup>(٣)</sup>.

ولكن الظاهر أنّ احتمال التعدّد بعيد؛ وذلك لأنّه يبعد أن يكون هناك شخصان يسمّون إسحاق بن عمّار وفي طبقة واحدة، ولكل منهما كتاب معروف، ويتعرّض الشيخ الطوسي لأحدهما دون الآخر، بينما

(١) المصدر السابق: ص ٣٣١ الرقم ٤٩٢٤.

(٢) ينظر: البهائي، مشرق الشمسين: ص ٩٥.

(٣) ينظر: الكلّباسي، سماء المقال في علم الرجال: ٢ / ١٢٣.

يتعرض النجاشي للآخر دون الأول، فهذا بعيد جداً.

مضافاً إلى أنَّ الشيخ الطوسي والنجاشي كانا متعاصرين، وكلُّ منهما ناظر إلى مصنّفات ومؤلّفات الآخر، بل كانا في مكان وزمان واحد، ومع ذلك يبعد غفلة أحدهما عن الآخر بهذا المقدار، ويؤيد بُعد التعدّد عدم ذكر التعدد من قبل الأعلام الآخرين، كالكشي والشيخ وغيرهما من أصحاب مصنّفات الفهارس وأسماء الرجال. والظاهر بناءً على ما تقدم كون الرجل واحداً، وسماهاته الواضحة هي ما ذكرها النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة، وما ورد مضافاً إليه من كونه ساباطياً فطحياً في فهرست كتب الشيعة وأصولهم، فلعله من إضافات النساخ للفهرست وهذا ليس بعزيز، حتّى أنَّ المحقق الشيخ حسن نجل الشهيد الثاني (رحمته الله) ذكر أنَّ في بعض مواضع نسخة التهذيب بخط الشيخ زيادة ليست على نهج خطِّ الشيخ<sup>(١)</sup>.

وهذا مؤشّر واضح على إمكانية طُرو الزیادات في كتب الأعلام، ومنهم الشيخ الطوسي (رحمته الله)، ومنها كتابه فهرست كتب الشيعة وأصولهم.

بل من يتابع التحقيقات الحديثة لكتب المتقدّمين يستشعر هذا

(١) ينظر: ابن الشهيد الثاني، متقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان:

الأمر بصورة واضحة، حتّى أنّ مقابلة الكافي للكليني بما يقرب من سبعين نسخة خطيّة أوجبت زيادة حجم الكتاب من ثمانية مجلّدات إلى ستة عشر مجلّداً، وكلّ مجلد منها أضخم من مجلّدات الثمانية القديمة، وكفى بذلك شاهداً على المدّعى.

**السابع: علي بن عبد العزيز، وبعد التّبّع لهذا العنوان في كتب الرجال، وجدناه مشتركاً بين عدّة شخصيات، منها:**

**الشخصية الأولى: علي بن عبد العزيز،** الذي ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول: ((علي بن عبد العزيز، ذكره ابن بطة أنّ الصّفار أخبره عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن صفوان، عن فضل الأعور عنه بكتابه))<sup>(١)</sup>.

والظاهر أنّ هذا الرجل في طبقة متقدّمة؛ من جهة كون فضل الأعور - كما قيل - من أصحاب الإمام الباقر (عليه السلام).

**الشخصية الثانية: علي بن عبد العزيز،** المعروف بعلي بن غراب، وقال الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بأنّ له كتاباً رويناه بالإسناد الأوّل، عن حميد عن أبي إسحاق إبراهيم بن سليمان الخزاز عنه، وهو علي بن عبد العزيز المعروف بابن غراب، ورواه ابن الزبير، عن علي بن الحسن، عن الحسين بن نصر، عن أبيه عنه، ورواه

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٧٦ الرقم ٧٢٥.

أيضاً علي بن الحسن عن أحمد بن الحسن أخيه سنة تسع وثلاثين ومائتين، عن أبيه الحسن بن علي، قال: حدّثنا علي بن عبد العزيز<sup>(١)</sup>. ولعلّ الذي يبعد احتمال كونه هو، أنّ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه قد ذكره قبل هذا الطريق، فيبعد احتمال تكراره مع قرب العهد بذكره، وقد ذكره الشيخ الطوسي في رجاله في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) بالقول: ((علي بن عبد العزيز الفزاري، وهو ابن غراب، أُسند عنه، له كتاب))<sup>(٢)</sup>، ولكن تقدّم أنّه لم تُقم قرينة على تعيّنه، وبالتالي فلا يتعيّن بل يبقى محتملاً.

**الشخصية الثالثة: علي بن عبد العزيز الأموي الكوفي، عدّه الشيخ الطوسي (رحمته الله) في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)**<sup>(٣)</sup>، ولكن لا قرينة على تعيّنه كون هو المقصود في المقام.

**الشخصية الرابعة: علي بن عبد العزيز المزني، أو الحنّاط، أو الحَيّاط، الكوفي، كما ذكره الشيخ الطوسي، وقد ذهب صاحب جامع الرواة إلى القول بأنّه هو المتعيّن**<sup>(٤)</sup>، وأنّه ثقة من باب رواية ابن أبي عمير في الكافي في باب فضل النظر إلى الكعبة<sup>(٥)</sup>، ولكن لم تُقم قرينة

(١) ينظر: الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٦٠ - ١٦١ الرقم ٤١١.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٢٤٥ الرقم ٣٣٨٩.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ص ٢٤٦ الرقم ٣٤١٤.

(٤) ينظر: الأردبيلي، جامع الرواة: ١ / ٥٨٦.

(٥) ينظر: الكليني، الكافي: ٤ / ٢٤١ ح ٦.

واضحة على كونه هو المتعين، وبالتالي فيبقى احتمالاً ضمن الاحتمالات الأخرى.

وعليه، فالظاهر أنّ علي بن عبد العزيز في مشيخة من لا يحضره الفقيه مشترك مع جملة من الأشخاص، جلّهم ممّن لم يثبت لهم توثيق، ولا قرينة على التعيين بأحدهم دون الآخر، وما ذهب إليه المحدث النوري من أنّه حتّى على جميع التقادير وعدم التعيين، فمع ذلك فالطريق قوي؛ من جهة عد الصدوق (عليه السلام) كتاب علي بن عبد العزيز الذي أخذ منه في كتاب من لا يحضره الفقيه من الكتب المعتمدة، بجعله مصدراً من مصادره، وذكره في مقدمة كتابه، وأنّه أخذ رواياته من الكتب المفيدة والمعتمدة<sup>(١)</sup>.

والجواب عن ذلك واضح وقد تقدم مراراً، بأنّه لا ملازمة ولا دلالة لما ذكره الصدوق في مقدمة من لا يحضره الفقيه على وثاقة أصحاب الكتب التي أخذ منها رواياته في من لا يحضره الفقيه بوجه. فالنتيجة: أنّ علي بن عبد العزيز مشترك بين عدّة شخصيات، ولم يثبت تعيين أحدهم، فلا اعتبار لمروياته في كتاب من لا يحضره الفقيه.

وعليه، فطريق الصدوق إلى علي بن عبد العزيز في كتاب من لا يحضره الفقيه غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة حمزة بن عبد الله من

(١) ينظر: النوري، خاتمة مستدرک الوسائل: ٤ / ٤٩٤.

جهة، وعدم تعيّن المراد بعلي بن عبد العزيز المشترك بين جمع منهم الثقة وغير الثقة، فبالتالي حاله مجمل، فلا ثبوت لوثاقته، ولا اعتبار لمروياته في كتاب من لا يحضره الفقيه.

## الطريق الرابع والعشرون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى علي بن عطية الأصم الحنّاط الكوفي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن علي بن عطية، فقد رويته عن أبي (رحمته الله)، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن حسان، عن علي بن عطية الأصم الحنّاط الكوفي))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقة، تقدّم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، شيخ الكليني، ثقة، جليل القدر، تقدّم.

الثالث: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمّي، ثقة، جليل، تقدّم.

الرابع: علي بن حسان الواسطي، ثقة، معتبر الحديث، تقدّم.

الخامس: علي بن عطية الأصم الحنّاط الكوفي، تعرض له

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٧٣.

النجاشي في ترجمة أخيه الحسن بن عطية الحنّاط، فقال:

((الحسن بن علي الحنّاط، كوفي، مولى، ثقة، وأخواه أيضاً محمد وعلي وكلّهم رَوَوْا عن أبي عبد الله (عليه السلام)))<sup>(١)</sup>.

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((علي بن عطية، له كتاب رويناه بالإسناد الأولي عن أحمد بن أبي عبد الله عن ابن أبي عمير عنه))<sup>(٢)</sup>.

وترجم له الشيخ الطوسي في رجاله في غير مورد منها:

المورد الأول: في عِدَاد أصحاب الإمام محمد الباقر (عليه السلام)، حيث قال عنه: ((علي بن عطية الكوفي))<sup>(٣)</sup>.

المورد الثاني: في عِدَاد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((علي بن عطية السلمي، مولا هم، الحنّاط الكوفي))<sup>(٤)</sup>.

المورد الثالث: في عِدَاد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام)، وذكر أنّه علي بن عطية، ولم يُضَف إليه شيئاً<sup>(٥)</sup>.

**والمتحصّل من جميع ما تقدم: أنّ الرجل ثقة، معتبر الحديث،**

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ٤٦ الرقم ٩٣.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٦٢ الرقم ٤٢٠.

(٣) الطوسي، الرجال: ص ١٤١ الرقم ١٥١٥.

(٤) المصدر نفسه: ص ٢٤٦ الرقم ٣٤٠٧.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ص ٣٣٩ الرقم ٥٠٤٨.



بمعية تصريح النجاشي من جهة، ورواية ابن أبي عمير عنه من جهة أخرى، كما ذكر الشيخ الطوسي (ع).<sup>(١)</sup>

فالنتيجة: أنّ طريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى علي بن عطية الأصم معتبر، مضافاً إلى وثاقة علي نفسه واعتبار مروياته.

## الطريق الخامس والعشرون بعد المئتين

### الكلام في طريق الشيخ الصدوق إلى علي بن غراب

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن علي بن غراب، فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، عن أحمد بن إدريس، عن محمد بن حسان، عن إدريس بن الحسن، عن علي بن غراب وهو ابن أبي المغيرة الأزدي))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق بل الطريقين، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه، تقدم.

الثالث: أحمد بن إدريس الأشعري القمي، ثقة، جليل القدر، تقدم.

الرابع: محمد بن حسان، وهو الرازي أبو عبد الله الزينبي،

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٣٣.

بقريضة رواية أحمد بن إدريس عنه، لم يثبت له توثيقٌ، تقدّم.

الخامس: إدريس بن الحسن، وبعد التتبع لحال الرجل وجدنا أنّه قد ورد في جملة من المجاميع الروائية، كالكافي للكليني في غير كتاب، ككتاب فضل العلم<sup>(١)</sup>، وكذلك كتاب الأطعمة باب الجبن<sup>(٢)</sup>، وكذلك في كتاب تهذيب الأحكام للشيخ الطوسي في باب البيّنات<sup>(٣)</sup>، وكذلك في الاستبصار في باب عدم جواز إقامة شهادة إلا بعد الذكر<sup>(٤)</sup>.

وعلى كلّ حال، فخارج دائرة هذه الأسانيد وغيرها ومشيخة من لا يحضره الفقيه لم نجد للرجل ما يصلح أن يكون وجهاً للقول بوثاقته واعتبار مروياته، وبالتالي فهو مهمّل، غير معتبر الحديث.

السادس: علي بن غراب، العنوان الوارد في المشيخة علي بن غراب، وهو ابن أبي المغيرة الأزدي، وعليه فنحن أمام مقطعين: الأول: علي بن غراب، والثاني: ابن أبي المغيرة.

أمّا المقطع الثاني فقد ذكره الشيخ الصدوق في المشيخة، ومن ثمّ ذهب المحدث النوري بمعية هذا المقطع إلى كونه والد الحسن بن علي

(١) ينظر: الكليني، الكافي: ١ / ٣٣ ب: صفة العلم وفضله ح ٦.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٦ / ٣٤٠ كتاب الأطعمة السادس ب: الجبن ح ٣.

(٣) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٦ / ٢٥٩ ب: البيّنات ح ٦٨٢.

(٤) ينظر: الطوسي، الاستبصار: ٣ / ٢١ ب: لا يجوز إقامة شهادة إلا بعد الذكر

بن أبي المغيرة الزُّبيدي الكوفي، الذي قال بحقه النجاشي: ((ثقةٌ هو وأبوه، أي الحسن وعلي))<sup>(١)</sup>.

ولكنه لا شاهد على ما ذهب إليه المحدث النوري، وبالتالي فلا قرينة يمكن أن يُصار معها لحمل كلام الصدوق في مقطعه الثاني على معنى معين.

وأما الكلام في المقطع الأوّل، وهو علي بن غراب:

فقد ذكر الشيخ الطوسي (رحمته الله) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم:

((علي بن غراب، له كتاب، رويناه بالإسناد الأولي عن حميد عن أبي إسحاق إبراهيم بن سليمان الخزّاز عنه، وهو علي بن عبد العزيز المعروف بابن غراب، ورواه ابن الزبير، عن علي بن الحسن، عن الحسين بن نصر، عن أبيه عنه، ورواه أيضاً علي بن الحسن، عن أحمد بن الحسن أخيه سنة تسع وثلاثين ومائتين عن أبيه الحسن بن علي، قال: حدّثنا علي بن عبد العزيز))<sup>(٢)</sup>.

وهو علي بن غراب الفزاري، والرجل ممن ورد في كتب العامة

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفّي الشيعة: ص ٤٩ الرقم ١٠٦.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٦٠ - ١٦١ الرقم ٤١١.

في غير كتاب، منها: سُنَن النَّسَائِي<sup>(١)</sup>، وكذلك سنن ابن ماجّة<sup>(٢)</sup>.

وأما حال الرجل فقد قال عنه ابن حَجَر: صدوق<sup>(٣)</sup>.

وقال الخطيب البغدادي: ((قال: أنا الحسين بن إدريس، وسألته - يعني محمد بن عبد الله بن حمّاد الموصلي - عن علي بن غُرَاب، فقال: كان صاحب حديث، بصيراً به، قلت: أليس هو ضعيف؟ قال: إنّه كان يتشيع، ولستُ أنا بتارك الرواية عن رجل صاحب حديث يبصر الحديث بعد أن لا يكون كذوباً للتشيع أو القدر، ولستُ براوٍ عن رجل لا يبصر الحديث ولا يعقله ولو كان أفضل من فتح - يعني الموصلي -))<sup>(٤)</sup>.

وقال المزي: ((وقال أحمد بن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن مَعِين، يقول: لم يكن بعلي بن غُرَاب بأس، ولكنه يتشيع))<sup>(٥)</sup>.

وقال الحافظ أبو بكر الخطيب: ((قلت: أَحَسَبُ إبراهيم طَعْن عليه لأجل مذهبه، فإنّه كان يتشيع، وأما روايته فقد وصفوه بالصّدق))<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: النسائي، سنن النسائي: ٦ / ٨٦ كتاب النكاح.

(٢) ينظر: ابن ماجّة، سنن ابن ماجّة: ١ / ٢٤٩ ح ١٠٩٨.

(٣) ينظر: ابن حَجَر، تقريب التهذيب: ٢ / ٤٢.

(٤) ينظر: البغدادي، الكفاية في علم الرواية: ص ١٥٨.

(٥) ينظر: المزي، تهذيب الكمال: ٢١ / ٩٣.

(٦) البغدادي، تاريخ بغداد: ١٢ / ٤٦.

وعَدَّه ابن النديم في مشايخ الشيعة الذين رَووا الفقه عن الأئمة (عليه السلام) <sup>(١)</sup>.

ثمَّ أنَّ المحدثَّ النوري (رحمته الله) قد أورد وجهاً آخر للقول بوثاقة علي بن غراب، وحاصله:

أنَّ ابن غراب كما ذكر الشيخ الطوسي في رجاله في عِدَاد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، ووصفه بأنَّه أُسْنِد عنه، له كتاب <sup>(٢)</sup>.

والظاهر من التعبير عن راوٍ في أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) بأنَّه أُسْنِد عنه، هو أنَّه ممَّن ذكرهم ابن عُقْدَة في كتابه الرجال، المخصَّص لأصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) من جهة، وأنَّ الشيخ الطوسي (رحمته الله) استعمل هذا التعبير للإشارة إلى كونه ممَّن ذكرهم ابن عُقْدَة في كتابه، وكتاب ابن عُقْدَة في رجال أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) كان مخصَّصاً لذكر الثقات منهم، وتعدادهم أربعة آلاف راوٍ، وحيث أنَّ كتاب رجال ابن عُقْدَة في أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، كان من مصادر الشيخ الطوسي (رحمته الله) في تأليفه لكتابه الرجال، وأنَّه أشار في مقدمة كتابه إلى أنَّه سيورد كلَّ من ذكره ابن عُقْدَة في رجاله، فعليه مقتضى ذلك يكون كلَّ من ذُكر في أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) وأشير إليه بعبارة أُسْنِد عنه، فلا محالة يكون ثقة؛ من باب كونه داخلاً في دائرة أصحاب الإمام

(١) ينظر: ابن النديم، الفهرست: ص ٢٧٥.

(٢) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٢٤٥ الرقم ٣٣٨٩.

الصادق (عليه السلام) المذكورين في كتاب الرجال لابن عُقْدة، والذين يمتازون بكونهم كلهم ثقات؛ من جهة كلهم قد أوردتهم الشيخ الطوسي (عليه السلام) في كتابه الرجال، وبذلك يتحقق المدعى، وهو وثاقة علي بن عُراب لما تقدّم بيانه، ومقبولية توثيق ابن عُقْدة الزيدي الجارودي نابعة من كونه ثقة جليل القدر، كما ثبت في علم الرجال<sup>(١)</sup>.

وفي جميع ما ذكره نظر من عدّة جوانب:

### أما الجانب الأول:

فإنّ أصل دعوى تخصيص ابن عُقْدة لكتابه في الرجال لذكر الثقات من أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) محل إشكال؛ وذلك لأنّ هذا المدعى لم يدّعه أحد بتمامه، بل غاية ما ذكره العلامة الحلي (عليه السلام) أنّه قد أورد فيه أربعة آلاف اسم<sup>(٢)</sup>، ولم يُقيّد العلامة بكونهم من الثقات. والظاهر أنّ ما أورث هذا التوهم - أي توهم كونهم من الثقات جميعهم - هي كلمات الشيخ المفيد (عليه السلام) في المقام<sup>(٣)</sup> من أنّ أصحاب الحديث قد جمعوا أسماء الرواة من الثقات عن الإمام الصادق (عليه السلام) على اختلافهم في الآراء والمقالات فكانوا أربعة آلاف، وهذا أوقع البعض في توهم كونهم هم الذين ذكرهم ابن عُقْدة وكلهم ثقات، كما

(١) ينظر: النوري، خاتمة مستدرک الوسائل: ٤ / ٤٦٩، ٥ / ٧٤.

(٢) ينظر: العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٣٢٢.

(٣) ينظر: المفيد، الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد: ٢ / ١٧٩.

ذهب إلى ذلك العاملي (عليه السلام) <sup>(١)</sup>.

وعليه، فأصل الدعوى غير صحيحة.

### وأما الجانب الثاني:

فإنه لم يثبت أن جميع من ذكرهم ابن عقدة في كتابه من الرجال من أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) وصل تعدادهم إلى أربعة آلاف، بل هذا لا يمكن؛ وذلك لأن الشيخ الطوسي من الطبيعي أن يضيف إلى رجال ابن عقدة في أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) رواة آخرين حسب استقصائه وبحثه، ومع ذلك فجميع من ذكرهم الشيخ الطوسي (عليه السلام) في رجاله أقل من الأربعة آلاف بكثير بحوالي سبعمائة راوٍ، فكيف يكون من ذكرهم ابن عقدة في كتابه أربعة آلاف، ونقلهم الشيخ الطوسي في رجاله وزاد عليهم، ومع ذلك لم يبلغ العدد إلا ثلاثة آلاف ومئتين شخص تقريباً؟!

وهذا يقتضي أن عددهم في رجال ابن عقدة أقل من أربعة آلاف بكثير، ولعله كثير جداً.

### وأما الجانب الثالث:

فإذا كان الأمر كذلك لزم أن يشير الشيخ الطوسي في من ذكرهم

(١) ينظر: الحر العاملي، وسائل الشيعة: ٢٠ / ٧٢ (ط الإسلامية).



في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) في رجاله إلى آلاف الأشخاص، باعتبار اعتمادهم على كتاب ابن عقدة في رجال الإمام الصادق، وكونهم كلّهم من الثقات، فيكون الإشارة إلى المعبر عنهم بـ (أسند عنه) آلاف، ولكن الواقع المنقول يحكي خلاف ذلك، فالمتبّع لأعدادهم لا يجد أنّهم يتعدّون الثلاثمائة والخمسين راوياً.

وعليه، فلا يعقل أن يكون عدد رجال ابن عقدة من أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) أربعة آلاف، وكلّهم ثقات، ويعتمد الكتاب الشيخ الطوسي في باب أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) ويشير إليهم بإشارة أسند عنه، ومن ثمّ يُضيف إليهم ما يجده في غيره من المصادر، ومع ذلك لا يتعدّى من يوصف بالتعبير (أسند عنه) الثلاثمائة وخمسين شخصاً، ولا يزيد كلّ أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) في كتاب الرجال للشيخ الطوسي عن حوالي ثلاثة آلاف ومئتي راوٍ.

**فتحصل مما تقدم:**

أنّ ما ذكره المحدث النوري من الوجه لا يستقيم، بل هو ضعيف جداً، مبني على احتمال بعيد، وعدم الالتفات إلى الاستقراء للأرقام.

نعم، ذهب البعض إلى توثيق علي بن غراب، بمعية أنّ علي بن

عبد العزيز من مشايخ ابن أبي عمير كما أشار إليه جمع<sup>(١)</sup>، واتحاد علي بن عبد العزيز معه علي بن غراب، فيُتَّج ذلك أنَّ علي بن غراب ثقة لأنَّ ابن أبي عمير ممن لا يروي ولا يرسل إلا عن ثقة.

ولكن تقدّم أنَّ علي بن عبد العزيز مشترك بين عدة أشخاص متفاوتين في الطبقة بالنسبة إلى ابن أبي عمير، وبالتالي فلو كان الجميع بطبقة واحدة، وكان ابن أبي عمير ممن يروي عن هذه الطبقة بلا واسطة، لما أضّرَّ عدم حل الاشتراك والتعيين المعني في علي بن عبد العزيز، ولكن حيث أنَّهم يختلفون في الطبقة، فعلى بعض التقادير يمكن رواية ابن أبي عمير عنه بلا واسطة، وعلى بعض التقادير الأخرى لا يمكن رواية ابن أبي عمير عنه بلا واسطة، ونحو ذلك من الموانع.

### والمتحصل مما تقدم:

أنَّه لا يمكن التسليم بهذا الوجه ما لم يفرض الاشتباك الحاصل من الاشتراك، وحيث أنَّه لم يفرض، فلا يمكن الالتزام بهذا الوجه. ولكن مع ذلك فالمتحصل من جميع ما تقدم بحال الراوي كونه معتبر الحديث.

**فالنتيجة:** أنَّ طريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره

(١) ينظر: غلام رضا عرفانيان، مشايخ الثقات: ص ١٧١، الحر العاملي، وسائل الشيعة: ٥ / ٢٩ من أبواب مقدمات الطواف.

الفقيه إلى علي بن غُراب غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة جمع ممَّن ورد في الطريق، كمحمد بن حسان الرازي وإدريس بن الحسن، وإن كان علي بن غُراب نفسه معتبر الحديث.

## الطريق السادس والعشرون بعد المئتين

### الكلام في طريق الصدوق إلى علي بن الفضل الواسطي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن علي بن الفضل الواسطي، فقد رويته عن

أبي (عليه السلام)، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن علي بن الفضل الواسطي صاحب الرضا (عليه السلام)))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة،  
تقدم.

الثاني: علي بن إبراهيم بن هاشم القمي، صاحب التفسير، ثقة،  
تقدم.

الثالث: والده إبراهيم بن هاشم القمي، معتبر الحديث، تقدم.

الرابع: علي بن الفضل الواسطي، ذكره الشيخ الطوسي في رجاله  
في عداد أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام)، ولم يُترجم له بشيء<sup>(٢)</sup>.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٧٦.

(٢) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٣٦١ الرقم ٥٣٤٣.

ووقع الرجل في بعض الروايات عن الإمام الرضا (عليه السلام)، وذهب المحدث النوري إلى وثاقته؛ من جهة توثيق الصدوق (عليه السلام) له بكونه صاحب الرضا (عليه السلام) (١).

ولكنّ هذا الوجه ضعيف جداً؛ وذلك لأنّ المتعارف عند المتقدّمين وصف الراوي بكونه صاحب الإمام الرضا (عليه السلام)، أو غيره من الأئمة المعصومين (عليهم السلام)، ويريدون بذلك الإشارة إلى طبقته، والمقطع الزماني الذي عاش فيه بلحاظ حياة الأئمة (عليهم السلام)، دون الأكثر من ذلك.

وأما إذا أراد الإشارة إلى الصُحبة المستلزمة للملازمة والخصوصية والاختصاص والمرافقة ونحو ذلك، فلهم للإشارة إلى ذلك تعبيراتهم الخاصة، ككونهم من حوارى الإمام علي (عليه السلام) مثلاً، أو كونه ممّن اختص بالإمام الباقر (عليه السلام) مثلاً ونحو ذلك.

وعليه، فعلى بن الفضل الواسطي مهملٌ، لم يثبت له توثيق.

فالنتيجة: أنّ طريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى علي بن فضل الواسطي معتبر، ولكن نفس الواسطي لم يثبت له توثيق.

(١) ينظر: النوري، خاتمة مستدرک الوسائل: ٤ / ٤٩٧.

## الطريق السابع والعشرون بعد المتين

الكلام في طريق الصدوق إلى علي بن محمد الحُصَينِي أو الحُصَينِي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن علي بن محمد الحُصَينِي، فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه (رضي الله عنه)، عن عمه محمد بن أبي القاسم، عن محمد بن علي الكوفي، عن محمد بن سنان، عن علي بن محمد الحُصَينِي))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن علي ماجيلويه، شيخ الصدوق، معتبر الرواية، تقدّم.

الثاني: محمد بن أبي القاسم ماجيلويه، ثقة، فقيه، معتبر الحديث.

الثالث: محمد بن علي الكوفي، وهو مشترك بين أكثر من واحد، ولكن المتعين كونه محمد بن علي الصيرفي، أبا سَمِينَة، بتقريب:

أنّ محمد بن أبي القاسم ماجيلويه هو الذي يروي كتاب أبي سَمِينَة المعروف بكتاب الدلائل، وكذلك كتبه الأخرى، ككتاب تفسير

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٢٥.

عمّ يتساءلون، وكتاب الآداب وغيرهما، كما نص على ذلك النجاشي<sup>(١)</sup>.  
 ويعضد ما تقدّم، ما ذكره الشيخ الطوسي (عليه السلام) في فهرست  
 كتب الشيعة وأصولهم من أنّ كتب أبي سَمينة وصلته عن طريق جماعة  
 من الشيخ الصدوق، عن محمد بن علي ماجيلويه، عن محمد بن أبي  
 القاسم، عن أبي سَمينة<sup>(٢)</sup>.

ومحمد بن علي الصيرفي أبو سَمينة كذاب، غالٍ، لا يُعتمد عليه،  
 تقدّم.

الرابع: محمد بن سنان، ضعيفٌ، غير معتبر الرواية، تقدّم.

الخامس: علي بن محمد الحضيّني، وقع الرجل في أسناد جملة من  
 الروايات، وردت في غير مورد من المجاميع الروائية، كالكافي وتهذيب  
 الأحكام وغيرها، ولكن بعد التّبّع لم نظفر بشيء معتدّ به يمكن أن  
 يقال بكونه وجهاً للقول بوثاقة الرجل واعتبار مروياته، هذا من  
 جانب.

ومن جانب آخر، فقد ذُكرت عدة وجوه للقول باعتبار  
 مروياته، منها:

(١) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ٣٣٢ - ٣٣٣ الرقم ٨٩٤.

(٢) ينظر: الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٢٣ الرقم ٦٢٤.

## الوجه الأول:

أنَّ الرجل وقع في أسناد كامل الزيارات، وتحديدًا في باب ثواب زيارة قبر أبي الحسن موسى الكاظم (عليه السلام)<sup>(١)</sup>.

ولكن تقدّم مفصلاً أنَّ الورود في أسناد كامل الزيارات لابن قولويه (طاب ثله) بنفسه لا يمكن أن يُورث الاطمئنان بوثاقة الراوي واعتبار مروياته، سواء أكان الوقوع في دائرة المشايخ المباشرين وتعدادهم (٣٢) راوياً، أو في الدائرة الأعم والأوسع منها والتي تشتمل على حوالي (٣٨٨) راوياً.

نعم، يبقى الوقوع في أسناد كامل الزيارات بنفسه يحمل قيمةً احتماليةً معينةً، يمكن أن تجتمع مع غيرها من القرائن والشواهد والمؤيّدات في محور بناء الاطمئنان بحال الراوي واعتبار مروياته.

## الوجه الثاني:

ما ذكره المحدث النوري، من أنَّ الرجل ممّن عَدَّ الصدوق كتابه في عِدَاد الكتب المعتمدة، وبالتالي فلا بأس بحاله، ويمكن البناء على اعتبار مروياته بمعية ما ذكره الشيخ الصدوق في مقدمة كتاب من لا يحضره الفقيه، من أنَّ ما يذكره في الكتاب إنّما أخذه من الكتب

(١) ينظر: ابن قولويه، كامل الزيارات: ص ٥٠٠ الرقم ٧٨١.



المعتمدة والموثوق بأصحابها<sup>(١)</sup>.

ولكنّ هذا الكلام ضعيفٌ جداً؛ وقد تقدّم منا نقده موسعاً، وقلنا: إنّهُ لا ملازمة بين اعتبار كتاب مصدر في مصنّفات لمصنّف، وبين اعتباره والاطمئنان بمروياته ووثاقة مؤلفه، فإنّ بعض الأصول لم تكن معتمدة؛ ولذلك ذكر الشيخ الطوسي (عليه السلام) في الفهرست بحق أصل إسحاق بن عمار أنّ أصله معتمد عليه، وهذا قيد احترازي كما هو واضح، فإذا كان هذا حال الأصول، فكيف بالكتب؟!!

وعليه، فعلي بن محمد الحُصيني أو الحُصيني مهمل، لم يثبت له توثيق، فلا اعتبار بمروياته.

فالنتيجة: أنّ طريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى علي بن محمد الحُصيني أو الحُصيني غير معتبر؛ لثبوت ضعف جمع ممن وقوع فيه، كعلي بن محمد الكوفي الصيرفي أبي سَمينة، ومحمد بن سنان، مضافاً إلى عدم ثبوت وثاقة علي بن محمد الحُصيني نفسه.

(١) ينظر: الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ٣/ ٣ المقدمة، النوري، خاتمة مستدرک الوسائل: ٤/ ٤٩٧.

## الطريق الثامن والعشرون بعد المتين

### الكلام في طريق الصدوق إلى علي بن محمد النوفلي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن علي بن محمد النوفلي، فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه (رضي الله عنه)، عن أبيه، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه، عن علي بن محمد النوفلي))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن علي ماجيلويه، شيخ الصدوق، معتبر الرواية، تقدّم.

الثاني: والده محمد بن علي ماجيلويه، وهو علي بن أبي القاسم ماجيلويه، ابن بنت البرقي وتأدّب على يده، ثقة، فقيه، تقدّم.

الثالث: أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ويُسمّى أحمد بن أبي عبد الله البرقي، ثقة، تقدّم.

الرابع: والده محمد بن خالد البرقي، معتبر الحديث، تقدّم.

الخامس: علي بن محمد النوفلي، والظاهر أنّه هو علي بن

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٩٤.

محمد بن سليمان النوفلي، ذكره الشيخ الطوسي (رحمته الله) في رجاله في عداد أصحاب الإمام الهادي (عليه السلام)، ولم يُترجم له بشيء سوى قوله علي بن محمد النوفلي<sup>(١)</sup>.

ويضاف إلى ذلك، ورود الرجل في الموسوعات الروائية الكبيرة، كالکافي للکليني في كتاب الصَّيد<sup>(٢)</sup>، وفي تهذيب الأحكام للشيخ الطوسي في باب صلاة المضطر<sup>(٣)</sup> وغيرها من الموارد، مضافاً إلى ذلك روايته في كتاب كامل الزيارات لابن قولويه، حيث روى عن محمد بن خالد، وروى عنه عبد الله بن جعفر الحميري في الباب المئة وثمانية، الحديث الأول.

ولم نجد بعد التتبع لحال الرجل ما يمكن أن يكون وجهاً للإفصاح عن حاله من ناحية التوثيق والتضعيف؛ من جهة قلّة أو انعدام المعطيات الرجالية بحق الرجل، وأمّا نفسه وروده في أسناد كامل الزيارات، فقد تقدّم مفصلاً أنّها بنفسها لا تكفي للقول بوثاقة الراوي بحسب المختار، ولا تُعدّ من أمارات الوثاقة للراوي.

فالنّتيجة: أنّ علي بن محمد النوفلي لم يثبت له توثيق.

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٣٨٨ الرقم ٥٧١٥.

(٢) ينظر: الكليني، الكافي: ٦/ ٢٢٤.

(٣) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٢/ ١٢١ ح ٤٥٩.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى  
علي بن محمد النوفلي معتبر، ولكن نفس النوفلي لم يثبت له توثيقٌ، فلا  
اعتبار بمروياته.

## الطريق التاسع والعشرون بعد المتين

### الكلام في طريق الصدوق إلى علي بن مَطر

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن علي بن مَطر، فقد رويته عن أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني (رضي الله عنه)، عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن محمد بن سنان، عن علي بن مَطر))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني، شيخ الصدوق، ثقة، تقدّم.

الثاني: علي بن إبراهيم بن هاشم القمّي، صاحب التفسير، ثقة، تقدّم.

الثالث: والده إبراهيم بن هاشم القمّي، معتبر الحديث، تقدّم.

الرابع: محمد بن سنان، ضعيف، غير معتبر الرواية، تقدّم.

الخامس: علي بن مَطر، بعد التتبّع لم نجد للرجل ترجمة واضحة نستوضح بها الصورة العامة وحاله من ناحية الوثاقة والضعف، ولكنه

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٣٢.

ورد في أسناد جملة من الروايات في جملة من الكتب الروائية، ولكن الغريب أن المحدث النوري (رحمته الله) في خاتمة مستدرک الوسائل ذكر أنه لا رواية له في الكتب المعتمدة<sup>(١)</sup>.

وهذا غريب، فإن الرجل ممن روى عنه غير واحد، وفي غير مورد وفي غير كتاب، كتهذيب الأحكام<sup>(٢)</sup>، وكذلك الاستبصار<sup>(٣)</sup>، وكذلك من لا يحضره الفقيه للصدوق<sup>(٤)</sup> وغيرها.

ولكن هناك وجه للقول بوثاقته - وإن انتهى جمع ومنهم المحدث النوري إلى كونه مهملاً<sup>(٥)</sup>، - والوجه هو رواية صفوان بن يحيى بياع السابري عنه، كما لاحظناه في باب البيئات من التهذيب وغيرها من الموارد، وصفوان ممن ثبت أنه لا يروي، بل ولا يرسل إلا عن ثقة، فعلي بن مَطر ثقةٌ معتبر الحديث.

فالنتيجة: أن طريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى علي بن مَطر غير معتبر؛ وذلك لضعف محمد بن سنان الواقع فيه، مع أن علي بن مَطر نفسه معتبر الحديث؛ لرواية صفوان بن يحيى بياع السابري عنه.

(١) ينظر: النوري، خاتمة مستدرک الوسائل: ٤ / ٤٩٨.

(٢) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٦ / ٢٢٦ ب: البيتان يتقابلان ح ٥٨٢.

(٣) ينظر: الطوسي، الاستبصار: ٣ / ٤١ ب: القضايا ح ١٤١.

(٤) ينظر: الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ٣ / ٦٠.

(٥) ينظر: النوري، خاتمة مستدرک الوسائل: ٤ / ٤٩٨.

## الطريق الثلاثون بعد المئتين

### الكلام في طريق الصدوق إلى علي بن مهزيار الأهوازي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن علي بن مهزيار، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن محمد بن يحيى العطار، عن الحسين إسحاق التاجر، عن علي بن مهزيار.

ورويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، والحميري، جميعاً عن إبراهيم بن مهزيار، عن أخيه علي بن مهزيار.

ورويته أيضاً عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن محمد بن الحسن الصفار، عن العباس بن معروف، عن علي بن مهزيار الأهوازي))<sup>(١)</sup>.

ومن الواضح أننا أمام ثلاثة طرق رئيسية، والثاني من هذه الطرق يتفرع إلى طريقين فرعيين.

أما الكلام في الطريق الرئيسي الأول، فرجاله:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة،

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٤١.

تقدّم.

الثاني: محمد بن يحيى العطار، شيخ الكليني، ثقة، عين، تقدّم.

الثالث: الحسين بن إسحاق التاجر، ورد الرجل في أسناد جملة من الروايات تقرب من ثلاثة عشر مورداً، كما أحصاها سيّد مشايخنا المحقق الخوئي (رحمته الله) (١).

وفي جميع هذه الموارد روى عن علي بن مهزيار، وروى عنه فيها محمد بن يحيى العطار وأبو علي الأشعري، مضافاً إلى ما نحن فيه من الطريق في مشيخة من لا يحضره الفقيه إلى علي بن مهزيار الأهوازي.

ومن جملة الموارد التي وقع فيها الرجل في روايات الشيخ الصدوق في كتاب الخصال وكتاب ثواب الأعمال والعَلَل والأُمالي، وكذلك في كتاب الكافي للكليني في باب مولد الإمام الحسن (عليه السلام) (٢).

والرجل من ناحية الجرح والتعديل مهمّل، ولم نقف بالمقدار الذي بحثنا فيه عن وجه أو معطيات رجالية للقول بوثاقته واعتبار مروياته، لا من الوجوه الخاصة ولا من الوجوه العامة، وما قيل في المقام وأمثاله من إمكانية تجاوز عقبة عدم ثبوت وثاقة الحسين بن إسحاق التاجر هنا، ومثله في غيره من الطُرق من خلال القول بأنّه قد ورد في هذا

(١) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ٦ / ٢١٥.

(٢) ينظر: النازي، مستدركات علم رجال الحديث: ٣ / ٩٦.



السند علي بن مهزيار الأهوازي، وهو من الرُّواة الذين لهم كتب معروفة مشهورة معول عليها، فلا حاجة للنظر في الطريق وفي أمثال هذا الكثير<sup>(١)</sup>.

ولكن هذا القول ضعيف جداً، بل لا يُصغى إليه، فهي مجرد دعوى عهدتها على مدّعيها، وقد تقدّم الحديث فيما ينفع في المقام فراجع.

فالنتيجة: أنّ حال الحسين بن إسحاق التاجر مهمّل، لم يثبت له توثيق، فلا اعتبار لمروياته.

الرابع: علي بن مهزيار الأهوازي، ثقةٌ، جليلٌ، تقدّم.

وعليه، فالطريق الرئيسي الأوّل للشيخ الصدوق إلى علي بن مهزيار في كتاب من لا يحضره الفقيه غير معتبر؛ وذلك لإهمال حال الحسين بن إسحاق التاجر كما تقدّم، مضافاً إلى وثاقة علي نفسه، وجلالة قدره، واعتبار مروياته.

وأما الكلام في الطريق الرئيسي، الثاني:

فهذا الطريق في الحقيقة يتفرّع إلى طريقين فرعيين، ورجال الطريق

هم :

(١) ينظر: محمد علي الراغبى، الفوائد المصححة في أسانيد الكتب الأربعة: ص ٤٣٤، النوري، خاتمة مستدرک الوسائل: ٤ / ٤٩٨.

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقة،  
تقدّم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، شيخ الكليني، ثقة،  
جليل، تقدّم.

الثالث: عبد الله بن جعفر الحميري، شيخ الكليني، ثقة، وجه،  
تقدّم.

الرابع: إبراهيم بن مهزيار لم يثبت له توثيق، تقدّم.

الخامس: أخوه علي بن مهزيار الأهوازي، ثقة، جليل، تقدّم.

وعليه، فالطريق الرئيسي الثاني بكلا فرعيه غير معتبر؛ لعدم  
ثبوت وثاقة إبراهيم بن مهزيار، وإن كان علي بن مهزيار ثقة، جليل  
القدر، معتبر الرواية.

وأما الكلام في الطريق الرئيسي الثالث، فرجاله:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه،  
تقدّم.

الثاني: محمد بن الحسن الصفّار، شيخ الكليني، ثقة، وجه،  
تقدّم.

الثالث: العباس بن معروف، ثقة، صحيح، تقدّم.

الرابع: علي بن مهزيار الأهوازي، ثقة، جليل، تقدّم.

وعليه، فالطريق الثالث للشيخ الصدوق إلى علي بن مهزيار الأهوازي في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبر، مضافاً إلى وثاقة نفس ابن مهزيار واعتبار مروياته.

## الطريق الحادي والثلاثون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى علي بن ميسرة النخعي الكوفي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن علي بن ميسرة، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن عيسى، عن الحسن بن علي الوشاء، عن علي بن ميسرة))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، تقدّم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة، جليل، تقدّم.

الثالث: محمد بن عيسى، وهو محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، ثقة، تقدّم.

الرابع: الحسن بن علي الوشاء، وهو المعروف بابن بنت إلياس، ثقة، وجه، تقدّم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٠٤.

الخامس: علي بن ميسرة، وقبل الشروع في الحديث عن الرجل لا بدّ من الإشارة إلى مسألة، وهي:

أنّه ورد في بعض المواضع ميسرة، وفي بعض المواضع الأخرى مُسَيَّر ومُيَسَّر، والظاهر أنّ الزيادة إنّما هي من جهة التصحيف واختلاف النسخ، أو زيادة سهوية.

ثمّ أنّنا أمام شخصيتين مختلفتين في الطبقة، الأوّل منهما في طبقة أصحاب الإمام الجواد (عليه السلام)، بقرينة رواية أحمد بن محمد بن محمد بن خالد البرقي عنه، وهو متوفى سنة مئتين وثمانين للهجرة.

وقد ترجم لهذا الشخص النجاشي في فهرست أسماء مصنفى الشيعة حيث قال: ((علي بن ميسرة البصري، ذكره ابن بطة، وقال: حدّثنا أحمد بن محمد بن خالد عنه بكتابهِ))<sup>(١)</sup>.

ومن الواضح أنّ هذا هو المقصود، بمعنيّة رواية أحمد بن محمد بن خالد.

وكذلك ترجم له الشيخ الطوسي (رحمته الله) في رجاله وقال: ((علي بن ميسرة، له كتاب، رويناه بالإسناد الأوّل عن أحمد بن أبي عبد الله عنه))<sup>(٢)</sup>.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ٢٧٩ الرقم ٧٣٢.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٥٨ الرقم ٣٩٥.

ومن الواضح أنّ أحمد بن أبي عبد الله هو أحمد بن محمد بن خالد البرقي كما تقدّم كثيراً، وبالتالي فالمقصود هو علي بن ميسرة من أصحاب الإمام الهادي (عليه السلام).

الشخصية الثانية علي بن ميسرة، ويُقال له أيضاً: علي بن ميسر، أو علي بن ميسرة بن عبد الله، وعلي بن ميسرة النخعي، وقد ذكره الشيخ الطوسي (رحمته الله) في رجاله في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((علي بن ميسر بن عبد الله النخعي، مولا هم، كوفي))<sup>(١)</sup>. وبالتالي فهذا كوفي نخعي، والأوّل بصري، وهذا من أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وذاك من أصحاب الإمام الهادي (عليه السلام)، وهذا يروي عنه الحسن بن علي بن الوشاء، وذاك يروي عنه أحمد بن محمد بن خالد البرقي.

مضافاً إلى أنّ هذا عادةً ما يروي الحسن بن علي الوشاء عنه عن علي بن ميسرة عن أبي عبد الله (عليه السلام) في غير مورد من الكافي<sup>(٢)</sup>. والسؤال الأساسي في محل كلامنا هو:

أيُّ من هؤلاء هو علي بن ميسرة الذي وقع في مشيخة من لا يحضره الفقيه، ولماذا؟

(١) الطوسي، الرجال: ص ٢٤٥ الرقم ٣٤٠٠.

(٢) ينظر: الكليني، الكافي: ٢ / ١٣، ٣ / ١٩٤.

## والجواب:

إنَّ المتعيَّن هو الشخصية الثانية؛ بقريضة أنَّ من روى عنه في مشيخة من لا يحضره الفقيه هو الحسن بن علي بن الوشاء، ومَن هو من أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) هو مَن يروي عنه الحسن بن علي بن الوشاء فيكون هو الثاني.

والغريب في المقام ما ذكره المحدث النوري في خاتمة مستدرک الوسائل، حيث خلط بين الاثنين، ولم يُميِّز بينهما، فقال:

((أمَّا ابن ميسرة ففي الفهرست والنجاشي له كتاب، رواه عنه أحمد بن عبد الله، وفيه دلالة على إماميته وعدم ما يوجب القدح فيه، وإلا لذكره، مضافاً إلى رواية الوشاء الجليل عنه، وعد الصدوق كتابه من الكتب المعتمدة، فالخبر معتبر))<sup>(١)</sup>.

ووجه الغرابة أنَّه لا يجتمع رواية أحمد بن محمد بن خالد البرقي (المتوفى سنة ٢٨٠ للهجرة) والحسن بن علي بن الوشاء، الذي يروي عن أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) (المستشهد سنة ١٤٨ للهجرة) عن شخص واحد؛ لفارق الطبقة الواضح، وتقدّم توضيحه.

ثمَّ أنَّه ما دام قد انفض الاشتراك وتعيَّن المراد، صار لزماً علينا الحديث في حال علي بن ميسرة المتعيَّن من جهة الجرح والتعديل،

(١) النوري، خاتمة مستدرک الوسائل: ٤ / ٤٩٩.

فنقول بعد التوكل على الله:

بالمقدار الذي تتبعنا فيه حال الرجل، لم نجد ما يصلح أن يكون  
وجهاً للقول بوثاقته واعتبار مروياته، وعليه فالرجل مهملاً، غير معتبر  
الحديث.

فالنتيجة: أن طريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى  
علي بن ميسرة النخعي الكوفي معتبر، ولكن نفس علي هذا لم يثبت  
له توثيق.



## الطريق الثاني والثلاثون بعد المتين

### الكلام في طريق الصدوق إلى علي بن النعمان

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن علي بن النعمان، فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، وإبراهيم بن هاشم، جميعاً عن علي بن النعمان))<sup>(١)</sup>.

ومن الواضح أنّ هذا الطريق ينحلّ إلى أربعة طرق، ورجالها هم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القميّ، ثقة، تقدّم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه، وجه، تقدّم.

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعريّ القميّ، ثقة، جليل، شيخ الكليني، تقدّم.

الرابع: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعريّ القميّ، ثقة، جليل، تقدّم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٢٤.

الخامس: إبراهيم بن هاشم القمّي، معتبر الحديث، تقدّم.

السادس: علي بن النعمان، وهو علي بن النعمان الأعلم النخعي، ثقةٌ، وجهٌ، صحيحٌ، ثبتٌ، معتمد الحديث، تقدّم.

وعليه، فطريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى علي بن النعمان معتبر، مضافاً إلى وثاقة علي بن النعمان الأعلم النخعي واعتبار مروياته.

## الطريق الثالث والثلاثون بعد المئتين

### الكلام في طريق الصدوق إلى علي بن يقطين

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن علي بن يقطين، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن علي بن يقطين، عن أخيه الحسين، عن أبيه علي بن يقطين))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، تقدّم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة، جليل، تقدّم.

الثالث: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقة، جليل، تقدّم.

الرابع: الحسن بن علي بن يقطين، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفى الشيعة بالقول:

(١) المصدر السابق: ص ٤٩.

((الحسن بن علي بن يقطين بن موسى، مولى بني هاشم،  
وقيل: مولى بني أسد، كان فقيهاً، متكلماً، وروى عن أبي الحسن (عليه السلام)  
وعن الرضا (عليه السلام)، وله كتاب مسائل أبي الحسن موسى (عليه السلام)).

أخبرنا أبو عبد الله محمد بن علي، قال: حدّثنا علي بن حاتم،  
قال: حدّثنا محمد بن أحمد بن ثابت، قال: حدّثنا محمد بن بكر بن  
جناح، قال: حدّثنا الحسن بن علي بن يوسف بن بقّاح، قال: حدّثنا  
صالح مولى علي بن يقطين عن الحسن بن علي بن يقطين))<sup>(١)</sup>.

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم  
بالقول: ((الحسن بن علي بن يقطين، مولى بني هاشم، بغدادي، له  
كتاب مسائل موسى بن جعفر (عليه السلام)، وكان فقيهاً، متكلماً، أخبرنا به  
عدّة من أصحابنا، عن أبي الفضل، عن ابن بطة، عن أحمد بن أبي عبد  
الله، عن الحسن بن علي بن يقطين))<sup>(٢)</sup>.

وترجم له الشيخ الطوسي في رجاله في عداد أصحاب الإمام  
الرضا (عليه السلام)، وقال عنه: ((الحسن بن علي بن يقطين، ثقة))<sup>(٣)</sup>.

وبعد التّبّع لم نجد ما يصلح أن يكون وجهاً لمعارضة هذا  
التوثيق الصريح أو الخدش في الرجل.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفی الشيعة: ص ٤٥ الرقم ٩١.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٩٨ - ٩٩ الرقم ١٦٦.

(٣) الطوسي، الرجال: ص ٣٥٤.

فالنّتيجة: أنّ الحسن بن علي بن يقطين ثقةٌ، معتبر الحديث، جليلٌ.

الخامس: الحسين بن علي بن يقطين، ترجم له النجاشي في عداد أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام)، وقال عنه: ((الحسين بن علي بن يقطين، ثقةٌ)) (١).

ولم نجد ما يعارض ويخدش في هذا التوثيق.

نعم، روى الرجل في جملة من الأسانيد والروايات، أحصاها سيّد مشايخنا المحقق الخوئي (رحمته الله) بكونها مائة وسبعة موارد، وهي متشرة في أكثر من كتاب، كتهذيب الأحكام والاستبصار.

السادس: علي بن يقطين، ترجم له من العامّة ابن النّجار البغدادي في ذيل تاريخ بغداد بالقول: ((علي بن يقطين بن موسى أبو الحسن، مولى بني أسد، وُلِدَ بالكوفة سنة أربع وعشرين ومائة، وكان أبوه من وجوه دُعاة الإمامية، فطلبه مروان بن محمد فهَرَبَ واستتر، وهَرَبَت به أمّه وبأخيه عبيد بن يقطين، وكان وُلِدَ بعد علي بسنتين إلى المدينة، وكانت له وُصلةٌ بعيال جعفر بن محمد الصادق، فأُتِيَ منزله بابنها، فاستدعى جعفرًا علياً وأقَعَدَهُ على حجره ومَسَحَ على رأسه، فلمّا ظهر بنو العباس ظهر يقطين، وعادت أمُّ علي بعلي وعُبيد، فلم

يَزَل يقطين في خدمة أبي العباس وأبي جعفر، ومع ذلك يرى لابن أبي طالب ويقول بإمامتهم، وكذلك ولده وكان يحمل الأموال إلى جعفر الصادق والألطف.

ثم وصل خبره إلى المنصور والمهدي فلم يكيدها، ولما نقل المهدي إلى الرصافة صُيِّر في حجر يقطين، فنشأ المهدي وعلي بن يقطين كائهما أخوان، فلما أفضت الخلافة إلى المهدي استوزر علي بن يقطين، وقدمه وجعله على ديوان الزمام وديوان العير والخاتم، فلم يزل في يده حتى توفّي المهدي وأفضى الأمر إلى الهادي، فأقره على وزارته ولم يشرك معه أحداً من أمره، إلى أن توفّي الهادي وصار الأمر إلى الرشيد، فأقره شهراً ثم صرفه بيحيى بن خالد البرمكي<sup>(١)</sup>.

وترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفى الشيعة بالقول: ((علي بن يقطين بن موسى البغدادي، سكنها وهو كوفي الأصل، مولى بني أسد، أبو الحسن، وكان أبوه يقطين بن موسى داعية، طلبه مروان فهرب، ووُلِد علي بالكوفة سنة أربع وعشرين ومائة، وكانت أمّه هربت به وأخيه عبيد إلى المدينة حتى ظهرت الدولة ورجعت، مات سنة اثنين وثمانين ومائة في أيام موسى بن جعفر (عليه السلام) ببغداد، وهو محبوس في سجن هارون بقي فيه أربع سنين.

قال أصحابنا: روى علي بن يقطين عن أبي عبد الله (عليه السلام) حديثاً

(١) ابن النجار، ذيل تاريخ بغداد: ٢٠٢ / ٤.

واحداً، وروى عن موسى (عليه السلام) فأكثر، له كتاب مسائله، أخبرني أبو عبد الله بن شاذان، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن يحيى، قال: حدّثنا عبد الله بن جعفر، قال: حدّثنا محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، قال: حدّثنا عبد الله بن جبلة، عن علي بن عمران، عن رجل من أهل المدائن، عن علي بن يقطين<sup>(١)</sup>.

وفي مقابل ذلك، ترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((علي بن يقطين (رضي الله عنه)، ثقةٌ، جليل القدر، له منزلةٌ عظيمةٌ عند أبي الحسن موسى (عليه السلام)، عظيم المكانة في الطائفة.

وكان يقطين من وجوه الدُّعاة، فطلبه مروان فهرب وابنه علي بن يقطين هذا، وُلِدَ بالكوفة سنة أربع وعشرين ومائة، وهربت به أمّه وبأخيه عُبيد بن يقطين إلى المدينة، فلمّا ظهرت الدولة الهاشمية ظهر يقطين وعادت أم علي بعلي وعُبيد، فلم يزل يقطين في خدمة السفّاح والمنصور، ومع ذلك كان يتشيع ويقول بالإمامة وكذلك ولده، وكان يحمل الأموال إلى جعفر الصادق (عليه السلام)، وصل خبره إلى المنصور والمهدي، فصرف الله عنه كيدهما.

وتُوفِّي علي بن يقطين (رحمته الله) بمدينة السلام ببغداد سنة اثنين

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٧٣ الرقم ٧١٥.

وثمانين ومائة، وسنّه يومئذٍ سبع وخمسون سنة، وصلى عليه ولي العهد محمد بن الرشيد، وتوفي أبوه بعده سنة خمس وثمانين ومائة.

ولعلي بن يقطين (رضي الله عنه) كتب منها: كتاب ما سأل عنه الصادق (عليه السلام) من الملاحم، وكتاب مناظرة الشاكّ بحضرته (عليه السلام)، وله مسائل عن أبي الحسن موسى بن جعفر (عليه السلام)، أخبرنا بكتبه ومسائله الشيخ المفيد (رحمته الله) والحسين بن عبيد الله، عن محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه، ومحمد بن الحسن، عن سعد بن عبد الله، والحميري، ومحمد بن يحيى، وأحمد بن إدريس، كلّهم عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن علي بن يقطين، عن أخيه الحسين بن علي بن يقطين، عن أبيه علي بن يقطين، ورواه أبو جعفر بن بابويه عن الحسين بن أحمد المالكي، عن أحمد بن هلال، عنه<sup>(١)</sup>.

وترجم له الشيخ الطوسي (رحمته الله) في رجاله في عداد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام)، وقال عنه: ((علي بن يقطين، مولى بني أسد))<sup>(٢)</sup>.

ثم أن الكشي قد روى جملة من الروايات تتعلق بحال علي بن يقطين منها:

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٥٤ - ١٥٥ الرقم ٣٨٨.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٣٤٠ الرقم ٥٠٥٦.



## الرواية الأولى:

((حمدويه وإبراهيم قالوا: حدّثنا العبيدي، عن زياد القندي، عن علي بن يقطين، أنّ أبا الحسن (عليه السلام) قد ضَمِنَ له الجنة))<sup>(١)</sup>.

وسند الرواية لا خدش فيها، وأمّا زياد القندي فقد روى عنه ابن أبي عمير كما ذكر، فعليه يكون ثقةً، معتبر الحديث، وهي وإن صدرت من نفس علي بن يقطين، ولكن ما تقدّم فيه الكفاية، فتصلح للتأييد والتعزيد لأصل الاستدلال.

## الرواية الثانية:

((محمد بن مسعود قال: حدّثني محمد بن نُصير وجبريل بن أحمد، قال: حدّثنا محمد بن عيسى، قال: حدّثني يعقوب بن يقطين، قال: سمعت أبا الحسن الخراساني (عليه السلام) يقول: أما أنّ علي بن يقطين مضى وصاحبه راضٍ عنه - يعني أبا الحسن (عليه السلام) ))<sup>(٢)</sup>.

والرواية مخدوشةٌ لجهالة حال جبريل بن أحمد، لكن لا بأس بالتأييد بها.

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢ / ٧٢٩ الرقم ٨٠٦.

(٢) المصدر نفسه: ٢ / ٧٣٠ الرقم ٨٠٩.

### الرواية الثالثة:

((قال محمد بن قولويه: حدثنا سعد بن عبد الله بن أبي خلف، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل، عن محمد بن عمرو بن سعيد، عن داود الرقي، قال: دخلت على أبي الحسن (عليه السلام) يوم النحر، فقال مبتدئاً: ما عرض في قلبي أحدٌ وأنا على الموقف إلا علي بن يقطين، فإنه ما زال معي، وما فارقتني حتى أفضت))<sup>(١)</sup>.

والسند وإن قيل بإمكانية الخدش فيه من ناحية داود بن كثير الرقي، فإنه ممن تعارض فيه التوثيق والتضعيف، واستظهرنا عدم اعتبار مروياته، ولكن الرواية تصلح للتأييد.

### الرواية الرابعة:

((حدثني حمدويه قال: حدثنا محمد بن عيسى، عن يونس بن عبد الرحمن، قال: قال أبو الحسن (عليه السلام): من سعادة علي بن يقطين أنني ذكرته في الموقف))<sup>(٢)</sup>.

والرواية تامة سنداً على المختار، فمحمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني ثقةٌ معتبر الحديث، ويونس بن عبد الرحمن ثقةٌ جليل القدر، وحمدويه بن نصير الكشي ممن قال بحقه الشيخ الطوسي:

(١) المصدر السابق: ٢ / ٧٣١ الرقم ٨١٣.

(٢) المصدر نفسه: ٢ / ٧٣١ الرقم ٨١٦.

((عديم النظر في زمانه، كثير العلم والرواية، ثقة، حسن المذهب))<sup>(١)</sup>، وروى عنه العياشي.

### الرواية الخامسة:

((محمد بن مسعود، عن علي بن محمد، قال: حدّثني محمد بن أحمد، عن السندي بن ربيع، عن الحسين بن عبد الرّحيم، قال: قال أبو الحسن (عليه السلام) لعلي بن يقطين: إضمّن لي خُصلة، أضمن له ثلاث، فقال علي: جُعِلت فداك، وما الخُصلة التي أضمنها لك؟ وما الثلاثة اللواتي تضمنّها لي؟ فقال أبو الحسن (عليه السلام): الثلاث اللواتي أضمنها لك: إلّا يصيبك حرّ الحديد أبداً بقتل، ولا فاقة، ولا سجن حبس، فقال علي: وما الخُصلة التي أضمنها لك؟ فقال: إلّا يأتيك ولي أبداً إلّا أكرمه، قال: فَضَمَنَ عَلِيّ الخُصلة وضمن له أبو الحسن الثلاث))<sup>(٢)</sup>.

وغيرها من الروايات الظاهرة في حسن حاله وعقيدته وإتباعه للأئمة (عليهم السلام)، فمن أراد المزيد فليراجع<sup>(٣)</sup>.

ولم نجد بالمقدار الذي بحثنا فيه ما يمكن أن يكون مَطْعِناً ووجهاً للخدش بحال الرجل، ومعارضة لكلّيات التوثيق والتبجيل من الشيخ الطوسي في أكثر من كتاب له.

(١) الطوسي، الرجال: ص ٤٢١.

(٢) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢ / ٧٣١ الرقم ٨١٨.

(٣) المصدر نفسه: ص ٧٢٩ - ٧٣٧.

فالنتيجة: أنّ علي بن يقطين ثقةٌ، جليل القدر، عظيم المنزلة.

ولو كان قد ورد فقط التّرضي عنه من قبل الشيخ الطوسي لكفى ذلك للدلالة على وثاقته واعتبار مروياته؛ لما تقدّم من بيان لمختارنا في دلالة التّرضي من أنّه إذا صدر عن مثل الشيخ الطوسي (عليه السلام) أو النجاشي (رحمته الله) كان كافياً للدلالة على الوثاقة في الحديث.

وأما إذا صدر عن مثل الشيخ الصدوق (عليه السلام)، أو الشيخ المفيد (عليه السلام)، لم يكف، بل يحتاج إلى متمم على تفصيل تقدّم.

وعليه، فطريق الصدوق إلى علي بن يقطين في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبرٌ، مضافاً إلى وثاقته بل جلاله قدر علي بن يقطين نفسه.

## الطريق الرابع والثلاثون بعد المتين

### الكلام في طريق الصدوق إلى عمار بن مروان الكلبي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عمار بن مروان الكلبي، فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل (رضي الله عنه)، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن الحسن بن محبوب، عن أبي أيوب الخزاز، عن عمار بن مروان))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن موسى بن المتوكل، شيخ الكليني، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

الثاني: عبد الله بن جعفر الحميري، شيخ الكليني، ثقة، وجه، تقدم.

الثالث: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ثقة، جليل القدر، تقدم.

الرابع: الحسن بن محبوب السراذ أو الزراد، ثقة، جليل القدر،

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٠٢.

تقدّم.

الخامس: أبو أيوب الخزاز، وهو إبراهيم بن عثمان الخزاز، أو إبراهيم بن عيسى الخزاز، ثقة، كبير المنزلة، تقدّم.

السادس: عمار بن مروان، عمّار بن مروان مشترك بين عدّة أشخاص منهم:

الأول: عمار بن مروان القندي: روى عن عبد الله بن سنان، وروى عنه عبد الله بن محمد النّهيكى كما في الكافي<sup>(١)</sup>.

الثاني: عمّار بن مروان الكلبي، وهو الذي ذكره الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه، وذكر طريقه إليه الذي هو محل البحث، مضافاً إلى روايته عن أبي عبد الله (عليه السلام)، كما ورد في كتاب الصدوق من لا يحضره الفقيه<sup>(٢)</sup>.

الثالث: عمّار بن مروان الثوبان الشكّري، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفى الشيعة بالقول:

((عمار بن مروان مولى بن ثوبان، ابن سالم مولى يشكر، وأخوه عمر ثقتان، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، له كتاب، أخبرنا محمد بن جعفر، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدّثنا محمد بن

(١) ينظر: الكليني، الكافي: ٢/ ١١٤ ب: الإصرار على الذنب ح ١.

(٢) ينظر: الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ٢/ ١٤٢، ٢٧٤.

المفضل بن إبراهيم عن محمد بن سنان عنه بالكتاب))<sup>(١)</sup>.

وذكره الشيخ الطوسي (رحمته الله) في رجاله في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((عمار بن مروان اليشكري، مولا هم، الخزاز الكوفي))<sup>(٢)</sup>.

الرابع: عمار بن مروان مطلق من غير تقييد، ترجم له الشيخ الطوسي (رحمته الله) لهذا الشخص في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((عمار بن مروان، له كتاب، أخبرنا به المفيد (رحمته الله)، عن محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه، عن سعد بن عبد الله، والحميري، ومحمد بن يحيى، وأحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمد، ومحمد بن الحسين، جميعاً عن محمد بن سنان عنه))<sup>(٣)</sup>.

ثم أنه يقع الكلام في أن الكلبي واليشكري، هل هما واحد، أم متعدد؟

ذهب سيّد مشايخنا المحقق الخوئي (رحمته الله) إلى كونهما رجلين، وقرب ذلك بالقول: ((إنّ الجزم بالاتحاد مشكل جداً، كيف؟ وأنّ الكلبي لم يثبت أنّه ذو كتاب.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ٢٩١ الرقم ٧٨٠.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٢٥٢ الرقم ٣٥٣٦.

(٣) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٨٩ الرقم ٥٢٥.

وعلى تقدير ثبوته، فراوي كتاب اليشكري هو محمد بن سنان على ما عرفت من النجاشي والشيخ، وأمّا الراوي عن الكلبي، فهو أبو أيوب الخزاز، رواه عنه الحسن بن محبوب، فهما رجلان، والكلبي لم يثبت توثيقه ولا إشكال في وثاقة عمّار بن مروان اليشكري<sup>(١)</sup>.

ولنا في المقام كلام، حاصله:

إنّ الأقرب، بل لعلّه الأقوى الاتحاد؛ وذلك لعدة أمور:

### الأمر الأول:

لو كانا رجلين، لتعرّض النجاشي والشيخ الطوسي إلى الرجل الآخر؛ دفعاً للاشتراك.

### الأمر الثاني:

أنّ بني يشكر وبني الكلبة من بكر بن وائل، كما ذكر ابن دُرَيْد في الاشتقاق<sup>(٢)</sup>.

### الأمر الثالث:

أنّه لا يضرّ كونه في فهرست كتب الشيعة وأصولهم وفهرست أسماء مصنفّي الشيعة الراوي عنه محمد بن سنان، وفي مشيخة من لا

(١) الخوئي، معجم رجال الحديث: ٣/ ٢٧٢.

(٢) ينظر: إبراهيم الشبوط، دراسات في مشيخة الفقيه: ص ٣٧٣.



يحضره الفقيه أبو أيوب الخزاز؛ وذلك لتعدد طرق الصدوق إلى الراوي الواحد من أهل الكتب والمصنفات.

ثم أنه عمّار بن مروان الذي يروي عنه الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه ثقة؛ وذلك لأنه يروي عنه ابن أبي عمير، كما ورد في من لا يحضره الفقيه في باب من جعل للإمام شيء في ماله ثم احتاج إليه<sup>(١)</sup>.

**فالنتيجة:** أن عمّار بن مروان هو عمار بن مروان الكلبي الثوبان الشكري الكوفي، وهو ثقة لتصريح النجاشي بذلك، معضوداً برواية ابن أبي عمير، ولا أثر لذكره من قبل ابن الغضائري في رجاله؛ لأنه لم يחדش بحال الرجل بل غاية ما قاله في رجاله، أنه يروي عن أبي الحسن (عليه السلام) وأبي عبد الله (عليه السلام)<sup>(٢)</sup>.

وما قيل من أن الرجل مחדوش ما دام قد ذكره ابن الغضائري لأن كتابه - أي كتاب ابن الغضائري - مخصّص للضعفاء، فهذا غير صحيح؛ لأنه قد ورد عن ابن الغضائري توثيقات لبعض الرواة، فضلاً عن دفع التضعيف عن البعض الآخر من الرواة وغير ذلك، ومن راجع وطالع كتاب ابن الغضائري يستشعر ما قلناه.

(١) ينظر: الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ٤ / ٢٣٢ ب: من جعل للإمام شيئاً ثم احتاج إليه ح ٥٥٥٢.

(٢) ينظر: ابن الغضائري، الرجال: ص ٧٤ الرقم ٨٠.

وعليه، فطريق الصدوق إلى عمّار بن مروان الكلبي في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبر، مضافاً إلى وثاقة عمّار بن مروان الكلبي واعتبار مروياته.

## الطريق الخامس والثلاثون بعد المتين

### الكلام في طريق الصدوق إلى عمار بن موسى الساباطي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((كُلُّ مَا كَانَ فِي هَذَا الْكِتَابِ عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى السَّابَّاطِيِّ، فَقَدْ رَوَيْتَهُ عَنْ أَبِي وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْوَلِيدِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)، عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَّالٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدِ الْمَدَائِنِيِّ، عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى السَّابَّاطِيِّ))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق بل الطريقين، وهم:

الأوّل: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمّي، ثقة، تقدّم.

الثاني: محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه، تقدّم.

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمّي، شيخ الكليني، ثقة، جليل، تقدّم.

الرَّابِع: أحمد بن الحسن بن علي بن فضال، قد يرد على ثلاثة  
أنحاء من الاسم:

الأوّل: أحمد بن الحسن بن فضال.

الثاني: أحمد بن الحسن بن علي بن فضال.

الثالث: أحمد بن الحسن بن علي بن محمد بن فضال.

ثمَّ أنَّ الشيخ الطوسي (رحمته الله) ترجم له في رجاله في غير مورد  
منها:

المورد الأوّل: في عداد أصحاب الإمام أبي الحسن الثالث علي  
الهادي (عليه السلام)، وقال عنه: ((أحمد بن الحسن بن علي بن فضال))<sup>(١)</sup>،  
ولم يُضف عليه شيء.

المورد الثاني: في عداد أصحاب الإمام الحسن العسكري (عليه السلام)،  
وقال عنه: ((أحمد بن الحسن بن علي بن فضال))<sup>(٢)</sup> ولم يزد عليه  
بشيء.

ولكن ترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:  
((أحمد بن الحسن بن علي بن محمد بن فضال بن عمر بن أيمن،  
مولى عكرمة بن ربعي الفياض، أبو عبد الله، وقيل: أبو الحسن، كان

(١) الطوسي، الرجال: ص ٣٨٣ الرقم ٥٦٤٦.

(٢) المصدر نفسه: ص ٣٩٧. الرقم ٥٨٢٤.

فطحيّاً غير أنّه ثقة في الحديث، وروى عنه أخوه علي بن الحسن وغيره من الكوفيين والقميين.

وله كتب، منها: كتاب الصلاة، وكتاب الوضوء، أخبرنا بهما أبو الحسين بن أبي جيد، قال: حدّثنا ابن الوليد، قال: أخبرنا الصّفّار، قال: أخبرنا أحمد بن الحسن، وأخبرنا أحمد بن عبدون، قال: أخبرنا ابن الزبير، قال: حدّثنا علي بن الحسن عن أخيه، ومات أحمد بن الحسن هذا سنة ستين ومائتين))<sup>(١)</sup>.

أمّا النجاشي، فقد ترجم له في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول: ((أحمد بن الحسن بن علي بن محمد بن علي بن فضال بن عمر بن أيمن، مولى عكرمة ابن ربعي الفيّاض، أبو الحسين، وقيل: أبو عبد الله، يُقال: إنّهُ كان فطحيّاً، وكان ثقة في الحديث، روى عنه أخوه علي بن الحسن وغيره من الكوفيين.

يُعرف من كتبه: كتاب الصلاة، كتاب الوضوء، أخبرنا بهما قراءة عليه أبو عبد الله أحمد بن عبد الواحد، قال: حدّثنا أبو الحسن علي بن أحمد القرشي، قال: حدّثنا علي بن الحسن بن فضال عن أخيه بكتبه، ومات أحمد بن الحسن سنة ستين ومائتين))<sup>(٢)</sup>.

والظاهر أنّ التشكيك في كونه فطحيّاً ليس في محله بعدما تقدّم

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٦٧ الرقم ٧٢.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٨٠ - ٨١ الرقم ١٩٤.

من تصريح الشيخ الطوسي.

ويعضده ما ذكره الكشي في رجاله: ((قال أبو عمرو: سألت أبا النضر محمد بن مسعود عن جميع هؤلاء- وكان قد سرد في العنوان جملة من الرواة منهم أحمد بن الحسن بن علي بن فضال-، فقال: أمّا علي بن الحسن بن علي بن فضال، فما رأيت فيمن لقيت بالعراق وناحية خراسان أفقه ولا أفضل من علي بن الحسن بالكوفة. ولم يكن كتاب عن الأئمة (عليهم السلام) من كلّ صنف إلّا وقد كان عنده، وكان أحفظ الناس، غير أنّه كان فطحياً، يقول بعبد الله بن جعفر، ثمّ بأبي الحسن موسى (عليه السلام)، وكان من الثقات، وذُكر أنّ أحمد بن الحسن كان فطحياً أيضاً))<sup>(١)</sup>.

ولا خدش في سندها، فأبو عمرو ومحمد بن مسعود العياشي حالهم من ناحية الوثاقة واضح، وعليه فلا داعي للتشكيك في فطحية أحمد بن الحسن بن علي بن فضال؛ ولذلك لم يعتبر العلامة الحلي (عليه السلام) رواياته، ووضعه في القسم الثاني من رجاله في خلاصة الأقوال<sup>(٢)</sup>.

والمتحصّل من جميع ما تقدّم: أنّ أحمد بن الحسن بن علي بن فضال ثقةٌ، معتبر الحديث.

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٨١٢-٨١٣ الرقم ١٠١٤.

(٢) ينظر: العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٣٢١ الرقم ١٢٦٠.

الخامس: عمرو بن سعيد المدائني، ترجم له النجاشي في فهرست  
أسماء مصنفى الشيعة بالقول:

((عمرو بن سعيد المدائني، ثقة، روى عن الرضا (عليه السلام)، له  
كتاب يرويه جماعة، أخبرنا أبو الحسن بن الجندي، قال: حدّثنا أبو  
علي بن همام، قال: حدّثنا أحمد بن إدريس عن عمران بن موسى،  
عن موسى بن جعفر، عن عمرو بن سعيد بكتابه))<sup>(١)</sup>.

بينما ترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم  
بالقول: ((عمرو بن سعيد الزيات المدائني، له كتاب، أخبرنا به ابن  
أبي جيد، عن محمد بن الحسن، عن أحمد بن إدريس، عن عمران بن  
موسى، عن موسى بن جعفر البغدادي عنه))<sup>(٢)</sup>.

نعم، ذكر الكشي في رجاله في عمرو بن سعيد المدائني قال:  
((نصر بن الصباح عمر بن سعيد، فطحي))<sup>(٣)</sup>.

ولكن لا يمكن البناء على هذا الكلام بعد عدم ثبوت وثاقة  
النصر بن الصباح.

**فالنتيجة:** أنّ عمرو بن سعيد الزيات المدائني ثقة، معتبر  
الحديث.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ٢٨٧ الرقم ٧٦٧.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٨٠ الرقم ٤٨٧.

(٣) الطوسي، الرجال: ص ٣١٢ الرقم ٤٦٢٥.

السادس: مصدق بن صدقة، ترجم له الشيخ الطوسي (رحمته الله) في رجاله في أكثر من مورد، منها:

المورد الأول: في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((مُصَدِّق بن صدقة المدائني، أخو الحسن، روي أيضاً عن أبي الحسن (عليه السلام)))<sup>(١)</sup>.

المورد الثاني: في عداد أصحاب الإمام محمد الجواد (عليه السلام)، وقال: ((مُصَدِّق بن صدقة))<sup>(٢)</sup>.

وذكره الكشي في باب في محمد بن الوليد الخزاز ومعاوية بن حكيم ومُصَدِّق بن صدقة ومحمد بن سالم بن عبد الحميد، قال أبو عمرو: ((هؤلاء كلهم فطحية، وهم من أجلة العلماء والفقهاء والعدول، وبعضهم أدرك الرضا (عليه السلام)، وكلهم كوفيون))<sup>(٣)</sup>.

والرواية لا يوجد فيها سند، فإنَّ أبا عمرو الكشي يرويها بنفسه، ودلالاتها على وثاقة الرجل وعظم منزلته واضحة لا لبس فيها.

وترجم له العلامة الحلي (رحمته الله) ثراه في خلاصة الأقوال بالقول: ((قال الكشي: مُصَدِّق بن صدقة ومعاوية بن حكيم ومحمد بن الوليد الخزاز ومحمد بن سالم بن عبد الحميد، هؤلاء كلهم فطحية، وهم من

(١) المصدر السابق: ص ٣١٢ الرقم ٤٦٢٥.

(٢) المصدر نفسه: ص ٣٧٨ الرقم ٥٦٠٧.

(٣) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢ / ٧٣٥ الرقم ١٠٦٢.



أجلة العلماء والفقهاء والعدول، بعضهم أدرك الرضا (عليه السلام)، وكلّهم كوفيون.

وروى ابن عقدة عن علي بن الحسن، قال: الحسن بن صدقة المدائني، أحسبه أزدياً، وأخوه مصدق، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام) وكانوا ثقات<sup>(١)</sup>.

وأشكل على نقل العلامة الحلي (عليه السلام) عن ابن عقدة سيّد مشايخنا المحقق الخوئي (رحمته الله)؛ من جهة أنّ طريق العلامة إلى ابن عقدة مجهول<sup>(٢)</sup>.

ولكن قد تقدّم منا في غير مورد الإشارة إلى أنّ الظاهر أنّ العلامة الحلي (عليه السلام) كان يمتلك كتب جملة من أعلام الرجال المتقدمين، كابن عقدة وغيرهم ممن لم تقع تلك الكتب في أيدي من قبله ولا من بعده، ولذلك شواهد كثيرة، أشرنا إليها حيث كان يُزيد على تراجم الرواة معلومات ومعطيات رجالية يتفرد هو بنقلها عن ابن عقدة وفي غير مورد كما تقدم، وهذا مؤشّر واضح على امتلاكه كتب ابن عقدة في الرجال؛ لأنّه لو كان ينقل عن الآخرين لم يكن بطبيعة الحال يتعدى الواحد أو الاثنين أو الثلاثة من الموارد، ولكن الملاحظة أنّه أكثر من ذلك، وهذا مؤشّر على ما ذهبنا إليه.

(١) ينظر: العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٢٨٢ الرقم ١٠٣٧.

(٢) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ١٩ / ١٨٧.

فالنتيجة: أنَّ مُصَدِّق بن صدقة المدائني الكوفي ثقة، معتبر

الحديث.

السابع: عمار بن موسى الساباطي، ترجم له النجاشي في فهرست

أسماء مصنفى الشيعة بالقول:

((عمار بن موسى الساباطي، أبو الفضل، مولى، وأخوه قيس

وصباح، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، وكانوا ثقات

في الرواة، له كتاب يرويه جماعة، أخبرنا محمد بن جعفر، قال: حدّثنا

أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدّثنا علي بن الحسن بن فضال، قال: حدّثنا عمرو بن سعيد عن مُصَدِّق بن صدقة عنه بكتابه))<sup>(١)</sup>.

وذكره الشيخ الطوسي في رجاله في غير مورد، منها:

المورد الأول: في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه:

((عمار بن موسى، أبو اليقظان الساباطي، وأخوه صباح))<sup>(٢)</sup>.

المورد الثاني: في عداد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام)، حيث قال:

((عمار بن موسى الساباطي، كوفي، سكن المدائن، روى عن أبي عبد الله

(عليه السلام)))<sup>(٣)</sup>.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ٢٩٠ الرقم ٧٧٩.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٢٥١ الرقم ٣٥٢٧.

(٣) المصدر نفسه: ص ٣٤٠ الرقم ٥٠٥٤.

وترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((عَمَّار بن موسى الساباطي، كان فطحيّاً، له كتاب كبير جيد معتمد، رويناه بالإسناد الأول عن سعد والحميري، عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال، عن عمرو بن سعيد المدائني، عن مُصَدِّق بن صدقة، عنه))<sup>(١)</sup>.

وقال في تهذيب الأحكام: ((إنَّه ثقة في النقل، لا يُطعن عليه))<sup>(٢)</sup>.

وقد ذكره الكشي في رجاله بالقول: ((عَمَّار بن موسى الساباطي، محمد بن قولويه، قال: حدَّثني سعد بن عبد الله القمّي، عن عبد الرحمن بن حماد الكوفي، عن مروك بن عبيد، عن رجل، قال: قال أبو الحسن (عليه السلام): استوصيت عماراً الساباطي من ربي، فوهبه لي))<sup>(٣)</sup>.

والخُدش في سند الرواية واضح لا كلام فيه، والعلامة الحليّ (عليه السلام) وإن اعترف بكونه فطحيّاً في خلاصته - أي خلاصة الأقوال - إلّا أنّه انتهى فيه إلى القول بأنّ روايته عنده مرجّحة<sup>(٤)</sup>.

مع أنّه كان يردّ رواية غير الإمامي الاثنا عشري، كما تقدم في أحمد بن الحسن بن علي بن فضال الذي كان فطحيّاً وغيره.

**فالنتيجة:** أنّ عَمَّار بن موسى الساباطي ثقة، معتبر الحديث.

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٨٩ الرقم ٥٢٦.

(٢) الطوسي، تهذيب الأحكام: ٧/ ١٠١ ح ٤٣٥.

(٣) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٧٠٨ الرقم ٧٦٣.

(٤) ينظر: العلامة الحليّ خلاصة الأقوال: ص ٣٨١ - ٣٨٢ الرقم ١٥٣٣.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى  
عمار بن موسى الساباطي معتبر، مضافاً إلى وثاقة عمار نفسه واعتبار  
مروياته.

## الطريق السادس والثلاثون بعد المئتين

### الكلام في طريق الصدوق إلى عمر بن أبي زياد

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عمر بن أبي زياد، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن الحكم بن مسكين، عن عمرو بن أبي زياد))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، ثقة، جليل، شيخ الكليني، تقدم.

الثالث: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ثقة، تقدم.

الرابع: الحكم بن مسكين الثقفي، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

الخامس: عمرو بن أبي زياد، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء

مصنفي الشيعة بالقول:

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٦٣.

((عمر بن أبي زياد الأبزاري، كوفي، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، ثقة، له كتاب يرويه جماعة، أخبرنا ابن نوح، قال: حدثنا أحمد بن جعفر، قال: حدثنا حميد عن أبي غالب عن عمر بن أبي زياد بكتابه))<sup>(١)</sup>.

وقال عنه الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ((عمر بن أبي زياد الأبزاري، له كتاب ذكره ابن النديم))<sup>(٢)</sup>. وذكره كذلك في رجاله في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، حيث قال: ((عمر بن أبي زياد الكوفي))<sup>(٣)</sup>.

والمتحصّل من جميع ما تقدم: أنّ عمر بن أبي زياد الأبزاري ثقة، معتبر الحديث.

فالنتيجة: أنّ طريق الصدوق إلى عمر بن أبي زياد في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبر، مضافاً إلى وثاقة عمر نفسه واعتبار مروياته.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ٢٨٤ الرقم ٧٥٥.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٨٧ الرقم ٥١٥.

(٣) الطوسي، الرجال: ص ٢٥٢ الرقم ٣٥٤٦.

## الطريق السابع والثلاثون بعد المئتين

### الكلام في طريق الصدوق إلى عمر بن أبي شعبة الحلبي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

و((وما كان فيه عن عمر بن أبي شعبة، فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه (رضي الله عنه)، عن محمد بن يحيى العطار، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن جعفر بن بشير، عن حماد بن عثمان، عن عمر بن أبي شعبة الحلبي))<sup>(١)</sup>.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن علي ماجيلويه، شيخ الصدوق، معتبر الرواية.

الثاني: محمد بن يحيى العطار، شيخ الكليني، ثقة، عين، تقدّم.

الثالث: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ثقة، جليل، تقدّم.

الرابع: جعفر بن بشير البجلي، ثقة، تقدّم.

الخامس: حماد بن عثمان، سواء أكان بن عمر بن خالد الفزاري،

أو الناب، أو ذا الناب، فالجميع ثقات وقد تقدم ذلك.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١١٧.

السابع: عمر بن أبي شُعبة الحلبي، وبعد التبّع وجدنا أنّ الشيخ الطوسي (رحمته الله) ذكره في رجاله في موردين:

في عِدَاد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) مرّة، وقال: ((عمر بن أبي شُعبة الحلبي))<sup>(١)</sup>، وأخرى قال: ((عمر بن أبي شُعبة الحلبي التيملي، كوفي))<sup>(٢)</sup>.

ولم نجد له ترجمة طويلة توضح فكرة عن حاله وحالاته وصفاته، ولكن يمكن استفادة وثاقته من كلمات النجاشي بترجمة ولده أحمد، حيث قال:

((أحمد بن عمر بن أبي شُعبة الحلبي، ثقةٌ، روى عن أبي الحسن الرضا (عليه السلام) وعن أبيه من قبل، وهو ابن عم عبيد الله وعبد الأعلى وعمران ومحمد الحلبيين، روى أبوهم عن أبي عبد الله (عليه السلام) وكانوا ثقات))<sup>(٣)</sup>.

بتقريب أنّ الضمير في (كانوا ثقات) يرجع إلى آل أبي شُعبة، فيظهر بهم توثيقهم، ومنهم عمر بن أبي شُعبة.

نعم، يحتمل في عود الضمير محتملات أخرى غير ما قلناه، ولكن ما قلناه وذهبنا إليه هو الأقوى والأظهر.

(١) الطوسي، الرجال: ص ٢٥٣ الرقم ٣٥٥٠

(٢) المصدر نفسه: الرقم ٣٥٦٤.

(٣) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ٩٨ الرقم ٢٤٥.



فالنتيجة: أنّ عمر بن أبي شُعبة الحلبي ثقة، معتبر الحديث.

وعليه فطريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عمر بن

أبي شُعبة الحلبي معتبر، مضافاً إلى وثاقة عمر نفسه واعتبار مروياته.

هذا تمام الكلام في الجزء الرابع





# فهرسُ المصادرِ والمراجعِ



## فهرسُ المصادرِ والمراجع

١. القرآن الكريم .
٢. اختيار معرفة الرجال: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ)، تحقيق: تصحيح وتعليق: مير داماد الأسترابادي / تحقيق: السيد مهدي الرجائي، سنة الطبع: ١٤٠٤. المطبعة: بعثت - قم، الناشر: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث.
٣. استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار: الشيخ محمد بن الحسن بن زين الدين الشهيد الثاني (ت ١٠٣٠ هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث، سنة الطبع: ربيع الثاني ١٤١٩ هـ، الناشر: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث.
٤. الأمالي: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ)، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية - مؤسسة البعثة - قم، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤١٧، الناشر: مركز الطباعة والنشر في مؤسسة البعثة.
٥. الإرشاد: المفيد، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان (ت ٤١٣ هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليه السلام لتحقيق التراث، الطبعة: الثانية. سنة الطبع: ١٤١٤ - ١٩٩٣ م الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان.

٦. الاستبصار: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ)  
تحقيق: تحقيق وتعليق: السيد حسن الموسوي الخرسان. الطبعة:  
الرابعة. سنة الطبع: ١٣٦٣ ش المطبعة: خورشيد، الناشر: دار  
الكتب الإسلامية - طهران.
٧. التوحيد: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي  
(ت ٣٨١ هـ)، تحقيق: تصحيح وتعليق: السيد هاشم الحسيني  
الطهراني، الناشر: منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في  
قم المقدسة.
٨. الخصال: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي  
(ت ٣٨١ هـ) تحقيق: تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري. سنة  
الطبع: ١٨ ذي القعدة الحرام ١٤٠٣، الناشر: منشورات جماعة  
المدرسين في الحوزة العلمية في قم المقدسة.
٩. الرجال: ابن الغضائري، أبو الحسين أحمد بن الحسين (توفي في  
النصف الأول من القرن الخامس الهجري) تحقيق: السيد محمد  
رضا الجلاي الطبعة: الأولى. سنة الطبع: ١٤٢٢، المطبعة: سرور.  
الناشر: دار الحديث.
١٠. الرجال: ابن داود الحلي، أبو محمد الحسن بن علي (ت ٧٤٠ هـ)  
تحقيق وتقديم: السيد محمد صادق آل بحر العلوم. سنة الطبع

١٣٩٢ - ١٩٧٢ م، الناشر: منشورات مطبعة الحيدرية - النجف  
الأشرف.

١١. الرجال: البرقي، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن خالد،  
(ت ٢٧٤هـ) تحقيق: حيدر محمد علي البغدادي، الطبعة الثانية:  
١٤٣٣هـ، منشورات: مؤسسة الامام الصادق عليه السلام.

١٢. الرجال: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠هـ)  
تحقيق: جواد القيومي الإصفهاني الطبعة: الأولى. سنة الطبع:  
رمضان المبارك ١٤١٥هـ، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة  
لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

١٣. الرسالة العددية: المفيد، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان  
(ت ٤١٣هـ) مخطوط، ١٧ صفحة، الكاتب: محمد رضا هادي  
كاشف الغطاء، التخزين: مؤسسة كاشف الغطاء الرقم ١٤٥ -  
٠٠١.

١٤. العدة في أصول الفقه: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت:  
٤٦٠هـ) تحقيق: محمد رضا الأنصاري القمي الطبعة: الأولى  
سنة الطبع: ذي الحجة ١٤١٧ - ١٣٧٦ ش.

١٥. الفوائد المصححة في أسانيد الكتب الأربعة: محمد علي الراغب  
(معاصر)، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤٢٩هـ، الناشر: دار

الأمين احمد - قم.

١٦. القاموس المحيط: الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد (ت ٨١٧ هـ) تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان.

١٧. الكافي: الكليني، ابو جعفر محمد بن يعقوب الرازي (ت ٣٢٩ هـ) تحقيق: تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري. الطبعة: الخامسة سنة الطبع: ١٣٦٣ ش. المطبعة: حيدري، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

١٨. الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (ت ٤٦٣ هـ)، تحقيق: أحمد عمر هاشم، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤٠٥ - ١٩٨٥ م، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

١٩. المباحث الرجالية: الشيخ عادل هاشم (معاصر)، الطبعة الأولى: سنة ٢٠٢٠ م، الناشر: دار المحجة البيضاء بيروت.

٢٠. الوجيزة (رجال المجلسي): المجلسي، محمد باقر بن محمد تقى (ت ١١١٠ هـ) تصحيح وتحقيق: محمد كاظم رحمن ستايش الطبعة: الأولى ٢٠٠٠ م، الناشر: مؤسسة الطباعة والنشر في وزارة



الثقافة والإرشاد الإسلامي (إيران).

٢١. بحوث رجالية في التوثيقات العامة: الشيخ عادل هاشم (معاصر)  
الطبعة الأولى سنة الطبع: ١٤٤٦ هـ المطبعة: مطبعة الصادق عليه السلام.  
الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.

٢٢. بحوث رجالية في كتب تفسيرية: الشيخ عادل هاشم (معاصر)  
الطبعة الأولى سنة الطبع: ١٤٤٦ هـ المطبعة: مطبعة الصادق ع.  
الناشر: مؤسسة الصادق عليه السلام للطباعة والنشر.

٢٣. بحوث في الفاظ التوثيق: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة  
الأولى سنة الطبع: ٢٠٢٢ م، المطبعة: مطبعة الصادق عليه السلام. الناشر:  
مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.

٢٤. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي: أحمد بن علي (ت ٤٦٣ هـ)  
، تحقيق: دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. الطبعة:  
الأولى سنة الطبع: ١٤١٧ - ١٩٩٧ م الناشر: دار الكتب العلمية  
- بيروت - لبنان .

٢٥. تعليقة على منهج المقال: الوحيد البهباني، محمد باقر بن محمد  
أكمل (ت ١٢٠٦ هـ) الناشر: مكتبة أهل البيت.

٢٦. تفسير القمّي: القمي، أبو الحسن علي بن إبراهيم بن هاشم (ت  
٣٢٩ هـ)، تحقيق: تصحيح وتعليق وتقديم: السيد طيب الموسوي

الجزائري، الطبعة: الثالثة، سنة الطبع: صفر ١٤٠٤، الناشر:  
مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر - قم - ايران.

٢٧. تقريب التهذيب: العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد  
بن علي بن محمد بن حجر (ت ٨٥٢هـ) تحقيق: دراسة وتحقيق:  
مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٤١٥ -  
١٩٩٥ م، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

٢٨. تهذيب الأحكام: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت:  
٤٦٠ هـ) تحقيق: تحقيق وتعليق: السيد حسن الموسوي الخرسان  
الطبعة: الثالثة. سنة الطبع: ١٣٦٤ ش. المطبعة: خورشيد، الناشر:  
دار الكتب الإسلامية - طهران.

٢٩. تهذيب الكمال: المزي، جمال الدين يوسف بن الزكي عبد الرحمن  
بن يوسف الحلبي الشافعي (ت ٧٤٢هـ)، تحقيق: تحقيق وضبط  
وتعليق: الدكتور بشار عواد معروف الطبعة: الرابعة سنة الطبع  
: ١٤٠٦ - ١٩٨٥ م، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان.

٣٠. جامع الرواة وازاحة الاشتباهات عن الطرق والاسناد: الاردبيلي،  
محمد بن علي الاردبيلي (ت ١١٠١هـ)، الطبعة: الاولى ١٤٠٣هـ،  
الناشر: منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي.

٣١. حاوي الأقوال في معرفة الرجال: الجزائري، الشيخ عبد النبي بن

سعد الدين الأسدي (ت ١٠٢١ هـ)، تحقيق: مؤسسة الهداية لإحياء التراث، الطبعة: الأولى ١٤١٨ هـ، الناشر: رياض الناصري.

٣٢. خاتمة مستدرك الوسائل: النوري، الحسين بن محمد تقى (ت ١٣٢٠ هـ) تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث الطبعة: الأولى. سنة الطبع: رجب ١٤١٥. المطبعة: ستارة - قم، الناشر: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث - قم - ايران.

٣٣. خلاصة الأقوال في معرفة الرجال: الحلي، الحسن بن يوسف بن علي بن محمد بن مظهر (ت ٧٢٦ هـ)، تحقيق: الشيخ جواد القيومي الطبعة: الأولى. سنة الطبع: عيّد الغدير ١٤١٧. المطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.

٣٤. دراسات في مشيخة الفقيه: ابراهيم كطان الشبوط (ت ٢٠١٦ م)، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ٢٠٠٦ م، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.

٣٥. ذيل تاريخ بغداد: ابن النجار، أبو عبد الله محمد بن محمود بن الحسن البغدادي (ت ٦٤٣ هـ)، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر يحيى، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤١٧ - ١٩٩٧ م، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

٣٦. روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه: المجلسي، محمد تقى

بن مقصود علي (ت ١٠٧٠ هـ) تحقيق وتعليق: حسين الموسوي  
الكرماني وعلي بناه الاشتهاري، الطبعة الثانية: ١٤٠٦ هـ، الناشر:  
مؤسسة الثقافة الإسلامية.

٣٧. سماء المقال في علم الرجال: الكلبي، أبو المعالي محمد بن محمد  
إبراهيم (ت ١٣١٥ هـ)، تحقيق: السيد محمد الحسيني القزويني،  
الطبعة: الأولى، سنة الطبع: شعبان المعظم ١٤١٩ هـ، المطبعة: أمير  
- قم، الناشر: مؤسسة ولي العصر (عليه السلام) للدراسات الإسلامية -  
قم المشرفة.

٣٨. سنن ابن ماجه: ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٣ هـ)،  
تحقيق: تحقيق وترقيم وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر:  
دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٣٩. سنن النسائي: النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب (ت  
٣٠٣ هـ)، صححها: جماعة، وقرئت على الشيخ: حسن محمد  
المسعودي. ، الطبعة الأولى، سنة الطبع: ١٣٤٨ هـ - ١٩٣٠ م،  
الناشر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان.

٤٠. سهل بن زياد بحث رجالي: الشيخ عادل هاشم (معاصر)  
الطبعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢١ م المطبعة: مطبعة الصادق عليه السلام.  
الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.

٤١. طبقات الرواة دراسة وتحليل: الشيخ عادل هاشم (معاصر)  
الطبعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢١ م. المطبعة: مطبعة الصادق عليه السلام.  
الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.
٤٢. عدة الرجال: الاعرجي، السيد محسن بن الحسن بن مرتضى  
الكاظمي (ت ١٢٢٧ هـ)، تحقيق: مؤسسة الهداية لاهياء التراث  
الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ، الناشر: اسماعيليان.
٤٣. علل الشرائع: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه  
القمي (ت ٣٨١ هـ) تحقيق: السيد محمد صادق بحر العلوم، سنة  
الطبع: ١٩٦٦ م الناشر: منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها -  
النجف الأشرف.
٤٤. عيون أخبار الرضا: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن  
بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تصحيح وتعليق وتقديم: الشيخ  
حسين الأعلمي. سنة الطبع: ١٩٨٤ م المطبعة: مطابع مؤسسة  
الأعلمي - بيروت - لبنان الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات  
- بيروت - لبنان.
٤٥. فهرست ابن النديم: ابن النديم، محمد بن إسحاق بن يعقوب  
البغدادى (ت ٤٣٨ هـ)، تحقيق: رضا تجدد ابن علي بن زين  
العابدين الحائري.

٤٦. فهرست كتب الشيعة وأصولهم: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق: الشيخ جواد القيومي. الطبعة: الأولى. سنة الطبع: شعبان المعظم ١٤١٧. المطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: مؤسسة نشر الفقهية.

٤٧. قبسات من علم الرجال: السيستاني، السيد محمد رضا بن السيد علي (معاصر)، جمعها ونظمها: السيد محمد البكاء، الطبعة الأولى سنة ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م، الناشر: دار المؤرخ العربي - بيروت - لبنان.

٤٨. كامل الزيارات: ابن قولويه، جعفر بن محمد بن جعفر (ت ٣٦٧ هـ)، تحقيق: الشيخ جواد القيومي. الطبعة: الأولى. سنة الطبع: عيد الغدير ١٤١٧، المطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: مؤسسة نشر الفقهية.

٤٩. كمال الدين واثمام النعمة: الصدوق، أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تحقيق: تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري سنة الطبع: محرم الحرام ١٤٠٥ هـ الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٥٠. مجمع الرجال: القُهبائي، عناية الله بن شرف الدين علي بن محمود (ت بعد ١٠٢٦ هـ)، صححه وعلق عليه: السيد ضياء الدين

العلامة، طبع باصفهان ١٣٨٤ هـ.

٥١. مدارك الأحكام في شرح شرائع الإسلام: العاملي، السيد محمد بن علي بن الحسين بن أبي الحسن الموسوي الجبعي، (ت ١٠٠٩ هـ) تحقيق: مؤسسة البيت عليه السلام لآحياء التراث. المطبعة: مهر- قم، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ. الناشر: مؤسسة البيت عليه السلام لآحياء التراث.

٥٢. مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول: المجلسي، الشيخ محمد باقر بن محمد تقى (ت ١١١٠ هـ)، الناشر: دار الكتب الإسلامية، المطبعة: مروى، الطبعة: الثانية، تاريخ النشر: ١٤٠٤ هـ.

٥٣. مسالك الأفهام في شرح شرائع الإسلام: الشهيد الثاني، زين الدين بن علي الجبعي العاملي (ت ٩٦٥ هـ)، تحقيق: مؤسسة المعارف الإسلامية، الطبعة: الثالثة ١٤٢٥ هـ المطبعة: (عترت)، الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية.

٥٤. مستدركات علم الرجال: الشيخ علي النمازي الشاهرودي (ت ١٤٠٥ هـ)، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ربيع الآخر ١٤١٢، المطبعة: شفق - طهران، الناشر: ابن المؤلف.

٥٥. مشايخ الثقات: غلام رضا عرفانيان (معاصر)، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤١٧ هـ، المطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي.

٥٦. مشرق الشمسين وإكسير السعادتين: البهائي، محمد بن الحسين الحارثي العاملي (ت ١١٧٣ هـ)، تحقيق: مهدي الرجائي، الطبعة الثانية ١٤٢٩ هـ، الطباعة والنشر: مؤسسة الطبع والنشر التابعة للاستانة الرضوية.

٥٧. مشيخة الفقيه: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ)، الطبعة: الأولى، الناشر: دار التعارف للمطبوعات.

٥٨. معجم رجال الحديث: الخوئي، أبو القاسم بن علي أكبر بن هاشم تاج الدين الموسوي (ت ١٤١١ هـ)، الطبعة: الخامسة سنة الطبع: ١٤١٣ - ١٩٩٢ م.

٥٩. معراج اهل الكمال الى معرفة الرجال وبذيله بلغة المحدثين: الماحوزي، الشيخ شمس الدين سليمان بن عبد الله البحراني (ت ١١٢١ هـ). تحقيق: السيد مهدي الرجائي والشيخ عبد الزهرة العويناتي، طبع: مطبعة سيد الشهداء، الطبعة الاولى ١٤١٢ هـ، الناشر: المحقق العويناتي.

٦٠. منتقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان: ابن الشهيد الثاني، الشيخ أبو منصور الحسن بن الشيخ زين الدين، العاملي الجبعي (ت ١٠١١ هـ) تحقيق: علي أكبر الغفاري، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٣٦٢ ش المطبعة: المطبعة الإسلامية، الناشر: مؤسسة



النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٦١. منتهى المقال في أحوال الرجال: المازندراني، محمد بن إسماعيل (ت ١١٧٣ هـ) تحقيق: مؤسسة آل البيت (عليه السلام) لإحياء التراث. الطبعة: الأولى. سنة الطبع: ١٤١٦ المطبعة: ستارة - قم، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم المشرفة.

٦٢. من لا يحضره الفقيه: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تحقيق: علي أكبر الغفاري. الطبعة: الثانية، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٦٣. منهج المقال في تحقيق أحوال الرجال: الاسترآبادي، الميرزا محمد بن علي (ت ١٠٢٨ هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ربيع الاول ١٤٢٢ هـ، المطبعة: ستارة - قم، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم.

٦٤. موسوعة مكاتيب الأئمة (عليهم السلام): عبد الله الصالحي النجف آبادي (معاصر)، الطبعة: الأولى، الناشر: المؤلف.

٦٥. نخبة المقال في تمييز الاسناد والرجال: الدشتي، عباس حاجياني، تاريخ النشر: ١٩٧٧ م، الناشر: مطبعة مهر قم - ايران.

٦٦. وثيقة من روى عنه صاحب نواذر الحكمة: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢٢م، المطبعة: مطبعة الصادق عليه السلام. الناشر: مؤسسة الصادق عليه السلام للطباعة والنشر.

٦٧. وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة: الحر العاملي، محمد بن الحسن (ت ١١٠٤ هـ)، تحقيق: تحقيق وتصحيح وتذييل: الشيخ عبد الرحيم الرباني الشيرازي، الطبعة: الخامسة، سنة الطبع: ١٤٠٣ - ١٩٨٣ م، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.

٦٨. وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة: الحر العاملي، محمد بن الحسن (ت ١١٠٤ هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث الطبعة: الثانية سنة الطبع: ١٤١٤ المطبعة: مهر - قم، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث بقم المشرفة.



# فهرسُ المحتويات



الصفحة	الموضوع
٩	الطريق الثاني والستون بعد المئة
١١	الطريق الثالث والستون بعد المئة
١٥	الطريق الرابع والستون بعد المئة
١٩	الطريق الخامس والستون بعد المئة
٢١	الطريق السادس والستون بعد المئة
٢٣	الوجه الأول:
٢٤	الوجه الثاني:
٢٦	الطريق السابع والستون بعد المئة
٢٨	الوجه الأول:
٢٩	الوجه الثاني:
٣٠	الوجه الثالث:
٣١	الوجه الرابع:
٣٣	الطريق الثامن والستون بعد المئة
٣٨	الطريق التاسع والستون بعد المئة
٤٣	الطريق السبعون بعد المئة
٤٤	الأمر الأول:
٤٦	الطريق الحادي والسبعون بعد المئة
٤٨	الطريق الثاني والسبعون بعد المئة

الصفحة	الموضوع
٥٢	الطريق الثالث والسبعون بعد المئة
٥٨	الطريق الرابع والسبعون بعد المئة
٥٩	الأمر الأول:
٦٠	الأمر الثاني:
٦٢	الطريق الخامس والسبعون بعد المئة
٦٥	الطريق السادس والسبعون بعد المئة
٦٨	الأمر الأول:
٦٩	الأمر الثاني:
٧٣	الطريق السابع والسبعون بعد المئة
٧٧	أمّا الرواية الأولى:
٧٧	الرواية الثانية:
٧٨	الرواية الثالثة:
٧٩	الرواية الرابعة:
٨٠	الرواية الخامسة:
٨٠	الرواية السادسة:
٨١	الرواية السابعة:
٨٤	الطريق الثامن والسبعون بعد المئة
٨٦	الطريق التاسع والسبعون بعد المئة

الصفحة	الموضوع
٨٨	الرواية الأولى:
٨٨	الرواية الثانية:
٨٩	الرواية الثالثة:
٨٩	الرواية الرابعة:
٩١	الطريق المئة وثمانون
٩٣	الرواية الأولى:
٩٤	الرواية الثانية:
٩٦	الطريق الحادي والثمانون بعد المئة
٩٨	الطريق الثاني والثمانون بعد المئة
١٠٠	الطريق الثالث والثمانون بعد المئة
١٠١	الرواية الأولى:
١٠٢	الرواية الثانية:
١٠٣	الرواية الثالث:
١٠٤	الطريق الرابع والثمانون بعد المئة
١١٢	الوجه الأول:
١١٢	والجواب عن ذلك واضح:
١١٤	الوجه الثاني:
١١٤	الوجه الثالث:

الصفحة	الموضوع
١١٧	الطريق الخامس والثمانون بعد المئة
١١٩	الأمر الأول:
١١٩	الأمر الثاني:
١٢١	الطريق السادس والثمانون بعد المئة
١٢١	الكلام في طريق الصدوق إلى عبد الله بن سليمان
١٢٤	الطريق السابع والثمانون بعد المئة
١٢٨	الطريق الثامن والثمانون بعد المئة
١٣١	الطريق التاسع والثمانون بعد المئة
١٣٦	الطريق التسعون بعد المئة
١٣٨	الطريق الحادي والتسعون بعد المئة
١٤٠	الرواية الأولى:
١٤١	الرواية الثانية:
١٤١	الرواية الثالثة:
١٤٢	الرواية الرابعة:
١٤٦	الأمر الأول:
١٤٧	الأمر الثاني:
١٤٨	الطريق الثاني والتسعون بعد المئة
١٥٢	الطريق الثالث والتسعون بعد المئة



الصفحة	الموضوع
١٥٤	الطريق الرابع والتسعون بعد المئة
١٥٦	المورد الأول:
١٥٦	المورد الثاني:
١٥٩	الطريق الخامس والتسعون بعد المئة
١٦٣	الطريق السادس والتسعون بعد المئة
١٦٥	الأمر الأول:
١٦٦	الأمر الثاني:
١٦٦	الأمر الثالث:
١٦٧	الطريق السابع والتسعون بعد المئة
١٦٩	الأمر الأول:
١٧٠	الأمر الثاني:
١٧٣	الطريق الثامن والتسعون بعد المئة
١٧٥	الرواية الثانية:
١٧٦	الرواية الثالثة:
١٧٨	الطريق التاسع والتسعون بعد المئة
١٨٥	الطريق المئتان
١٨٧	الوجه الأول:
١٨٧	الوجه الثاني:

الصفحة	الموضوع
١٨٩	الوجه الثالث:
١٩٠	الطريق الأول بعد المئتين
١٩٢	الطريق الثاني بعد المئتين
١٩٥	الطريق الثالث بعد المئتين
١٩٥	الطريق الأول: قال الشيخ الصدوق:
١٩٥	والطريق الثاني:
٢٠١	الطريق الرابع بعد المئتين
٢٠٣	الطريق الخامس بعد المئتين
٢٠٥	الطريق السادس بعد المئتين
٢٠٦	الأمر الأول:
٢٠٨	الأمر الثاني:
٢٠٩	الأمر الثالث:
٢١٧	الطريق السابع بعد المئتين
٢١٩	الطريق الثامن بعد المئتين
٢١٩	الطريق الأول:
٢١٩	الطريق الثاني:
٢١٩	الطريق الثالث:
٢٢٠	الطريق الرابع:

الصفحة	الموضوع
٢٢٥	الأمر الأول:
٢٢٥	الأمر الثاني:
٢٢٨	الطريق التاسع بعد المئتين
٢٣١	الطريق العاشر بعد المئتين
٢٣٥	الطريق الحادي عشر بعد المئتين
٢٣٧	الوجه الأول:
٢٣٧	الوجه الثاني:
٢٣٩	الطريق الثاني عشر بعد المئتين
٢٤٢	الطريق الثالث عشر بعد المئتين
٢٤٥	الطريق الرابع عشر بعد المئتين
٢٤٨	الطريق الخامس عشر بعد المئتين
٢٥٠	الطريق السادس عشر بعد المئتين
٢٥٤	الطريق مئتين وسبعة عشر
٢٦١	الطريق الثامن عشر بعد المئتين
٢٦٥	الطريق التاسع عشر بعد المئتين
٢٦٨	أمّا الكلام في الجهة الأولى:
٢٦٩	الأمر الأوّل:
٢٧٠	الأمر الثاني:

الصفحة	الموضوع
٢٧٠	الأمر الثالث:
٢٧٠	الأمر الرابع:
٢٧١	وأما الكلام في الجهة الثانية، وهو حال الرجل:
٢٧٢	الطريق العشرون بعد المئتين
٢٧٥	الطريق الحادي والعشرون بعد المئتين
٢٧٩	الطريق الثاني والعشرون بعد المئتين
٢٨٣	الطريق الثالث والعشرون بعد المئتين
٢٩٣	الطريق الرابع والعشرون بعد المئتين
٢٩٦	الطريق الخامس والعشرون بعد المئتين
٣٠١	أما الجانب الأول:
٣٠٢	وأما الجانب الثاني:
٣٠٢	وأما الجانب الثالث:
٣٠٦	الطريق السادس والعشرون بعد المئتين
٣٠٨	الطريق السابع والعشرون بعد المئتين
٣١٠	الوجه الأول:
٣١٠	الوجه الثاني:
٣١٢	الطريق الثامن والعشرون بعد المئتين
٣١٥	الطريق التاسع والعشرون بعد المئتين

الصفحة	الموضوع
٣١٧	الطريق الثلاثون بعد المئتين
٣٢٢	الطريق الحادي والثلاثون بعد المئتين
٣٢٧	الطريق الثاني والثلاثون بعد المئتين
٣٢٩	الطريق الثالث والثلاثون بعد المئتين
٣٣٥	الرواية الأولى:
٣٣٥	الرواية الثانية:
٣٣٦	الرواية الثالثة:
٣٣٦	الرواية الرابعة:
٣٣٧	الرواية الخامسة:
٣٣٩	الطريق الرابع والثلاثون بعد المئتين
٣٤٢	الأمر الأول:
٣٤٢	الأمر الثاني:
٣٤٢	الأمر الثالث:
٣٤٥	الطريق الخامس والثلاثون بعد المئتين
٣٥٥	الطريق السادس والثلاثون بعد المئتين
٣٥٧	الطريق السابع والثلاثون بعد المئتين
٣٦٣	فهرسُ المصادرِ والمراجعِ
٣٧٧	فهرسُ المحتويات